



كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الاقتصاد

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات
العاملة في فلسطين (2012)

**The Economic Impacts of Foreign Direct
Investment (FDI) in Enterprises Working in Palestine (2012)**

إعداد الطالب

فائد مصطفى رزق ريان

إشراف

د. فتحي سروجي

فلسطين، 2016



كلية الدراسات العليا

برنامج الماجستير في الاقتصاد

الآثار الاقتصادية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات

العاملة في فلسطين (2012)

**The Economic Impacts of Foreign Direct
Investment (FDI) in Enterprises Working in Palestine (2012)**

إعداد الطالب: فائد مصطفى رزق ريان

إشراف: د. فتحي سروجي

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في الاقتصاد من كلية الدراسات العليا في

جامعة بيرزيت - فلسطين، 2016

تاريخ المناقشة 2016 / 06 / 09

لجنة المناقشة

د. فتحي سروجي

(مشرفاً ورئيساً)

د. عمر عبد الرازق

(عضواً)

د. شاكر صرصور

(عضواً)

.....
.....

.....
.....

.....
.....

الشكر والتقدير

الشكر لله سبحانه وتعالى الذي أرتضى أن يكون شكر الناس شكراً له...

صعبة هي كلمات الشكر عند انتقائها والأصعب اختزالها في سطور لأنها تشعرنا بمدى قصورها وعدم إيفائها حق صانعيها.

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل وخالص التقدير وعظيم الامتنان إلى المؤسسة التي عملت بها واحتضنتني (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني) على ما قدمته لي من معرفة وخبرة وتأهيل مهني وبيانات، كان لها الفضل في إنجاح هذه الدراسة.

ولا أنسى في هذا المقام، فضل زملائي في العمل وأخص بالذكر الزميلة رشا مسعود والزميل عادل قرارية على تعاونهم في توفير البيانات بالتفصيل المطلوب.

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة والأخوة العاملين في جامعة بيرزيت وخاصة كلية الاقتصاد والأعمال، وإلى كل من أعطاني باقة أمل وشعلة نور وأخص بالذكر أستاذي الفاضل الدكتور فتحي سروجي، على مجهوداته ولما قدمه من نصائح سديدة، وتفضله بالإشراف على هذه الدراسة جزاه الله كل خير...

كما وأتقدم بالشكر والتقدير لأعضاء لجنة المناقشة الدكتور عمر عبد الرازق، والدكتور شاهر صرصور لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، وتوجيهاتهما السديدة في الارتقاء بمستواها...

وأخيراً، لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم وساعد في إتمام وإنجاح هذه الدراسة.

الإهداء

إلى من ربياني صغيراً (أبي وأمي العزيزين) مصدر عزي وفخري.

إلى كل من علمني، وأخذ بيدي، وأنار لي طريق العلم والمعرفة (أساتذتي الأفاضل) قدوتي في الصبر والعطاء.

إلى كل من شجعني في رحلتي إلى المعرفة والنجاح، وأنار لي الطريق (أخوتي).

إلى كل من ساندني، ووقف بجانبني، (أصدقائي) الذين رافقوني في هذا المشوار.

إلى كل من قال لي: لا، فكان سبباً في تحفيزي وكانت نصائحه وروداً في دربي.

إليكم جميعاً أهدي ثمرة هذا الجهد شكراً وتقديراً وعرفاناً، حفظكم الله.

قائمة المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
III	شكر وتقدير
IV	الإهداء
V	قائمة المحتويات
VIII	قائمة الجداول
X	قائمة الأشكال البيانية
XII	ملخص الدراسة
XV	Summary

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة	
1	1.1 مقدمة
2	2.1 مشكلة الدراسة
3	3.1 أهداف الدراسة
4	4.1 أهمية الدراسة
4	5.1 منهجية الدراسة
7	6.1 محددات وقيود الدراسة

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة	
9	1.1.2 مفهوم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر
10	2.1.2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر
10	3.1.2 طريقة قياس الاستثمار الأجنبي المباشر

رقم الصفحة	الموضوع
11	4.1.2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر
14	5.1.2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة
14	6.1.2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر
16	7.1.2 مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر
17	8.1.2 مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر
18	9.1.2 المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر
20	2.2 الدراسات السابقة
23	3.2 مميزات الدراسة الحالية

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام (2012)

25	1.3 المقدمة
26	2.3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012
29	3.3 طريقة احتساب المؤشرات الإحصائية
30	4.3 أبرز النتائج الإحصائية الوصفية

الفصل الرابع

	تحليل نتائج الدراسة
51	1.4 المقدمة
52	2.4 البيانات ومقاييس النزعة المركزية لمتغيرات الدراسة
53	3.4 نموذج الدراسة والتعريف بمتغيراته
54	4.4 قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012

الموضوع	رقم الصفحة
5.4 قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012	56
6.4 مقارنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012	57
7.4 العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المدفوع، وأهم المؤشرات الاقتصادية	58

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات	
1.5 الاستنتاجات	62
2.5 التوصيات	66

قائمة المراجع العربية

قائمة المراجع الإنجليزية

ملحق (1): جداول البيانات الخام المستخدمة في التحليل الإحصائي الوصفي

ملحق (2): جدول التحليل الإحصائي للنماذج المستخدمة في الدراسة

قائمة الجداول

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	أبرز المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار	جدول 3-1:
	للعام 2012	
58	مؤشرات إحصائية للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار للعام	جدول 4-1:
	2012	
59	نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في إنتاجية العامل بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع	جدول 4-2:
60	نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في إنتاجية رأس المال المدفوع بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع	جدول 4-3:
60	نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في معدل رأس المال المدفوع إلى العمل بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع	جدول 4-4:

ملاحق الدراسة رقم (1) و (2)

رقم الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
80	أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 1:
81	عدد العاملين وتعويضات العاملين لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 2:
82	الاستهلاك الوسيط لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 3:
83	توزيع إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الدخل والنشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 4:
84	إجمالي الضرائب لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 5:
85	نصيب العامل من بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 6:
86	بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 7:
87	بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات استثمار القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 8:
88	بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	جدول م.1- 9:
89	جدول التحليل الإحصائي للنماذج المستخدمة في الدراسة.	جدول م.2:

قائمة الأشكال البيانية

رقم الصفحة	عنوان الشكل البياني	رقم الشكل
27	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات المقيمة في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2010-2012	شكل 3-1:
31	التوزيع النسبي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-2:
32	رصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-3:
33	التوزيع النسبي لرصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-4:
35	التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-5:
36	التوزيع النسبي لعدد العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-6:
37	تعويضات العاملين بأجر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-7:
38	التوزيع النسبي للإنتاج في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-8:
39	التوزيع النسبي للاستهلاك الوسيط في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-9:
39	التوزيع النسبي للاستهلاك الوسيط في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مكوناته للعام 2012	شكل 3-10:
40	التوزيع النسبي للقيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-11:
41	التوزيع النسبي لإجمالي القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب توزيع الدخول للعام 2012	شكل 3-12:
42	القيمة المضافة ورصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	شكل 3-13:

قائمة الأشكال البيانية

رقم الشكل	عنوان الشكل البياني	رقم الصفحة
شكل 3-14:	التوزيع النسبي لإجمالي الضرائب التي تدفعها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	43
شكل 3-15:	نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	45
شكل 3-16:	مساهمة العامل في الإنتاج لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	46
شكل 3-17:	مساهمة العامل في القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	47
شكل 3-18:	نصيب المؤسسة من الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار والنشاط الاقتصادي للعام 2012	48
شكل 3-19:	نصيب العامل من رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	49
شكل 3-20:	إنتاجية رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012	50
شكل 4-1:	انتشار وتوزيع البواقي للنموذج المقدر	56

ملخص الدراسة

يعتبر مفهوم الاستثمار الأجنبي من المفاهيم التي تطورت خلال العقدين الأخيرين، إذ نجحت دول كثيرة في جذب مبالغ واستثمارات أجنبية لاقتصادها، في حين فشلت دول أخرى في استقطاب رؤوس أموال أجنبية إليها، وفي ظل تنامي هذه الظاهرة الاقتصادية، تنامي معها أيضا الجدل الاقتصادي ما بين مؤيد ومعارض لاستقطاب استثمارات أجنبية.

تتبع أهمية هذه الدراسة كونها، في حدود علم الباحث، الأولى التي تدرس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة في المؤسسات المقيمة في الاقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تحليل المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومن خلال دراسة أثره على الناتج المحلي الإجمالي كأحد أهم مؤشرات قياس الآثار الاقتصادية. ومن جانب آخر، تقوم الدراسة بمقارنة أهم المؤشرات الاقتصادية بين المؤسسات التي تستقطب استثمارات أجنبية مباشرة، وبين تلك التي تعتمد على الاستثمارات المحلية.

تهدف الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الأراضي الفلسطينية، من خلال تحليل أثره على القيمة المضافة للمؤسسات بشكل رئيسي، وبالتالي على الناتج المحلي الإجمالي، وعلى بعض المؤشرات الاقتصادية الأخرى، كرصيد رأس المال المدفوع، والإنتاجية، والتشغيل. تتوع أسلوب البحث بين الخوض في عمق النظرية الاقتصادية، واختيار النموذج الاقتصادي الأنسب، ومن ثم اختبار فرضيات الدراسة. فقد تم تقدير نموذج قياسي باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد لدالة الإنتاج، حيث تستخدم اللوغاريتم الطبيعي للقيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر كمتغير تابع، فيما تستخدم اللوغاريتم الطبيعي لكل من العمل ورسيد رأس المال المدفوع كمتغيرات مستقلة. ويساعد ذلك في بيان الأثر المشترك لبعض محددات القيمة المضافة في المؤسسات الفلسطينية، حيث اعتمدت الدراسة على بيانات الحصر الشامل لمؤسسات الاستثمار الأجنبي لعام 2012 الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بالتعاون مع سلطة النقد الفلسطينية، بالإضافة لبيانات سلسلة المسوح الاقتصادية لعام 2012. وقد تم استخدام بيانات عام 2012 كونها تمثل بيانات أحدث تعداد منشآت نفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

بلغ إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية نحو 594 مليون دولار أمريكي، لتشكل 5% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي في فلسطين، و9% من إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية، وشكل قطاع المالية والتأمين ما نسبته 51% منها. كما أظهرت النتائج

أن مساهمة العامل في القيمة المضافة بلغ نحو 65 ألف دولار أمريكي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين بلغت في مؤسسات القطاع الخاص نحو 18 ألف دولار أمريكي أي أقل من الثلث. وقد ساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل ما نسبته 2.4% فقط من إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص.

وعند مقارنة مؤشرات الاقتصاد الرئيسية ما بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات القطاع الخاص عموماً، يتبين أن إنتاجية العمل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تجاوزت ثلاث مرات مثلتها في مؤسسات القطاع الخاص وذلك قد يعود للعمالة الماهرة والتقنيات الحديثة المستخدمة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى كبر حجم رأس المال المستثمر في تلك المؤسسات مقارنة مع مؤسسات الاستثمار المحلي، أما إنتاجية رأس المال المدفوع فلم تتجاوز النصف وقد يعزى ذلك لضخامة متوسط قيمة رأس المال المستثمر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمتوسط قيمة رأس المال المستثمر في مؤسسات القطاع الخاص عموماً. يذكر أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتبر ذات كثافة رأسمالية أكبر من مثيلاتها في القطاع الخاص مع أن كلا النوعين من المؤسسات تعتبران ذات كثافة عمالية عموماً.

من خلال تقدير نموذج الدراسة، أظهرت النتائج أثراً إيجابياً لكل من رصيد الاستثمار رأس المال المدفوع وعنصر العمل في القيمة المضافة. كما كان الأثر ذا دلالة معنوية. وتعكس قيمة معامل التحديد (R^2) أن 74% من التغيرات الحاصلة في حجم القيمة المضافة ناجمة عن التغير في المتغيرات المستقلة مجتمعة التي تم استخدامها في النموذج، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى منها حد الخطأ. كما تبين النتائج أن (النموذج ذو دلالة معنوية) باعتبار أن المتغيرات المستقلة في النموذج مجتمعة تفسر المتغير التابع بقوة، حيث أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما أن قيمة الاحتمال $p\text{-value} = 0$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

تشكل هذه الدراسة وثيقة هامة وشاملة لصانع السياسات الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، لا سيما أن الاقتصاد الفلسطيني عانى ولا زال يعاني من تشوهات هيكلية، إذ ترسم الدراسة صورة كاملة لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على أبرز مؤشرات الاقتصاد الفلسطيني وتعرض خصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل مفصل.

وفي النهاية، توصي الدراسة بأهمية التدخل الحكومي لتعزيز وتحسين السياسات المالية بالإضافة إلى تحسين البيئة الاستثمارية وضمان تطبيق القوانين التي من شأنها أن توجه الاستثمارات الأجنبية إلى القطاعات الإنتاجية، وكذلك تلك

التي تحد من استنزاف الموارد المحلية وخروجها من الاقتصاد الفلسطيني وتحفز الاستثمار، كما توصي الدراسة بأهمية قيام المؤسسات الرسمية ومتخذي القرار بالاستفادة من نتائج وتوصيات هذه الدراسة في رسم السياسات ذات العلاقة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية لما للاستثمار (سواء المحلي منه أو الأجنبي المباشر) من دور هام في تحقيق نمو اقتصادي، حيث أن إهمال القطاع الاستثماري في أي دولة يؤدي إلى تراجع الاقتصاد مع ضرورة الإنتباه لبعض محاذير هذا النوع من الاستثمار الأجنبي.

Summary

The phenomenon of foreign direct investment (FDI) has been widely increased during the last two decades, as many countries have various success stories in attracting and soliciting foreign investments, while others have failed. However, and as an growing phenomenon all over the world, a debate between its supporters and opponents is being rising greater than ever.

According to my knowledge, this investigative study could be the first ever study in probing the impact of foreign direct investment on GDP of the Palestinian economy as one of the important measurement of economic indicators. Moreover, the study focus on comparing enterprises with the most important attractive economic indicators to foreign direct investment and those enterprises with only domestic investment.

This study sheds light on impact of FDI on the value added to enterprises working in the Palestinian territories particularly in GDP, and on selected indicators such as stock of paid capital, productivity, and employment. The methodology is based on examining economic theory to choose the most appropriate economic model, by using the statistical methods to serve the study main goal as of multiple regression and hypothesis testing procedures. Cobb-Douglas function was taken up to estimating the model of this study by using multiple regression method where a natural logarithm of the value added in FDI enterprises is a dependant variable, while the natural logarithm for both labor, stock of paid capital are independent variables, to demonstrate combined effect of some value added determinants in enterprises working in the Palestinian territories. Needless to mention that the study mainly used data of foreign investment survey 2012 implemented by the Palestinian Central Bureau of Statistics in cooperation with Palestinian Monetary Authority, in addition to economic series surveys of 2012.

The results showed that the total value added of FDI enterprises in working in the Palestinian territories is amounted up to USD 594 million representing 5% of Gross Domestic Product (GDP) in the Palestinian territory and 9% of the total value added of enterprises operating in the Palestinian territories, as the financial and insurance sector amounted up to 51%.

Moreover, the results showed that the value added per worker amounted to USD 65 thousand for FDI enterprises, while in private sector enterprises amounted up to USD 18 thousand or approximately by the third. FDI enterprises operated 2.4% only of the total number of workers in the private sector.

By comparing the main economic indicators of private sector enterprises and foreign direct investment enterprises for main economic variables, the results also showed that foreign investment enterprises generated more of value added compared to private sector enterprises, since the labor productivity in those enterprises exceeded by three times the amount in private sector enterprises due to the skilled labor and modern techniques used, at the same time, the paid capital productivity didn't exceed the half because of the huge capital invested in FDI enterprises compared to paid capital invested in private sector enterprises in average. Also, FDI enterprises considered as capital intensive enterprises compared to private sector ones but both kinds of them are considered as labor intensive enterprises.

Applying the economic model of this study, a positive impact of both stock of paid capital and labor on the value added is being shown, as the impact was statistically significant for all independent variables. The estimated elasticity's showed that FDI stocks are more efficient in generating the value added in the enterprise compared to domestic investment (capital) stocks. the value of (R^2) showed that 75% of changes in the value added is due to the changes of independent variable together, so that the model used in the study is significant.

The study is an important and comprehensive document to serving the economic policy makers in general, and the Palestinian economy in particular, which suffered a structural deformation. It exemplified and illustrated a complete picture of the impact of foreign direct investment on Palestinian economy and present the characteristics of FDI enterprises in details.

Finally, The author does urge government and PMA to improve fiscal and monetary policies by ensuring that regulations are encouraging and channeling FDI towards productive sectors, as well as decreasing outflow of local resources of Palestinian economy.

By concluding, we call up on official institutions and decision-makers to use study results and recommendations to uphold foreign direct investments issues in the Palestinian territories.

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

يتكون هذا الفصل من سبعة أجزاء رئيسية. يمهّد الجزء الأول بمقدمة عن هذا الفصل، في حين يحدد الجزء الثاني مشكلة الدراسة وأسئلتها. ويبرز الجزء الثالث أهداف الدراسة، ويتناول الجزء الرابع أهمية الدراسة. وستعرض الجزء الخامس منهجية الدراسة، في حين يتناول الجزء السادس محددات وقيود الدراسة.

1.1 مقدمة

يعود مصطلح الاستثمار في اللغة العربية إلى الثمرة حيث عندما يقال ثمر الرجل ماله أي زاده ونماه، أما في لغة الاقتصاد، فقد تعددت تعريفات هذا المفهوم، فم الاقتصاديين من عرف الاستثمار على أنه التوظيف المنتج لرأس المال أو استغلاله لإشباع الحاجات الاقتصادية، وتم تعريفه أيضاً على أنه النشاط الذي يترتب عليه إضافة جديدة للمؤسسة عن طريق خلق وحدات إنتاجية جديدة أو توفير أصول جديدة أكثر كفاءة. ويعتبر الاستثمار محلياً عندما يكون تكوين رأس المال داخل حدود الدولة، في حين يعتبر أجنبياً عندما يكون الاستثمار خارج الحدود الوطنية للمستثمر (قويدري، 2011).

وتواجه العديد من الدول النامية صعوبات في توفير مصادر التمويل اللازمة للاستثمار، مما يؤدي إلى نقص في الموارد اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك، تتوجه كثير من هذه الدول إلى سوق التمويل العالمي لتغطية هذا النقص من خلال التركيز على جلب الاستثمارات الأجنبية وخاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، باعتباره من أهم أدوات التنمية الاقتصادية. كما أن تعاظم آثار العولمة على اقتصاديات الدول، تحتم عليها التعمق في فهم أهمية وآثار هذه العولمة على اقتصادياتها.

يعتمد مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر (Foreign Direct Investment-FDI) على نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من الاستثمار الكلي، وذلك كما تم تعريفه عالمياً في الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات، وكذلك في وضع الاستثمار الدولي الصادر عن صندوق النقد الدولي (International Monetary Fund-IMF) عام 2009. ويعرف دليل ميزان المدفوعات الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه ذلك المستوى من الاستثمار الذي تزيد نسبة رأس المال المستثمر وتعود لغير مقيمين في أي اقتصاد عن 10% أو أكثر (IMF, 2009). ولخص تقرير الاستثمار الدولي 2013

الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أهمية واتجاه الاستثمار الأجنبي المباشر لغير المقيمين في البلدان المختلفة على مستوى العالم (UNCTAD, 2013).

وتعتمد الجهات الرسمية الفلسطينية بشكل مستمر إلى تحديث وتحسين إجراءات وبنود قانون تشجيع الاستثمار في فلسطين، خاصة تلك المتعلقة بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI). ولهذا الغرض، فقد تم تشكيل لجنة وطنية عام 2012 لتحديث القوانين الناطمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين كجزء من القانون العام لتشجيع الاستثمار. وتبرز أهمية هذا النوع من الاستثمار من خلال آثاره الإيجابية المباشرة المتوقعة على التنمية الاقتصادية.

2.1 مشكلة الدراسة

يعتبر الوضع غير المستقر الذي تعانیه فلسطين والصعوبات الاقتصادية التي تواجهها، وخاصة القيود الذي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، والعجز الحاد في الميزان التجاري، والعجز الدائم في مالية الحكومة الفلسطينية، والاعتماد الكبير على المساعدات الخارجية إضافة إلى التشوه في هيكل الاقتصاد الفلسطيني، من أهم الحوافز أمام متخذي القرار والسياسيين والاقتصاديين الفلسطينيين لإعادة صياغة السياسات الاقتصادية بشكل مستمر والبحث عن بدائل لتمويل هذه العجزات. لذلك، يتم اللجوء إلى تشجيع وتحفيز إجراءات استقطاب الاستثمارات الأجنبية من الخارج.

وفي حين تم إعداد دراسات ومسوح اقتصادية حول حجم الاستثمار الأجنبي الداخل والخارج من وإلى الأراضي الفلسطينية، إلا أنه لم يتم حتى الآن دراسة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني. ومن هنا، برزت الحاجة لدراسة هذا الموضوع باعتباره لم يتم دراسته بشكل معمق. وعليه، تسعى هذه الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس التالي: هل يوجد آثار واضحة للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني؟ ما طبيعة هذا الآثار وقوتها؟ ويمكن الإجابة عن هذا السؤال عن طريق الإجابة عن الأسئلة الفرعية التالية:

(1) ما هي أهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وبالتحديد، سيتم دراسة هذه الخصائص من حيث؛ (عدد المؤسسات، وعدد العاملين، وتعويزات العاملين، والاستهلاك الوسيط، والإنتاج، والقيمة المضافة، ورأس المال المدفوع، والضرائب المدفوعة، وإنتاجية العامل، وإنتاجية رأس المال، ومعدل رأس المال إلى العمل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة)؟

(2) هل يوجد فروقات في المؤشرات الاقتصادية حسب طبيعة الاستثمار في المؤسسات (هل يحتوي استثماراً أجنبياً مباشراً أم لا؟)

(3) ما طبيعة وقوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية؟

(4) ما هي آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة المتولدة في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية؟

(5) هل يمكن إقترح توصيات ملائمة تخدم متخذي القرار لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للأراضي الفلسطينية.

3.1 أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى وصف وتحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية على مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني من خلال توضيح مساهمته في هذه المؤشرات، مثل (رأس المال المدفوع، وإجمالي الناتج المحلي، والإنتاجية، والتشغيل). لا شك أن هذا الأمر الذي سيمكن من تقديم التوصيات اللازمة لمتخذي القرار الفلسطينيين في معالجة الجوانب المتعلقة بهذا الاستثمار، ويمكن تفصيل أهداف الدراسة كما يلي:

(1) وصف الخصائص الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية من حيث القطاع الاقتصادي وأبرز الدول التي تدفق منها الاستثمار.

(2) تحليل طبيعة وقوة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وبعض المؤشرات الاقتصادية.

(3) تقدير نماذج لبيان الآثار المتوقعة للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة المتولدة في القطاع الخاص.

(4) تحسين آليات تحليل ونشر التقارير الاقتصادية الصادرة عن المؤسسات الرسمية الفلسطينية، مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة تشجيع الاستثمار.

(5) إقترح توصيات ملائمة تخدم متخذي القرار لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد للأراضي الفلسطينية.

4.1 أهمية الدراسة

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وآثاره على الاقتصاد الفلسطيني من المواضيع الهامة التي لم يتم تناولها بشكل واضح وكافي، كما لم يتم دراسة هذا الموضوع بشكل محدد ومركز من حيث أهميته على المتغيرات الاقتصادية المختلفة. ويحدود علم الباحث، لم يقم أحد من الباحثين بربط إطار مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من واقع مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين مع مثيلاتها في إطار سلسلة المسوح الاقتصادية لتحليل أهمية وآثار الاستثمار الأجنبي المباشر في تلك المؤسسات على الاقتصاد الفلسطيني.

وفي نفس الوقت تعتبر هذه الدراسة بمثابة وثيقة اقتصادية هامة لخدمة الفئات التالية؛ أولاً، المؤسسات الفلسطينية الرسمية؛ من خلال تطوير آليات تحليل ونشر البيانات ذات العلاقة بموضوع الدراسة الصادرة عن المؤسسات الفلسطينية الرسمية، مثل الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة تشجيع الاستثمار. ثانياً، وكالات الإعلام والإعلاميين؛ من حيث تقديم وصف اقتصادي صحيح للمفاهيم والمنهجيات والمقارنات السليمة لبيانات الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات الفلسطينية. ثالثاً، متخذي القرار وصانعي السياسات؛ من حيث فهم خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية ومعرفة أثره على الاقتصاد الفلسطيني، والاستفادة من توصيات الدراسة لصياغة سياسات ملائمة لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية. رابعاً، الباحثين والمؤسسات البحثية؛ من حيث فهم ومعرفة خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية ومنهجية قياسه ومعرفة أثره على الاقتصاد الفلسطيني، والاعتماد على هذه الدراسة في إعداد أبحاث أخرى متخصصة ذات علاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر والاستفادة من الاستنتاجات والتوصيات في إعداد أبحاثهم. خامساً، الأكاديميين؛ من حيث فهم ومعرفة خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية ومنهجية قياسه في الأراضي الفلسطينية ومعرفة أثره على الاقتصاد الفلسطيني، والاستفادة من الدراسة كموضوع تطبيقي للمقارنة مع نظريات ومؤشرات الاقتصاد الكلي في الجامعات والمعاهد.

5.1 منهجية الدراسة

وفرت نشرات ميزان المدفوعات الفلسطيني ووضع الاستثمار الدولي لفلسطين الصادرة عن كل من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بيانات عن إجمالي قيم التدفقات والأرصدة للاستثمار الأجنبي المباشر الداخل والخارج من وإلى الأراضي الفلسطينية، وكذلك وفر مسح الاستثمار الأجنبي في المؤسسات المقيمة في فلسطين الذي ينفذه

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وسلطة النقد الفلسطينية بشكل مشترك بيانات مفصلة عن توزيع أرصدة هذه الاستثمارات حسب القطاع الاقتصادي وحسب الدولة المستثمرة (مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2012)، كما وفرت تقارير سلسلة المسوح الاقتصادية التي ينفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بيانات حول المنشآت الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية، حيث غطت المسوح العديد من المؤشرات مثل (عدد المؤسسات، وعدد العاملين، وتعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط، والإنتاج، والقيمة المضافة، والتكوين الرأسمالي الإجمالي، ورأس المال المدفوع، وإنتاجية العامل، وإنتاجية رأس المال، ومعدل رأس المال المدفوع إلى العمل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة)، (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2012 تقرير سلسلة المسوح الاقتصادية).

وقد اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على جانبين من البحث، الجانب النظري والجانب التطبيقي.

1.5.1 الجانب النظري:

وشملت مراجعة الأدبيات، والمفاهيم والمكونات حسب المعايير الدولية، ومنهجية القياس، إضافة إلى مقارنة أقلية للبيانات الخاصة بالاستثمار الأجنبي المباشر، كما سيتم وصف لأبرز محددات الاستثمار المباشر في فلسطين.

2.5.1 الجزء التطبيقي:

وشمل تحليل البيانات المقطعية (Cross Sectional Data Analysis) لبيانات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2012، وذلك استناداً للاعتبارات النظرية التي تم تناولها في الجزء الأول.

بداية، تم استخدام بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني لعام 2012 كونها أحدث بيانات لتعداد المنشآت من خلال ربط إطار مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل) من واقع مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين الذي ينفذ بشكل مشترك مع سلطة النقد الفلسطينية، مع مثيلاتها في عينة سلسلة المسوح الاقتصادية الذي ينفذه الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وذلك بالاعتماد على رقم المؤسسة في عملية الربط.

ويذكر أن إطار مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2012 قد بلغ 94 مؤسسة (استثمرت لدى غير مقيمين - في الخارج، أو حازت استثمارات أجنبية من غير مقيمين - داخل)، وقد بلغ عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (الداخل) التي استثمر فيها غير مقيمين حوالي 65 مؤسسة لعام 2012. أما في سلسلة المسوح الاقتصادية ومسح

المالية والتأمين لعام 2012، فقد بلغ حجم العينة المسحية لسلسلة المسوح الاقتصادية (9,860) منشأة من أصل (126,323) منشأة شكلت إطار المسح بناء على تعداد المنشآت عام 2012، و46 مؤسسة لمسح المالية والتأمين شكلت إطار المسح. وبذلك، فإن هذه الدراسة ستحلل وضع الاستثمار الأجنبي المباشر باستخدام بيانات 65 مؤسسة، والتي تعتبر الإطار الكامل للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية التي تشمل استثماراً أجنبياً مباشراً عام 2012.

تعتمد سلسلة المسوح الاقتصادية في تصميمها على عينة عشوائية طبقية منتظمة ذات مرحلة واحدة فيما يعتبر مسح المالية والتأمين حصراً شاملاً لكافة المؤسسات المالية، وبما أن سلسلة المسوح الاقتصادية تعتبر عينة لوحدة مجتمع الدراسة. لذلك، كان هناك نقص في بيانات بعض مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر لعدم شمولها في عينة سلسلة المسوح الاقتصادية. ولذلك تم إيجاد أوزان لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على النشاط الاقتصادي والمنطقة الجغرافية لحل مشكلة عدم شمول جميع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في عينة سلسلة المسوح الاقتصادية. كما تم استخدام التصنيف الصناعي القياسي الدولي لكافة الأنشطة الاقتصادية، التتقيح الرابع (ISIC4) الصادر عن الأمم المتحدة في تصنيف الأنشطة الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وهو التصنيف المعتمد في الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وتجدر الإشارة إلى أنه تم دمج بعض الأنشطة الاقتصادية للحفاظ على سرية البيانات.

كما تمت مقارنة أهم المؤشرات الاقتصادية لكل من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وباقي المؤسسات الأخرى (مؤسسات الاستثمار المحلي)، حيث تم توفير بيانات المؤسسات المالية من مسح المالية والتأمين بعد استثناء مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من بيانات المسح، وبيانات المؤسسات غير المالية من عينة سلسلة المسوح الاقتصادية، حيث تم استثناء مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من العينة.

تم تقدير البيانات المفقودة لرأس المال المدفوع في المؤسسات المحلية والتي بلغ عددها في العينة حوالي 1,757 من أصل 9,860 منشأة لعدم توفرها في بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية ومسح المالية والتأمين، حيث تم احتساب متوسطات رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار المحلي اعتماداً على حجم العمالة وطبيعة النشاط الاقتصادي.

وهكذا، فإن الدراسة قامت بتحليل مقطعي لبيانات هذه المؤسسات عام 2012، وعلى مرحلتين؛ المرحلة الأولى، إجراء تحليل وصفي مقارنة للمؤشرات الاقتصادية (عدد المؤسسات، وعدد العاملين، وتعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط، والإنتاج، والقيمة المضافة، ورأس المال المدفوع، وإنتاجية العامل، وإنتاجية رأس المال المدفوع، والضرائب المدفوعة، ومعدل

رأس المال إلى العمل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة) في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي التي لا تحوي استثماراً أجنبياً مباشراً.

والمرحلة الثانية، تم تقدير نموذج قياسي (كوب- دوغلاس) باستخدام أسلوب الانحدار المتعدد (Multiple Regression) لبيان الأثر المشترك لبعض محددات القيمة المضافة في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، ومن هذه المحددات؛ القيمة المضافة كمتغير تابع، ورصيد رأس المال المدفوع، وعدد العاملين في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية كمتغيرات مستقلة، لعام 2012.

كما تم استخدام اختبار (t-test) لاختبار الفروقات للعديد من المؤشرات الاقتصادية بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤسسات الاستثمار المحلي في سلسلة المسوح الاقتصادية، ومن هذه المؤشرات؛ إنتاجية العامل، إنتاجية رأس المال المدفوع، ومعدل رأس المال المدفوع إلى العمل، ومساهمة العامل في القيمة المضافة. وبيان ما إذا كانت هذه الفروقات تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية.

3.5.1 النموذج الرئيسي للدراسة: تم بناء النموذج القياسي الرئيسي للدراسة المستخدم لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني عام 2012، من خلال قياس أثره على القيمة المضافة المتولدة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

يعتمد هذا النموذج على فرضية النمو لروبرت سولو (Solow (1956)، حيث تم توظيفه في العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالإنتاج كدراسة (Ayanwale, 2007)، (Al-Goss et al, 2007) (khathlan, 2013) بالإضافة إلى (Shih et al, 2009) وتم استخدام اللوغاريتم الطبيعي لمعادلة دالة الإنتاج (كوب- دوغلاس) لتفادي الاختلاف في وحدات قياس متغيرات النموذج. كما تم استخدام متغيرات رصيد رأس المال المدفوع (المحلي والأجنبي) وعدد العمال كمتغيرات مستقلة، فيما سوف تعتمد القيمة المضافة المتولدة في المؤسسة كمتغير تابع.

6.1 محددات وقيود الدراسة

تجدر الإشارة بداية إلى أن مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات الفلسطينية هو مسح جديد بدأ إعداده ونشره للمرة الأولى عام 2011 عن عام الإسناد الزمني 2010. وبالتالي، تعتبر بيانات هذا المسح لعام 2012 بيانات حديثة، حيث أنه لا يتوفر سلسلة بيانات عن الاستثمار الأجنبي المباشر، وبالتالي لا مجال لدراسة اتجاه البيانات عبر الزمن. وينفذ هذا المسح

بطريقة المسح الشامل لكافة المؤسسات (مراكز المؤسسات) المتواجدة في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، علماً أنه لم يرد في إطار المسح أي مؤسسة قد عملت في القدس الشرقية. أما سلسلة المسوح الاقتصادية، فتتخذ بطريقة العينة المسحية، وتشمل كافة المؤسسات الكبرى بشكل شامل، مما يعني أن عملية الربط بين إطار المسحين ستكون ممكنة. وفي حال أن تصادف ووجدت مؤسسة ضمن إطار مسح الاستثمار الأجنبي، ولم توجد ضمن عينة سلسلة المسوح الاقتصادية، فسيتم تقدير مؤشراتها من المؤسسات الشبيهة في سلسلة المسوح الاقتصادية.

كما يجب التنويه إلى أن مسح الاستثمار الأجنبي وسلسلة المسوح الاقتصادية لا يغطيان نشاط الزراعة. كما لا تشمل عينة سلسلة المسوح الاقتصادية لعام 2012 على كافة المؤسسات التي تحوز استثماراً أجنبياً مباشراً. لذلك، تم تقدير بيانات بعض المؤسسات غير المتوفرة باستخدام الأوزان. أضف إلى ذلك عدم توفر بيانات كاملة لرصيد رأس المال المدفوع لبعض مؤسسات الاستثمار المحلي، حيث تم تقديره لتلك المؤسسات.

ونظراً لعدم توفر قيمة رصيد الاستثمار (رأس المال) الكلي في بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية، فقد تم الاعتماد على رأس المال المدفوع في الدراسة كمتغير مستقل. وبالتالي، فإن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم استخدامه في التحليل هو جزء من رأس المال المدفوع وليس رأس المال الكلي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية. علماً أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تم عرضه في تقرير مسح الاستثمار الأجنبي لعام 2012 هو جزء من رأس المال الكلي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويشمل بالإضافة إلى رأس المال المدفوع (قيمة علاوة الإصدار والإضافات إلى رأس المال والأرباح المعاد استثمارها).

ونظراً لمحدودية البيانات وعدم توفر سلاسل زمنية كافية، ونظراً لحدثة مسح الاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية، فقد اقتصرت هذه الدراسة على إجراء مقارنات تفصيلية بين خصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية، وخصائص المؤسسات التي اقتصر الاستثمار فيها على رأس المال المحلي فقط. كما تم استخدام عدد العاملين في نموذج الدراسة بدلاً من عدد ساعات العمل وذلك بسبب عدم توفر عدد ساعات العمل في بيانات سلسلة المسوح الاقتصادية.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

يتكون هذا الفصل من ثلاثة أجزاء رئيسية. يتناول الجزء الأول الإطار النظري للدراسة من حيث المفهوم النظري للاستثمار الأجنبي المباشر، ومكوناته، وأشكاله وطرق قياسه بالإضافة إلى أهم النظريات التي عملت على تفسير الاستثمار الأجنبي المباشر. كما نتطرق إلى دوافع ومخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر وتلخيص أهم مؤشرات ومحددات الاستثمار الأجنبي المباشر. ويلخص الجزء الثاني بعض الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة من حيث آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الدولة المضيفة، والعمالة المحلية، وتراكم رأس المال وعوامل اقتصادية أخرى. ويوضح الجزء الثالث كيفية اختلاف الدراسة الحالية عن تلك الدراسات.

1.2 الإطار النظري

1.1.2 مفهوم الاستثمار والاستثمار الأجنبي المباشر

يعرف صندوق النقد الدولي (IMF) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه أحد أنواع الاستثمار الأجنبي، حيث يستثمر كيان مقيم في اقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر لمصلحة اقتصادية دائمة، شريطة أن تزيد نسبة رأس المال العائدة للاستثمار الأجنبي عن 10% أو أكثر من إجمالي رأس المال المستثمر فيه، وأن ينطوي على هذه المصلحة علاقة طويلة الأمد بالإضافة إلى أن يكون للمستثمر الأجنبي نفوذ في إدارة تلك المؤسسة. وتعرف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار عبر الحدود، حيث يقوم كيان مقيم في اقتصاد ما بإقامة مصلحة اقتصادية دائمة في اقتصاد آخر ويكون للمستثمر الأجنبي المباشر درجة كبيرة من النفوذ في إدارة الشركة المقيمة في اقتصاد آخر (IMF, 2009). أما مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، فيعرف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه استثمار ذات علاقة طويلة الأجل بين مؤسسة في القطر الأم ومؤسسة في القطر المضيف للاستثمار بحيث يكون هنالك مصالح اقتصادية وتحكم إداري للشركة الأم، كما يشمل الاستثمار الأجنبي المباشر المعاملات الأولية بين الكيانين بالإضافة إلى المعاملات اللاحقة التي تترتب على هذا الاستثمار (UNCTAD, 2011). واعتماداً على التعريفات السابقة يتبين أن المنظمات الدولية تتفق جميعها في تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر على أنه تدفق لرأس المال من اقتصاد ما

إلى اقتصاد آخر بهدف مصلحة اقتصادية دائمة، بحيث يكون هذا الاستثمار طويل الأمد، وأن يكون للمستثمر الأجنبي نفوذ في إدارة المؤسسة التي تم الاستثمار بها.

يتم تعريف (مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر) على أنها مؤسسات مساهمة أو غير مساهمة يمتلك فيها المستثمر المباشر المقيم في اقتصاد آخر (غير مقيم) 10% أو أكثر من الأسهم العادية أو القوة التصويتية في حالة المؤسسات المساهمة أو ما يعادل ذلك في حالة المؤسسات غير المساهمة (الكفري، 2010). ويتم تقسيم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ثلاثة أنواع: المؤسسات التابعة أو المنتسبة حيث يمتلك المستثمر الأجنبي فيها أكثر من 50% من رأسمالها، والمؤسسات المرتبطة أو الزميلة حيث يمتلك فيها المستثمر الأجنبي ما بين 10% إلى 50% من رأسمالها، والفروع هي مؤسسات يمتلكها المستثمر الأجنبي بالكامل، أو تكون ملكية مشتركة (UNCTAD, 2014).

أما (المستثمر الأجنبي المباشر) فقد يكون فرداً، أو مؤسسة عامة أو خاصة، مساهمة أو غير مساهمة، أو ربما تكون مجموعة أفراد أو مجموعة مؤسسات تتصرف ككيان واحد أو حكومات أو وكالات حكومية أو غيرها من المنظمات التي تمتلك جزء من مؤسسات الاستثمار الأجنبي وتقيم في دولة غير دولة المستثمر المباشر (الكفري، 2010).

2.1.2 مكونات الاستثمار الأجنبي المباشر

تتمثل المكونات الرئيسية للاستثمار الأجنبي في كل من؛ أولاً، رأس مال حقوق الملكية؛ ويتمثل في حصص الملكية في الفروع وفي كل من الأسهم العادية والأسهم الممتازة في الشركات التابعة والشركات الزميلة بالإضافة إلى المساهمات في رأس المال. ثانياً، الأرباح المعاد استثمارها؛ وتمثل نصيب المستثمر المباشر من أرباح الأسهم التي لا توزعها الشركات التابعة والزميلة ونصيبه في أرباح الفروع غير الموزعة، حيث تقوم المؤسسة بإعادة استثمارها كأنها تدفق استثمار أجنبي جديد. ثالثاً، رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف أدوات الدين بين الشركات، ويضم هذا البند إقراض أو اقتراض الأموال، بما في ذلك سندات الدين وائتمانات الموردين بين المستثمر المباشر والمؤسسات التابعة والزميلة (UNCTAD, 2014).

3.1.2 طريقة قياس الاستثمار الأجنبي المباشر

يمكن التعبير عن حساب الاستثمار الأجنبي المباشر بإحدى طريقتين، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر.

أولاً، تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حيث يعتبر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مكونات الحساب المالي في ميزان المدفوعات حيث يرصد ميزان المدفوعات المعاملات الاقتصادية بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة، ويشمل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر من الناحية العملية جميع التدفقات بين المستثمرين المباشرين ومؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

ثانياً، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ هو تجميع لتدفقات وأرصدة استثمارات المؤسسات المقيمة في الدولة المضيفة المتدفقة للخارج وأرصدة وتدفقات الاستثمارات الأجنبية من الدول المضيفة في المؤسسات المقيمة، حيث يعتبر أداة لقياس وضع الاستثمار الدولي. ويعرف وضع الاستثمار الدولي بأنه كشف محاسبي يسجل أرصدة استثمارات المقيمين في دولة ما سواء كانوا أفراداً، أو شركات أو حكومة مستثمرة في العالم الخارجي تحت بند الأصول من جهة، وأرصدة الاستثمارات المملوكة لغير مقيمين (من الخارج) سواء كانوا أفراداً أو شركات أو حكومات مستثمرة في المؤسسات المقيمة تحت اسم الخصوم من جهة أخرى (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2013).

ويتم تقديره باحتساب القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة (الوافدة من الخارج) إلى الدولة المضيفة في نهاية فترة زمنية معينة. ويوجد نوعين من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر؛ أولاً، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر *الوافد* (الداخل)؛ وهو القيمة الإجمالية للاستثمارات الأجنبية المباشرة داخل الدولة المضيفة ويطلق عليه الاستثمار الأجنبي المباشر من الخارج. ثانياً، رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر *في الخارج*؛ ويشمل القيمة الإجمالية لرؤوس أموال الاستثمارات المباشرة الوطنية التي تستثمر في الخارج، في فترة زمنية معينة ويطلق عليه استثمارات أجنبية إلى الخارج، (ناصر، 2014).

ويعتبر معيار التمييز لتصنيف الاستثمارات تحت بند الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة امتلاك المستثمر الأجنبي على الأقل 10% من أسهم الشركة أو رأسمالها، وعند قياس الاستثمار الأجنبي المباشر يتم قياس الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة إلى الداخل (الوافدة)، والاستثمارات المباشرة الموجهة إلى الدول الأخرى، ويتم تقييم هذه الاستثمارات باستخدام القيمة الدفترية (IMF, 2010).

4.1.2 النظريات المفسرة للاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك العديد من النظريات التي عملت على دراسة الاستثمار الأجنبي المباشر لما له من آثار على كل من الدولة الأم والدولة المضيفة للاستثمار.

ويخلص هذا الجزء من الدراسة التفسيرات التقليدية والتفسيرات الحديثة للاستثمار الأجنبي المباشر والفرضيات التي تم الاعتماد عليها لتفسير كل من هذه النظريات مع أهم الانتقادات التي وجهت لكل نظرية.

أولاً، نظريات الاستثمار الأجنبي المعتمدة على أسواق المنافسة الكاملة

اعتمد الكلاسيكيون في تحليلهم لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر على وجود إطار سوق كاملة، حيث لا يوجد تدخل حكومي واحتكارات، وفي ظل هذه الفرضية تنتقل رؤوس الأموال من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة حيث تكون إنتاجية رأس المال أعلى وبالتالي يتم تحقيق أرباح أكبر إلى أن تصبح الإنتاجية الحدية في الدولتين متساوية حينها يتوقف انتقال رأس المال (Economic and social commission for Asia and the Pacific, 2014). كما يرى الكلاسيكيون أن الشركات الأمريكية المستثمرة في الدول النامية لا ترى فيها إلا مستعمرات تزودها في المواد الأولية الرخيصة (العيد، 2011).

نقد النظرية؛ يعتمد الكلاسيكيون في تفسيرهم لهذه النظرية على فرضية المنافسة التامة، وهي فرضية غير واقعية. ومن النقاط التي أغفلها الكلاسيكيون الآثار الإيجابية للشركات متعددة الجنسيات مثل رفع كفاءة الموارد البشرية المحلية، وتحسين الإنتاج ودورها في تخفيف البطالة وتشغيل الأيدي العاملة وما يسهم ذلك من تخفيف للفقر بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال للدولة المضيفة، (العيد، 2011).

ثانياً، نظرية دورة حياة المنتج (Life Cycle Theory)،

تعتمد هذه النظرية على دورة حياة المنتج، حيث يمر المنتج بعدة مراحل، تبدأ في البحث والابتكار، ثم تقديم المنتج إلى الأسواق المحلية، ثم مرحلة النمو في إنتاجها وتسويقها، ومرحلة وصول الأسواق المحلية إلى حالة الإشباع. وبعد ذلك، يتم إنتاجها من قبل الدول المتقدمة الأخرى، وأخيراً يتم إنتاجها من قبل الدول النامية (Ren, 2012).

نقد النظرية؛ أن هذه النظرية ركزت في تحليلها على السلع المتطورة كالسلع الإلكترونية، بالإضافة إلى عجز النظرية عن تفسير سلوك الشركات في العصر الحديث، حيث أن هنالك منتجات حديثة يتم إنتاجها بنفس الفترة في عدة دول وذلك بسبب توفر تسهيلات الإنتاج والتقنيات الحديثة في عدة دول (Duong, 2014).

ثالثاً، النظرية الانتقائية (Eclectic Theory)

يعتبر جون دينينغ مؤسس النظرية الانتقائية التي تقوم على أن الشركات تستثمر في الخارج لامتلاكها مزايا تنافسية، ولا بد أن تتميز مزايا الملكية بإمكانية نقلها للأسواق الخارجية الأخرى واستغلالها. كما يجب توفر خصائص في السوق الخارجي يمكن الشركة من استغلال مزاياه، بالإضافة إلى توفر مزايا موقعه في الدول المضيفة حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار مزايا الموقع الذي يبين سبب قيام الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة دون الأخرى. كما أدخل دينينغ مزايا التدويل حيث يسمح ذلك للمؤسسة الحفاظ على موقعها التنافسي وتقليص تكاليف التحويلات بالإضافة إلى أن اعتبارات التدويل الداخلي يؤدي إلى انتقال العمالة ورؤوس الأموال والتكنولوجيا بين فروع الشركة (Duong, 2014).

اعتماداً على النظرية الانتقائية، يرى دينينغ أنه يجب أن تتوفر في الشركة ميزة احتكارية كالتكنولوجيا يمكنها من تعويض التكاليف الإضافية، بالإضافة إلى توفر ميزة مكانية في البلد المضيف لكي تحصل الشركة المستثمرة على عوائد مرتفعة مقارنة في الاستخدامات البديلة للمزايا الاحتكارية. بالإضافة إلى أن النظرية عالجت العناصر الثلاثة بشكل منفرد دون دراسة علاقة التأثير والتأثير فيما بينهما (العيد، 2011).

رابعاً، نظرية الميزة النسبية (المدرسة اليابانية)

ترى المدرسة اليابانية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يمر بثلاث مراحل: في المرحلة الأولى تكون الدول النامية محط أنظار الاستثمارات الأجنبية المباشرة بسبب انخفاض أجور الأيدي العاملة، ويكون هنالك تدفقات استثمار أجنبي مباشر وافدة إلى تلك الدول في حين لا توجد أي تدفقات خارجة منها. وفي المرحلة الثانية، تزداد التدفقات الوافدة إلى تلك الدول وبالتالي تزداد أجور الأيدي العاملة وتحسن معايير المعيشة في تلك الدول. أما في المرحلة الثالثة، فيحدث تطور في الابتكار والتكنولوجيا في الدول المضيفة وتزداد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة والخارجة إلى ومن تلك الدول (Das, 2014).

نقد النظرية؛ تستند هذه النظرية إلى البساطة في تفسيرها للاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يرى رواد هذه النظرية أن الاستثمار الأجنبي المباشر يزيد الميزة التنافسية ويحسن الأوضاع الاقتصادية للدول المضيفة دون تقديم مبررات كافية (قويدري، 2011).

5.1.2 تصنيفات الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدولة المصدرة:

يتم تصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر وفق وجهة نظر الدول المصدرة إلى نوعين؛ الاستثمار الأفقي، والاستثمار العمودي (Prestenko, 2004).

فيما يخص الاستثمار الأفقي، تكون فروع الشركات مستقلة عن الشركة الأم، فتتخصص العلاقة في عنصر الملكية لطرق الإنتاج وتوفير التكنولوجيا والتمويل. ويهدف هذا النوع من الاستثمار لإنتاج نفس السلعة أو سلعة مشابهة للسلعة التي يتم إنتاجها في الشركة الأم، ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول التي لديها مستوى مماثل من النمو (Prestenko, 2004).

أما في الاستثمار العمودي، فتتخصص فروع الشركة الأم بإنتاج جزء من العمليات الإنتاجية كالتجميع أو تخصص فرع في عملية التسويق. ويهدف إنتاج الاستثمار العمودي الذي تقوم بإنتاجه فروع الشركات الأجنبية إلى إعادة تصديره إلى الدولة الأم حيث يكون هدفه خدمة الدولة الأم دون الدول المضيفة وذلك لاستغلال المواد الأولية، أو العمالة الرخيصة فيها (Prestenko, 2004).

6.1.2 دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف دوافع ومحفزات الاستثمار الأجنبي المباشر بين المستثمر والبلد المضيف الراغب في جذب تلك الاستثمارات، ونعطي تالياً مناقشة لأهم الدوافع والمحفزات لكل من الطرفين.

دوافع المستثمر الأجنبي،

يمكن تلخيص دوافع المستثمر الأجنبي على النحو التالي؛ أولاً، زيادة العوائد: تتم زيادة العوائد عن طريق التخلص من تكاليف التصدير أو تقليل تكاليف الإنتاج كالمواد الأولية واليد العاملة، ولكن يجب الأخذ بالاعتبار عدم زيادة المخاطر وبناء على ذلك تقوم العديد من الشركات الأمريكية بنقل استثماراتها لانخفاض تكلفة الأيدي العاملة في الأسواق الخارجية وبالتالي تحقق أرباح عالية. ثانياً، تخفيض المخاطر: يتمكن المستثمر الأجنبي المباشر من تخفيض المخاطر عن طريق توزيع استثماراته في الخارج، خلافاً للاستثمارات المحلية التي تواجه نفس الظروف الاقتصادية، (السامرائي، 2006).

ثالثاً، توفير الموارد الأولية: يحتاج الإنتاج أحياناً إلى مواد أولية من دول أخرى، ولضمان توفرها وعدم انقطاعها تقوم تلك الشركات بفتح وحدات إنتاجية في تلك الأسواق الخارجية. رابعاً، المزايا المكانية: هنالك بعض الدول تقوم على تقديم حوافز

للاستثمار الأجنبي كإنتاج وانخفاض معدل الضرائب على الأرباح وبالتالي ارتفاع عوائد الإنتاج. خامساً، زيادة المبيعات: لكي تستفيد الشركات من وفورات الحجم، فإنها تبحث عن أسواق خارجية أخرى غير أسواقها المحلية خاصة عند مواجهتها مشاكل في عملية التصدير. سادساً، حماية أسواق المستثمر: تلجأ أحياناً الشركات إلى الاستثمار في الأسواق الخارجية بدلاً من التصدير، وذلك لكي لا يسبقهم منافسهم إلى تلك الأسواق، وأحياناً يتم إنشاء وحدات إنتاجية في تلك الأسواق بسبب المنافسة من الأسواق المحلية من بعض المستوردين. سابعاً، الهيمنة الاقتصادية والسياسية: تشجع بعض الدول المتقدمة شركاتها على الاستثمار في الخارج، حيث يؤدي ذلك إلى زيادة حجم تجارتها الدولية وتحسين أوضاعها الاقتصادية، كما أن الدولة المتقدمة ترغب في السيطرة على الدول الضعيفة واستغلال مواردها. (بعداش، 2008)

دوافع البلد المضيف،

يمكن تلخيص دوافع البلد المضيف على النحو التالي؛ أولاً، سد فجوة الدخل والاستثمار: عندما لا يتمكن الادخار المحلي من تمويل الاستثمار يتم اللجوء إلى مصادر مالية خارجية كالاستثمار الأجنبي المباشر والمساعدات والقروض. إلا أن المساعدات والقروض غير متوفرة بسهولة بالإضافة إلى التكاليف المستقبلية العالية المترتبة عليها. لذلك، تفضل الدول اللجوء إلى الاستثمار الأجنبي المباشر. ثانياً، تحسين وضع ميزان المدفوعات: من أجل التخلص من العجز الحاصل في ميزان المدفوعات تسعى الدول إلى الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث يساهم في زيادة المقبوضات المالية من الخارج في حالة تبنيه إستراتيجية الإنتاج من أجل التصدير، كما يقلل المدفوعات للخارج عند تبنيه إستراتيجية الإنتاج من أجل إحلال الواردات. وفي كلا الحالتين يعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات.

ثالثاً، زيادة التراكم في رأس المال ونمو في الناتج المحلي الإجمالي: ينتج عن الاستثمار الأجنبي المباشر إنشاء مشاريع جديدة وبالتالي اقتناء أصول إضافية، ويؤدي ذلك إلى زيادة الطاقة الإنتاجية، وبالتالي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي وتحسين رفاهية المجتمع. رابعاً، الاستخدام الأمثل للموارد المالية: في حالة الاستثمار الأجنبي المباشر يتم استغلال الموارد في مشاريع تضمن أكبر عائد ممكن للربح، ولكن في حالة القروض والإعانات قد يتم استخدامها في مشاريع غير مجدية اقتصادية وذات عائد منخفض. خامساً، الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية: تتوفر في بعض الدول موارد طبيعية كالمياه الجوفية والأراضي الزراعية والمعادن في حين لا تملك الطاقات الإنتاجية الكافية لاستغلالها، حيث تقوم هذه الدول بالتوجه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر لاستغلال مواردها الطبيعية. سادساً، تخفيض مستوى البطالة: إقامة مشاريع استثمارية أجنبية يحتاج إلى العديد من الأيدي العاملة مما يؤدي إلى تخفيض البطالة في الدولة المضيفة خاصة إذا تميز المشروع

الاستثماري باعتماده المكثف على الأيدي العاملة. سابعاً، نقل التكنولوجيا: حيث يجلب الاستثمار الأجنبي المباشر الطرق التكنولوجية الحديثة ونظم التسيير المتطورة بالإضافة إلى المهارات الإدارية والتسويقية المعاصرة، كما أنه يعمل على تطوير العاملين في المشاريع الاستثمارية الأجنبية وتنمية البحث والتطوير.

7.1.2 مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر

ويمكن تفصيلها إلى مستويين؛ على مستوى الدولة المضيفة وعلى مستوى الدولة المصدرة.

على مستوى الدولة المضيفة

على الرغم من الدور الذي يقوم به الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية في الدول المضيفة، إلا أن هنالك بعض المخاطر والآثار السلبية لتلك الاستثمارات تتلخص، فيما يلي؛ أولاً، يؤدي تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى قيام المستثمرين أحياناً باستيراد مستلزمات الإنتاج من الخارج بسبب عدم توفرها نهائياً أو عدم توفرها بالجودة المطلوبة، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وزيادة العجز في الميزان التجاري، خاصة إذا كانت الزيادة في الواردات لا يوازئها زيادة في الصادرات. ويزداد الأمر سوءاً في حال تحويلات المستثمرين الأجانب إلى الخارج مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات. ثانياً، قد يؤدي الاستثمار الأجنبي إلى مزاحمة الاستثمار المحلي في الدول المضيفة بدلا من تشجيعه، وذلك بسبب عدم قدرة الشركات المحلية على منافسة الشركات الأجنبية. ثالثاً، تعتمد الآثار الإيجابية للاستثمار الأجنبي على مدى توفر بنية تحتية تستوعب التكنولوجيا الحديثة، وأيدي عاملة ماهرة. ومن أجل توفر ذلك، يلزم زيادة الإنفاق على البحوث والتطوير والاستثمار في الموارد البشرية، ومن الملحوظ أن الدول النامية تفنقر لهذه المقومات مما يجعل الفوائد من الاستثمار الأجنبي المباشر محدودة. رابعاً، أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤثر سلباً على الموازنة العامة فالإعفاءات الضريبية المقدمة لهذه الاستثمارات بهدف جذبها تؤدي إلى تآكل إيرادات الدولة، مما تؤثر سلباً على موازنة الدولة العامة. خامساً، قد يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى التدخل السياسي في شؤون الدولة المضيفة، خاصة إذا تزايدت مبيعات الشركات الأجنبية عن مبيعات الشركات المحلية، أو إذا تحكمت تلك الشركات الأجنبية بتوفير بعض الخدمات الأساسية في الدولة المضيفة. وقد أكد الماركسيون الجدد مثل هايمر أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تؤدي إلى زيادة درجة التبعية للدولة المضيفة، خاصة إذا تركزت استثمارات الشركات الأجنبية في قطاعات التصدير للدولة المضيفة وذلك لاعتماد الشركات الأجنبية على استيراد مستلزمات الإنتاج من الشركة الأم، وبالتالي تعتمد صادرات الدولة المضيفة على مدى توفير مستلزمات الإنتاج من الشركة الأم. سادساً، تمييز الشركات الأجنبية المباشرة في الأجور بين الأيدي العاملة الأجنبية

والأيدي العاملة المحلية، إذ تمنح العمالة الأجنبية أجوراً مرتفعة مقارنة بالعمالة المحلية، كما أن جزء كبيراً من تلك الأجور يوجه لشراء منتجات شركات الاستثمار الأجنبي المباشر مما يؤثر على النمط الاستهلاكي لتلك الدول. سابعاً، تتركز الاستثمارات الأجنبية المباشرة عادة في القطاعات الملوثة للبيئة في الدول المضيفة كصناعة الكيماويات والإسمنت والسيراميك والنسيج، وذلك لأن إقامة هذه الاستثمارات في الدول المتقدمة يتطلب تكاليف عالية للمحافظة على البيئة مقارنة مع الدول النامية، (حسين، 2009).

على مستوى الدول المصدرة

تتمثل أهم مخاطر الاستثمار الأجنبي المباشر على الدول المصدرة فيما يلي؛ أولاً، تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على الميزان التجاري وميزان المدفوعات للدول المصدرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة. ثانياً، تؤثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على ضرائب الدخل لهذه الشركات حيث تحرم الدول المصدرة من هذه الضرائب، مما يؤدي إلى ارتفاع الضرائب في الدولة الأم. ثالثاً، تؤدي هذه الاستثمارات إلى تصدير فرص العمل إلى الخارج، وبالتالي ازدياد الأجور في الدولة الأم، (Lipsey, 2002).

8.1.2 مؤشرات تحليل الاستثمار الأجنبي المباشر

هنالك العديد من المؤشرات التي يقوم المستثمر الأجنبي بدراستها قبل الإقدام على الاستثمار في الأسواق الخارجية. في العام 2001، قام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بإصدار مؤشرين لقياس مدى قدرة البلد المضيفة على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وهما؛ مؤشر الأداء، ومؤشر الإمكانات. يقيس مؤشر الأداء مدى قدرة البلد المضيف على استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وذلك باحتساب نصيب البلد من الاستثمارات الأجنبية الواردة عالمياً إلى نصيب البلد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ولعزل آثار التعديلات الموسمية، يجب أخذ المتوسط لآخر ثلاث سنوات. ويقاس مؤشر الإمكانات مدى إمكانيات الدولة جذب الاستثمارات الأجنبية، ويعتمد هذا المؤشر على ثلاثة عشر مؤشر فرعي لقياسه، هي؛ الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط دخل الفرد، ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومدى انتشار خطوط الهاتف الثابت، ومدى انتشار خطوط الهاتف المحمول، ومتوسط استهلاك الطاقة للفرد، ونسبة الإنفاق من البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الطلبة الملتحقين بالدراسات العليا إلى إجمالي عدد السكان، والتصنيف السيادي للبلد، ونسبة صادرات الموارد الطبيعية إلى الواردات من قطع الغيار للأجهزة الكهربائية والسيارات، ونسبة الصادرات الخدمائية إلى العالم، ونصيب البلد من الرصيد التراكمي للاستثمار الأجنبي للعالم (الفارسي، 2006).

كما يمكن الحديث عن مؤشر آخر وهو المؤشر المركب للمخاطر القطرية الذي يصدر في الدليل الدولي للمخاطر القطرية منذ عام 1980، ويقيس هذا المؤشر المخاطر السياسية للدولة المضيفة والمخاطر الاقتصادية والمخاطر التمويلية. واعتماداً على هذه المكونات، يقوم بإنشاء مؤشر المخاطر الإجمالي الذي يقيم مستوى المخاطر التي سيتعرض لها الاستثمار الأجنبي المباشر. أما المؤشر الرابع، فهو مؤشر ثروة الأمم للاقتصاديات الناهضة؛ يقوم مركز الشؤون المالية التابع للبنك الدولي بإصدار هذا المؤشر لقياس قدرة الاقتصاديات الناهضة على جذب الاستثمارات الأجنبية ويتكون المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية هي؛ مؤشر البيئة الاقتصادية الذي يحوي أهم المؤشرات الاقتصادية ومؤشرات أداء الأعمال ومؤشرات اندماج الدولة في الاقتصاد العالمي، ومؤشر البنية التحتية للمعلوماتية الذي يحوي مؤشرات حول البنية التحتية المعلوماتية ومدى انتشار استخدامها، ومؤشر البيئة الاجتماعية الذي يحوي مؤشرات التنمية والاستقرار ومؤشرات حول الصحة وحماية البيئة الطبيعية، (Alasrag, 2005).

9.1.2 المحددات الرئيسية للاستثمار الأجنبي المباشر

يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن تكون هذه العوامل سياسية، واقتصادية أو جغرافية. وهناك معايير يتم الاعتماد عليها لتقييم مدى قدرة الدولة على جذب الاستثمارات سواء كانت أجنبية أو وطنية، ويمكن حصر محددات الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي (هودة، 2008).

حجم السوق ومعدل النمو

يعتبر نمو السوق العامل الأكثر أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. ولا يهم حجم السوق بقدر أهمية النمو والتطور في ذلك السوق، أضف إلى ذلك نوعية السوق، حيث يفضل المستثمرون الأسواق التي لديها ديناميكية أكبر والتي تتيح فرص جديدة للاستثمار. ويتم قياس حجم السوق عن طريق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يقيس الطلب الجاري في تلك الدولة، وعدد السكان الذي يعتبر مؤشر لحجم السوق. توجد علاقة بين هذين المقياسين والاستثمار الأجنبي المباشر، فارتفاعهما أو ارتفاع أحدهما على الأقل، يدل على أن هنالك تحسناً في الاقتصاد القومي، وهنالك حاجة للاستثمارات الأجنبية المباشرة لإشباع حاجات المواطنين (هودة، 2008).

الاستقرار الاقتصادي

إن توفير بيئة اقتصادية مستقرة تعد من العناصر الرئيسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، فالدول التي تدبر اقتصادها بشكل سليم، لا تواجه اضطرابات اقتصادية يمكن أن تؤدي إلى انخفاض الاستثمارات المحلية والوطنية. أما في حالة

التقلبات الاقتصادية، فيؤدي ذلك إلى زيادة شكوك المستثمرين وسحب استثماراتهم أو ترددهم في الاستثمار في الدول التي تواجه مخاطر قد تؤثر على مستوى أرباحهم (هودة، 2008).

ومن أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لدراسة الوضع الاقتصادي الذي يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ما يلي؛ أولاً، سعر الصرف: توجد علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف والاستثمارات الأجنبية المباشرة. فالتقلبات المفاجئة في سعر الصرف، تؤدي إلى تغيرات في الأرباح النسبية لعوائد الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى تقليل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. ثانياً، معدل التضخم: يؤثر معدل التضخم على حجم الأرباح وبالتالي على تدفق رؤوس الأموال، حيث تواجه الشركات مشاكل في إدارة حساباتها وأنشطتها، وينتهي ذلك بفرض الدول المضيفة برنامج طوارئ للحد من التضخم، مما يؤدي إلى ركود اقتصادي في تلك الدولة. ثالثاً، تنمية الموارد البشرية: يهتم الاستثمار الأجنبي المباشر بنوعية العمالة المحلية. فالشركات متعددة الجنسيات تسعى للاستثمار في الدول النامية للانتفاع من ميزة انخفاض الأجور في تلك الدول، كما يجب أن تتوفر عوامل أخرى، منها أن تتمتع الأيدي العاملة بمهارة ومستوى ثقافة معين وإجادة اللغة التي يتحدث بها المستثمر لسهولة التواصل بينهما. هذا بالإضافة إلى ضرورة اهتمام البلد المضيف بالبحث والتطوير. رابعاً، الاستقرار السياسي: لا يميل المستثمرون الأجانب إلى المخاطرة بأموالهم في دولة يسودها عدم الاستقرار وانعدام الأمان. فتوفر بيئة سياسية مستقرة، يعطي المستثمر انطباعاً أن هنالك قوانين وتشريعات تضمن استثماراتهم على المدى الطويل. إلا أن هنالك عوامل أخرى تؤدي إلى عرقلة الاستثمار كوجود العوائق البيروقراطية والإضرابات التي قد تحد من تدفق الاستثمارات إلى تلك الدول. خامساً، درجة الانفتاح الاقتصادي على الخارج: تتجه رؤوس الأموال الأجنبية نحو الاقتصاديات التي تتمتع بدرجة عالية من الانفتاح. ويتم قياس درجة الانفتاح اعتماداً على العوامل التالية: نسبة الواردات من الناتج المحلي الإجمالي، نسبة مجموع الصادرات والواردات من الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الصادرات من الناتج المحلي الإجمالي. سادساً، قوانين الاستثمار: إن وجود تشريعات وأنظمة تحكم الاستثمارات يعتبر عاملاً مساهماً في جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث يجب وجود إطار تشريعي وقوانين واضحة ومستقرة وتتميز بالشفافية بالإضافة إلى وجود ضمانات لحماية المستثمر خاصة وجود نظام يحمي الملكية الفكرية ووجود نظام قضائي قادر على تنفيذ القوانين وحل النزاعات بين الدولة المضيفة والمستثمر الأجنبي. سابعاً، توفر بنية تحتية ملائمة: يلعب وجود بنية تحتية مناسبة، كالطرق والمطارات وشبكات الاتصالات في الدول المضيفة، دوراً هاماً في جذب الاستثمارات الأجنبية. لا

شك أن توفر بنية تحتية مناسبة يقلل من تكاليف الإنتاج والنقل ويساعد المستثمر في اختيار الموقع المناسب لممارسة عملياته الإنتاجية (هودة، 2008).

2.2 الدراسات السابقة

يلخص هذا الجزء من الدراسة مراجعة بعض الأدبيات السابقة التي أجريت حول آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج الدولة المضيفة، وقطاع التجارة الخارجية، والعمالة وعوامل اقتصادية أخرى.

1.2.2 أدبيات سابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي أداة لقياس النمو الاقتصادي، ويتم قياس النمو الاقتصادي باحتساب التغير في الناتج المحلي الإجمالي. ومن أجل ذلك، يجب توفير جميع الظروف التي من شأنها زيادة الناتج المحلي الإجمالي كتوفير عناصر الإنتاج وتشجيع الاستثمار بما فيه الاستثمار الأجنبي (ناصر، 2014).

ومن أجل استخدام عناصر الإنتاج بكفاءة يجب استخدام تكنولوجيا متطورة وملائمة لعملية الإنتاج ولتوفير تكنولوجيا مناسبة يجب توفير كفاءات إدارية، وتحسين جودة التعليم، وتشجيع الإنفاق على البحث والتطوير، والتحفيز على الاختراع والابتكار. حيث أن للاستثمار الأجنبي دوراً مهماً في توفير التكنولوجيا الحديثة للدولة المضيفة. وقد فسّر النيوكلاسيكيون أن أحد أهم أسباب النمو الاقتصادي هو التقدم التكنولوجي الذي له دور كبير في إنعاش الاقتصاد (Huge, 1999).

وفي دراسة أجريت باستخدام عينة من الدول النامية وأخرى من الدول المتقدمة، مع توظيف دالة الإنتاج كوب دوغلاس. وجدت الدراسة أن هنالك علاقة طردية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي والإنتاجية مع وجود اختلافات بين الدول النامية والدول المتقدمة. كما وجدت الدراسة أن النمو الاقتصادي يتأثر بشكل أفضل بالاستثمار الأجنبي المباشر في حال وجود عمالة مؤهلة واستقرار اقتصادي (Tintin, 2010).

وأجريت دراسة في تركيا حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى النشاط الاقتصادي اعتماداً على نظرية النمو النيوكلاسيكية. وتشير نتائج الدراسة إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي على إجمالي الناتج المحلي الإجمالي، وتحسن في القيمة المضافة لنشاط الصناعة التحويلية، ونشاط الغاز، ونشاط المياه والكهرباء، ونشاط تجارة الجملة والتجزئة، بالإضافة إلى وجود أثر إيجابي على إنتاجية العمل (Durnel, 2012).

وفي دراسة تطبيقية أخرى لمعرفة أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في كوريا الجنوبية من خلال دراسة التكنولوجيا والمهارات الإدارية المرافقة لهذه الاستثمارات. لخصت الدراسة أن سبب النمو في الإنتاج هو قدرة الاقتصاد على الاستفادة من التكنولوجيا والمهارات الإدارية التي توفرت بسبب تدفق رؤوس الأموال إلى اقتصادياتها (Hong, 1997).

كما أجريت دراسة في المملكة المتحدة حول ربط دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إنتاجية اقتصاد الدولة المضيفة. عملت الدراسة على تحليل بيانات الاستثمارات المتدفقة إلى المملكة المتحدة للأعوام (1987-1997) وتصنيف الاستثمار الأجنبي المباشر اعتماداً على الدافع من الاستثمار وفحص أثره على إنتاجية اقتصاد الدولة المضيفة باستخدام نموذج كوب دوغلاس. خلصت الدراسة إلى أن آثار تثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية اقتصاد المملكة المتحدة تختلف باختلاف الدافع من الاستثمار، حيث أن هنالك آثاراً إيجابية في حال كان الدافع وراء الاستثمار ميزة الملكية المعتمد على التكنولوجيا القوية، في حين كان هنالك آثار سلبية للاستثمار الأجنبي المباشر الباحث عن الكفاءة والأيدي العاملة الرخيصة (Driffield, 2007).

وفي دراسة أخرى حول دور الترابطات بين الصناعات على الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو في الإنتاجية. ويقصد بالترابطات فيما بين الصناعات طبيعة العلاقة بين الشركات المحلية والشركات المملوكة للأجانب لنفس الصناعة سواء كانت هذه الترابطات خلفية أو أمامية، وذلك من حيث نقل المعرفة من الشركات الأجنبية إلى الشركات المحلية بالإضافة إلى المنافسة فيما بين هذه الشركات. وبينت الدراسة أن أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاجية الصناعات ذات دلالة معنوية خاصة في الصناعات التي يوجد فيما بينها ترابطات، حيث وضحت أن الاستثمار الأجنبي المباشر يكون له مساهمة أكبر في زيادة الإنتاجية كلما كانت الترابطات بين تلك الصناعات أقوى، وذلك لأن هذه الصناعات لديها القدرة على اكتساب الخبرة المتضمنة في المدخلات الوسيطة المنتجة من قبل مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر (Wang, 2010).

2.2.2 أدبيات سابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على رأس المال

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر تكويناً رأسمالياً للدولة المضيفة. فزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي. وذلك نتيجة لزيادة الأصول الرأسمالية اللازمة لإنشاء هذه الاستثمارات. إلا أن هناك احتمالية لانخفاض معدل النمو في فترة ما بعد إنشاء المشروع، وذلك لتناقص عوائد الحجم على رأس المال. أضف إلى ذلك، أنه يتم أحياناً انتقال ملكية الشركة من الطرف المحلي إلى الطرف الأجنبي، وذلك لا يؤدي إلى تراكم في رأس المال. واعتماداً على نموذج سولو للنمو ودالة الإنتاج كوب دوغلاس، فإن الناتج المحلي الإجمالي يعتمد على العمالة ورأس المال. فزيادة العمالة أو رأس المال، تؤدي إلى زيادة في الإنتاج. ويوجد تأثير آخر للاستثمار الأجنبي المباشر هو انتقال المعرفة والتكنولوجيا، حيث يؤدي ذلك إلى ارتفاع الأرباح وتحسين الإنتاجية. كما أن الشركات متعددة الجنسيات تولي اهتماماً كبيراً

للبحث والتطوير، مما يساهم في تحسين نوعية الأصول الرأسمالية الموجودة واختراع أصول رأسمالية حديثة (Titin, 2010).

3.2.2 أدبيات سابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة والأجور

على الرغم من بحث الشركات متعددة الجنسيات عن العمالة والكوادر المؤهلة، إلا أنها تعمل أيضاً على توظيف جميع المستويات، فهي تبحث أيضاً عن عمالة للأنشطة الروتينية وعمالة للأمن والنظافة، مما يؤدي إلى تقليل نسبة البطالة في الدول والنامية، وتوفير فرص عمل متنوعة لكافة العمالة. فقد عملت الشركات الأمريكية لوحدها على تشغيل 14 مليون عامل في عام 2005. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر على مرونة سوق العمل، فمع مرور الوقت تؤدي زيادة الشركات متعددة الجنسيات إلى زيادة الطلب على الأيدي العاملة المحلية، كما أن التكنولوجيا والمزايا التنافسية تؤدي إلى رفع مستوى العمالة المحلية وتحسين إنتاجيتها. ووجدت الدراسات أن الشركات البريطانية تمنح أجوراً أعلى بنسبة تتراوح ما بين 4% و 7% مقارنة في الشركات المحلية في حين تفوق إنتاجية الشركات البريطانية بنسبة 20% مقارنة مع الشركات المحلية (العيد، 2011).

4.2.2 أدبيات سابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي

وفقاً للنظريات الاقتصادية، فإن زيادة الاستثمار يؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي يؤدي إلى زيادة النمو والانتعاش الاقتصادي. ويشمل الاستثمار كل من الاستثمار المحلي والاستثمار الأجنبي، إن وجد. وغالباً ما يتم تمويل الاستثمارات الأجنبية من طرف المستثمر الأجنبي، إلا أنه أحياناً يتم اللجوء إلى تمويل هذه الاستثمارات عن طريق الاقتراض من السوق النقدي للدولة المضيفة. ويؤدي ذلك إلى ذهاب جزء من الادخار إلى الاستثمارات الأجنبية، مما يحرم المستثمرين المحليين من فرصة تمويل استثماراتهم، بالإضافة إلى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر للاستثمار المحلي في الدولة المضيفة. ومن الممكن أن يكون للاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي من خلال تحفيز وتعزيز الاستثمار المحلي حيث يطلق على هذه العلاقة أثر الإحلال والتكامل. ففي حالة الدول المتقدمة، تتسم معظم الشركات بقدرتها على إحلال التكنولوجيا المصاحبة للاستثمار الأجنبي المباشر، مما يمكن من حدوث أثر تكاملي مما يساهم في تعزيز النمو الاقتصادي في تلك الدولة (ناصر، 2014).

وضحت دراسة تم إجراؤها في اليابان أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعد مكملاً للاستثمار المحلي وليس مزاحماً له، فقد أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى زيادة النمو الاقتصادي واستغلال الموارد بشكل أمثل (Bayoumi, 1997). وفي

دراسة تمت على اقتصاديات الدول النامية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية اعتماداً على بيانات مقطعية، تبين أن أثر الإحلال والتكامل كان مختلفاً من دولة لأخرى، ومن فترة زمنية إلى أخرى للدولة ذاتها (Agosin, 2000).

5.2.2 أدبيات سابقة حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المالية العامة

تؤثر الحوافز التي تقدمها الدولة المضيفة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على إيراداتها العامة تأثيراً إيجابياً وآخر سلبياً. فأما التأثير الإيجابي، فيؤكد على أن مبررات الدولة المضيفة لتقديم حوافز لتشجيع الاستثمارات الأجنبية هو حصولها على إيرادات مالية تفوق تلك التي قامت بالتضحية بها، حيث تتميز الاستثمارات الأجنبية عادة بإرباحها المرتفعة وتعود بالمنفعة على الدولة المضيفة عندما تقوم بجمع ضرائب مرتفعة على الأرباح. أضف إلى ذلك، وجود بعض الرسوم التي تجنيها الحكومة نتيجة ممارسة المستثمر بعض النشاطات الإنتاجية كالضرائب على أجور العمال والرسوم على واردات الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وأما التأثير السلبي، فيؤكد على أن من أهم الحوافز التي تقدمها الدول المضيفة لجذب الاستثمارات هو تخفيض الضرائب أو تقديم إعفاءات لبعض الضرائب لفترة ومنية معينة، مما يؤدي إلى تخفيض الإيرادات الحكومية (بعداش، 2008).

وبالنسبة للدراسات التطبيقية حول أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على المالية العامة، فقد وجد الباحث (جاكوب) أن الشركات متعددة الجنسيات الأمريكية وفروعها تدفع ضرائب أقل خاصة في أنشطتها الموجودة في الأسواق الخارجية، وذلك نتيجة استعمالها سياسة أسعار التحويل للسلع والخدمات بين فروعها. كما أن الحكومة الأمريكية خسرت نحو 45 مليار دولار أمريكي جراء ممارسات سياسات التحويل بين فروع الشركات العالمية خاصة الشركات البريطانية والكندية والألمانية التي كانت تعمل في الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة الثمانينات. وتم اتهام إحدى الشركات اليابانية بتقاضياها أقساط التأمين مرتين خلال العام على مخزونها من السيارات بفرعها في الولايات المتحدة الأمريكية (أبوقحف، 2001).

3.2 مميزات الدراسة الحالية واختلافها عن الدراسات السابقة

إن أهم ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة أنها أول دراسة تتطرق لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية على الاقتصاد الفلسطيني، وبتفاصيل تبين خصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومقارنة أبرز مؤشرات مع غيرها من المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية. كما أنها الدراسة الأحدث، حيث تحلل الدراسة بيانات مقطعية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2012، ودراسة مدى أثر هذه المؤسسات على القيمة المضافة ومتغيرات اقتصادية أخرى.

وكما اتضح من الأدبيات السابقة التي تمت مراجعتها، فإن تطبيق النماذج المستخدمة في دراسة آثار الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤشرات الاقتصاد المختلفة (الناج المحلي والاستثمار المباشر والتشغيل والإنتاجية ومستويات التقنية المستخدمة في الإنتاج الخ) يحتاج إلى سلاسل زمنية كافية الطول. ولا بد من الإشارة هنا أن هذه السلاسل الزمنية غير متاحة في الحالة الفلسطينية؛ فبيانات مسح الاستثمار الأجنبي المباشر تبدأ بالعام 2011. لذلك، اقتصرنا هذه الدراسة على إجراء مقارنة تفصيلية بين خصائص المؤسسات الفلسطينية التي فيها استثمار أجنبي مباشر وخصائص تلك المؤسسات التي اقتصر الاستثمار فيها على رأس المال المحلي فقط.

الفصل الثالث

واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام

2012

يتكون هذا الفصل من أربعة أجزاء. يتناول الجزء الأول مقدمة وأهداف هذا الفصل، في حين يصف الجزء الثاني واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012. أما الجزء الثالث، فيبين طريقة احتساب المؤشرات الإحصائية، فيما يتناول الجزء الرابع أبرز النتائج الإحصائية الوصفية.

1.3 المقدمة¹

يوضح هذا الفصل البيانات المتوفرة حول أهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى مقارنة مؤشرات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مع مؤشرات مؤسسات الاستثمار المحلي في الأراضي الفلسطينية للعام 2012.

يذكر أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كما تم تفصيله في بيانات مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين عام 2012، يعتمد على رأس المال الكلي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية وليس رأس المال المدفوع، أي أنه يشمل علاوات الإصدار، والإضافات إلى رأس المال، والمبالغ المعاد استثمارها، بالإضافة إلى قيمة رأس المال المدفوع في تلك المؤسسات.

يستعرض هذا الفصل ويوفر البيانات الهامة التالية؛ عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة إلى الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي، وعدد العاملين وتعويضاتهم، ورصيد الاستثمار الأجنبي المباشر، ورصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات القطاع الخاص في الأنشطة الاقتصادية، وقيمة الإنتاج، والاستهلاك الوسيط (مستلزمات الإنتاج) من السلع والخدمات المستخدمة، والقيمة المضافة وتوزيعها حسب طريقة الدخل لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وقيمة الضرائب التي يتم تحصيلها من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب النشاط الاقتصادي، وبعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ تم استثناء منشآت الاستثمار الأجنبي المباشر لنشاط الزراعة لعدم توفر بيانات عنه

تعتبر عملية توفير البيانات المذكورة أعلاه، أداة للبحث والتحليل الاقتصادي. كما أنها تساعد متخذي القرارات وصانعي السياسات في اتخاذ الإجراءات اللازمة فيما يخص سياسات الاستثمار، لا سيما الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد إلى الأراضي الفلسطينية.

2.3 واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012

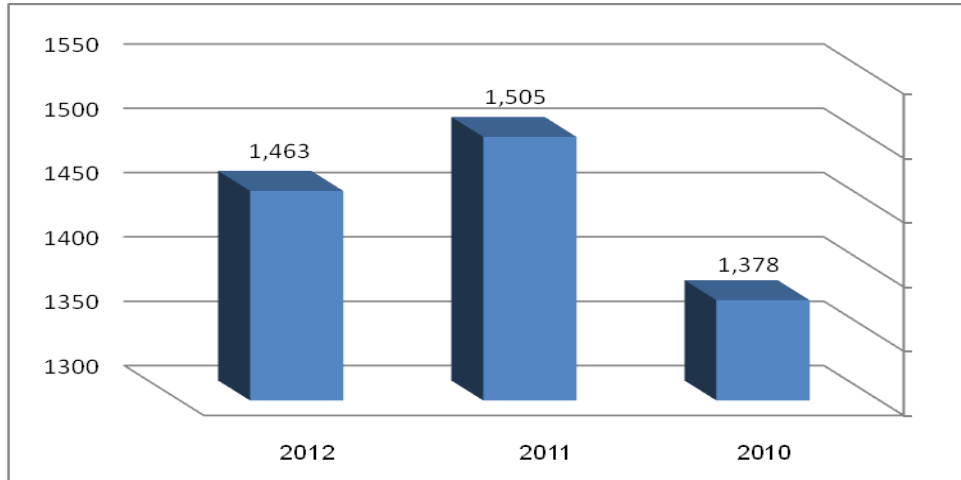
عملت السلطة الوطنية الفلسطينية منذ تأسيسها على تشجيع الاستثمار الأجنبي أسوة بباقي الدول من خلال سن قوانين لتشجيع الاستثمار، كما شكلت لجنة وطنية لتطوير قوانين لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين. وندرس في هذا الجزء وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في فلسطين، وأهم الحوافز التي منحها قانون الاستثمار الفلسطيني للمستثمر الأجنبي والتعرف على المعوقات التي يواجهها المستثمر الأجنبي المباشر في فلسطين.

1.2.3 الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية²

اعتماداً على تقرير مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2012، بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية المستثمر في الخارج نحو 133 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي الوافد من الخارج في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية نحو 1,463 مليون دولار أمريكي في العام 2012، حيث بلغت نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو 56% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية الوافدة من الخارج والتي تشمل استثمارات الحافظة إضافة إلى الاستثمارات الأخرى. تركزت تلك الاستثمارات جغرافياً في الضفة الغربية. وتمثل النسبة المتبقية استثمار الحافظة الأجنبي والتي بلغت نسبتها حوالي 26% والاستثمارات الأخرى في أدوات الدين كالقروض والودائع من الخارج والتي بلغت نسبتها حوالي 18%. يوضح الشكل 3-1 النمو في الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2010-2012.

² الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2013). مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2012:

شكل 3-1: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر للمؤسسات المقيمة في الأراضي الفلسطينية للأعوام 2010-2012
(القيمة بالمليون دولار)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2013). مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2012: نتائج أولية. رام الله - فلسطين.

أما بالنسبة للتوزيع الجغرافي لهذه الاستثمارات في المؤسسات المقيمة في الأراضي الفلسطينية، فتشير البيانات أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة من الأردن شكلت نحو 80% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة، علماً أن 9% منها تدفقت دولة قطر، و5% من مصر، و3% من الولايات المتحدة الأمريكية، فيما توزعت النسب المتبقية على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودول أخرى.

2.2.3 حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية

تعد القوانين والتشريعات من أهم العوامل التي تساهم في إيجاد مناخ استثماري ملائم. وتكمن أهمية التشريعات في أنها تنظم الأنشطة الاقتصادية، وتقلل درجة المخاطرة على المستثمر. وقد قامت الحكومة الفلسطينية بسن القوانين التي تعمل على تشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، ويمكن تلخيص هذه الحوافز حسب قانون عام 2011 بما يلي؛ أولاً، يمكن قانون الاستثمار الفلسطيني الاستثمار في جميع القطاعات الاقتصادية، كما أنه يمنح جميع المستثمرين التمتع بمزاياه سواء كان المستثمر فلسطينياً أو أجنبياً. وقد استثنى القانون المصارف والاستثمارات الأجنبية التي تعمل برأس مال أقل من العتبة 250 ألف من قانون تشجيع الاستثمار، وحدد خصوصية للمؤسسات العاملة في أنظمة المعلومات، فلغى عتبة رأس المال واستبدالها بعدد العاملين واشترط أن يزيد عن خمسة عمال. ثانياً، أبقى القانون المستثمرين من الضرائب والجمارك على الأصول الثابتة، كما خفض نسبة الضرائب والجمارك على قطع الغيار المستوردة اللازمة للمشروع. ثالثاً، منح القانون

إعفاءات إضافية للمشاريع التي تكون موجهة للتصدير بشرط أن يكون 30% من إنتاجها أو أكثر للتصدير وأن تزيد القيمة المضافة الوطنية بنسبة 40% عن تكاليف إنتاجها. رابعاً، منح القانون حوافز للمستثمرين في قطاع الزراعة الموجه للتصدير، وإعفاء للعاملين في الزراعة النباتية أو التربية الحيوانية من الضرائب. خامساً، كفل القانون حقوق المستثمر الأجنبي، حيث منع مصادرة أي استثمار أو أي إجراء يفقد المستثمر السيطرة على مشروعه. سادساً، منحت القوانين الفلسطينية المستثمر الأجنبي حق الإقامة الدائمة في فلسطين. سابعاً، ضمن القانون للمستثمر الأجنبي حريته في تحويل الأموال سواء رأس المال، أو الأرباح أو الأجور مع الحرية التامة في تنقل رؤوس الأموال، بشرط المعاملة بالمثل من قبل دولة المستثمر. ثامناً، عمل على تسهيل الإجراءات الحكومية للمستثمر الأجنبي (الدودة، 2010).

3.2.3 معوقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية

يقع الاقتصاد الفلسطيني تحت تأثير التبعية المباشرة للاقتصاد الإسرائيلي بسبب الاحتلال المباشر، بالإضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية الناجمة عن بروتوكول باريس الاقتصادي الموقع بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. كما أن الاحتلال الإسرائيلي يتحكم بجميع المعابر البرية والبحرية للأراضي الفلسطينية مما يحد من التنمية والاستثمار في الأراضي الفلسطينية (نصر، 2008).

يواجه الاستثمار الأجنبي المباشر معوقات خارجية ومعوقات داخلية يمكن إيجازها بما يلي:

أولاً: المعوقات الخارجية؛ يعتبر عدم وجود استقرار سياسي وأمني في الأراضي الفلسطينية من أهم المعوقات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك السيطرة الإسرائيلية على المعابر الفلسطينية وإغلاقها بشكل دائم ومتكرر، وعدم وجود ميناء بحري أو مطارات دولية بسبب القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لدولة الاحتلال واقتصادياتها، والحصار الاقتصادي المفروض على الأراضي الفلسطينية وخاصة قطاع غزة، وعدم تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية، وعدم استقلالية فلسطين في السياسات النقدية الفاعلة (نصر، 2008).

ثانياً: المعوقات الداخلية؛ عدم توفر بنية تحتية كافية وملائمة من طرق، واتصالات وشبكات المياه والكهرباء لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، كذلك عدم فاعلية القطاع العام والوظيفة العمومية، والفوائد العالية المفروضة على القروض والتسهيلات الائتمانية الممنوحة للمستثمرين، وعدم استكمال التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية،

وضعف التشبيك بين المستثمرين المحليين والأجانب، وعدم فاعلية الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في الأراضي الفلسطينية وخاصة فيما يتعلق بالمستثمرين الأجانب (نصر، 2008).

بينت نتائج دراسة قام بتنفيذها البنك الدولي في العام 2006 حول بيئة الاستثمار في الأراضي الفلسطينية أن غياب الاستقرار السياسي والاستقرار الاقتصادي يعتبران أهم عائقين للاستثمار في الأراضي الفلسطينية، يليهما صعوبة التنقل والحركة، بالإضافة إلى وجود عوائق أخرى كضعف الحصول على التمويل، وعدم فاعلية السياسات العامة، ووجود الفساد في القطاع العام (مكحول، 2007).

من الملاحظ أن المناخ الاستثماري في الأراضي الفلسطينية غير مشجع وغير ملائم للاستثمار خاصة الاستثمار الأجنبي المباشر، بسبب المعوقات التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي والآثار المترتبة عليه، فاستكمال القوانين المشجعة للاستثمار وتبني سياسات حديثة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح حاجة ملحة لخلق بيئة استثمارية مناسبة للاستثمار في الأراضي الفلسطينية.

3.3 طريقة احتساب المؤشرات الإحصائية

تم احتساب المؤشرات الإحصائية حسب الصيغ الرياضية التالية:

- نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين = تعويضات العاملين / عدد العاملين بأجر
- مساهمة العامل في الإنتاج = الإنتاج / عدد العاملين
- مساهمة العامل في القيمة المضافة = القيمة المضافة / عدد العاملين
- نصيب المؤسسة من الضرائب المدفوعة = الضرائب المدفوعة / عدد المؤسسات
- نصيب العامل من رأس المال المدفوع = رأس المال المدفوع / عدد العاملين
- إنتاجية رأس المال المدفوع = الإنتاج / رأس المال المدفوع

4.3 أبرز النتائج الإحصائية الوصفية:

يعرض هذا الجزء من الدراسة النتائج الإحصائية لأهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012 حسب النشاط الاقتصادي، إضافة إلى نظرة مقارنة لأهم المؤشرات الاقتصادية لكل من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي.

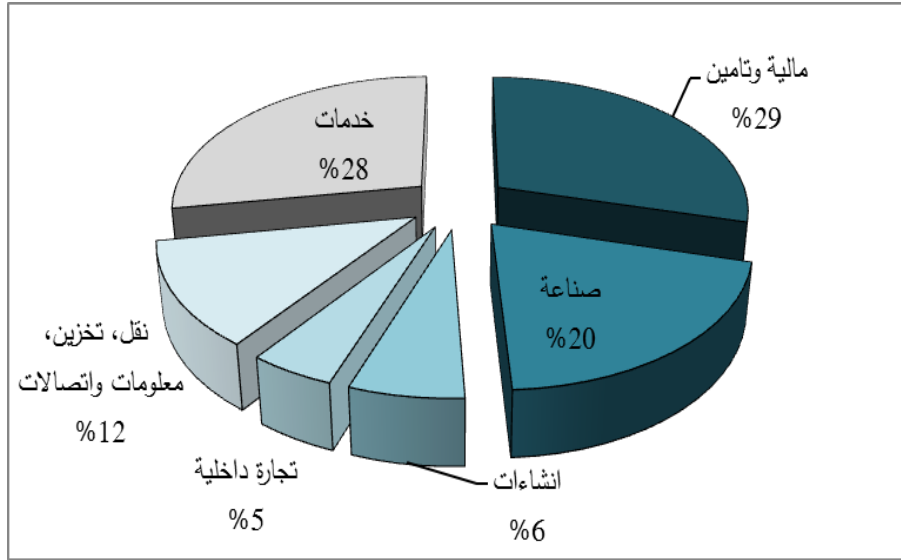
1.4.3 أهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012

أولاً: عدد المؤسسات

بلغ عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012 نحو 65 مؤسسة بما نسبته حوالي 0.05% من إجمالي عدد المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012، موزعة على مختلف الأنشطة الاقتصادية باستثناء نشاط الزراعة. توزع 77% من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في ثلاث أنشطة هي (المالية والتأمين، والخدمات، والصناعة). في حين لم يشكل نشاط التجارة الداخلية بيئةً خصبةً للاستثمار الأجنبي (أقل من 5% من إجمالي مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر) رغم أهميته في الاقتصاد المحلي أما أنشطة النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات و الإنشاءات فقد شكلت ما يقارب 18% من إجمالي مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

عند مقارنة عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الضفة الغربية مع تلك العاملة في قطاع غزة، نجد أن عددها في الضفة الغربية هو خمسة أضعاف المؤسسات في قطاع غزة. ويمكن نعزي ذلك للأوضاع السياسية الصعبة التي يعاني منها القطاع. فقد أدت الحروب المتتالية التي تشنها إسرائيل على القطاع إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي في غزة بنسبة 15% الذي بدوره أدى إلى تراجع الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بنسبة 0.4% عام 2014. وهذا يعني أن عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر قليل مقارنة بالعدد الكلي للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، بينما حصة مساهمتها في رأس المال المدفوع مرتفعة مقارنة بعددها.

شكل 3-2: التوزيع النسبي لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



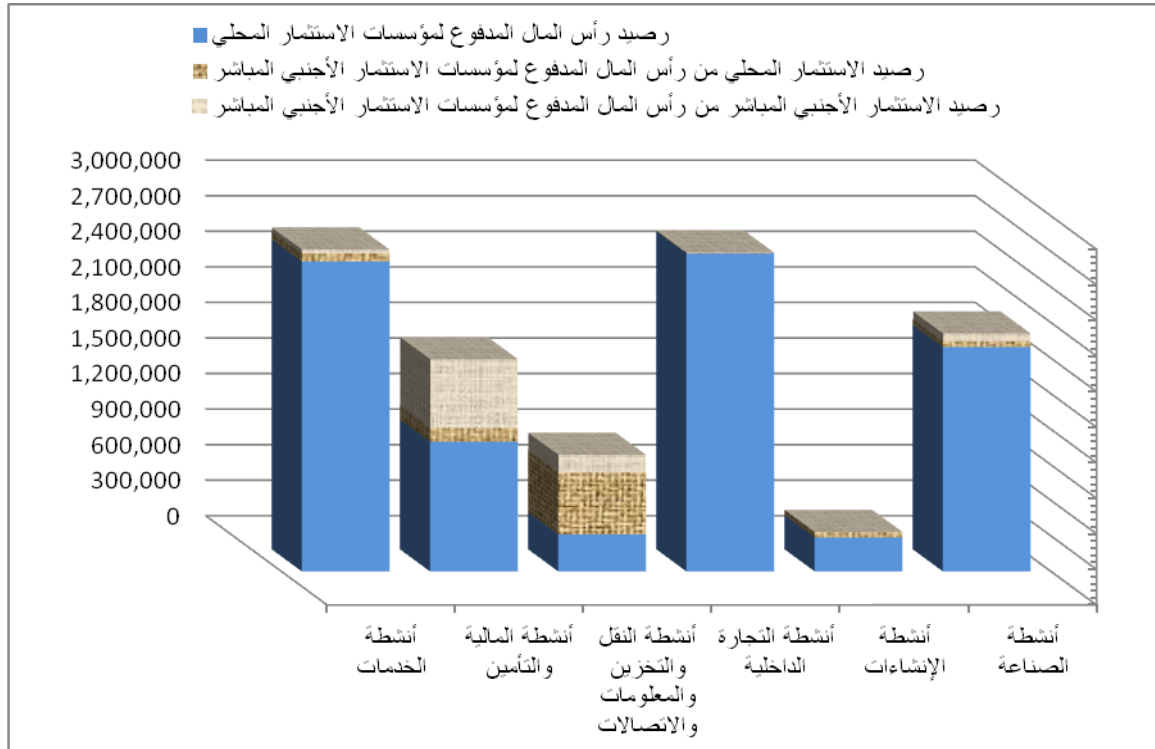
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ثانياً: رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ورأس المال المدفوع

قدر رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بـ 1.7 مليار دولار أمريكي أي ما نسبته 17% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية، والذي بلغ حوالي 10.6 مليار دولار أمريكي مقابل 8.9 مليار دولار أمريكي رصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار المحلي. وقد شكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر ما نسبته 52% من رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، أي بنسبة تفوق النصف، فيما اعتبرت النسبة المتبقية استثماراً محلياً بشكل رئيسي. وقد ساهم رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر بما نسبته 8% فقط من رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص وهي نسبة منخفضة.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي حسب النشاط الاقتصادي لرصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص، فقد ساهمت أنشطة الخدمات بالنسبة الكبرى وبنحو 26% من إجمالي رأس المال المدفوع في تلك المؤسسات. وساهمت أنشطة التجارة الداخلية بنسبة 25%، تلتها أنشطة الصناعة بنسبة 19% ثم أنشطة المالية والتأمين بنسبة 17%، ثم أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بنسبة 9%، وأخيراً أنشطة الإنشاءات بنسبة 3%.

شكل 3-3: رصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيمة بالمليون دولار)



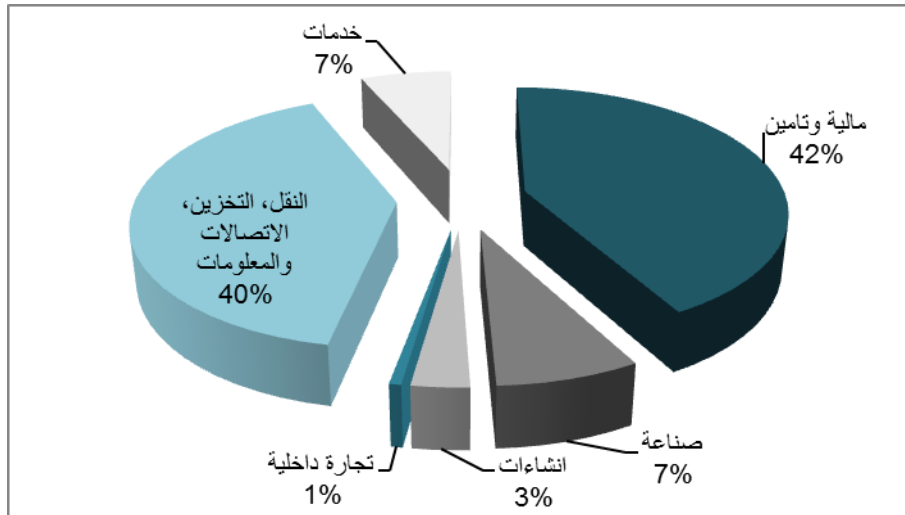
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

يتبين من هذا التوزيع لرصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص (رصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى رصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار المحلي) أن نسبة مساهمة الأنشطة الخدمية، عدا الصناعة والإنشاءات، إجمالاً قد بلغت حوالي 78%. وهذا يدل ان الاستثمار، مقاساً برأس المال المدفوع، في القطاع الخاص يتركز بدرجة عالية في القطاعات غير الصناعية.

أما بالنسبة للتوزيع النسبي حسب النشاط الاقتصادي لرصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد ساهمت أنشطة المالية والتأمين بنحو 42% من إجمالي رأس المال المدفوع في تلك المؤسسات، وشكلت 39% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. ويأتي بعد أنشطة المالية والتأمين أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات التي ساهمت بنسبة 40% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشكلت 69% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. أما أنشطة الصناعة، فقد ساهمت بنسبة 7% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر،

وشكلت 6% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. وساهمت أنشطة الخدمات بنسبة 7% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشكلت 4% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. وساهمت أنشطة الإنشاءات بنسبة 3% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشكلت 15% من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. وأخيراً، ساهمت أنشطة التجارة الداخلية بنسبة 1% فقط من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشكلت مانسبته 0.4% فقط من إجمالي رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص.

شكل 3-4: التوزيع النسبي لرصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

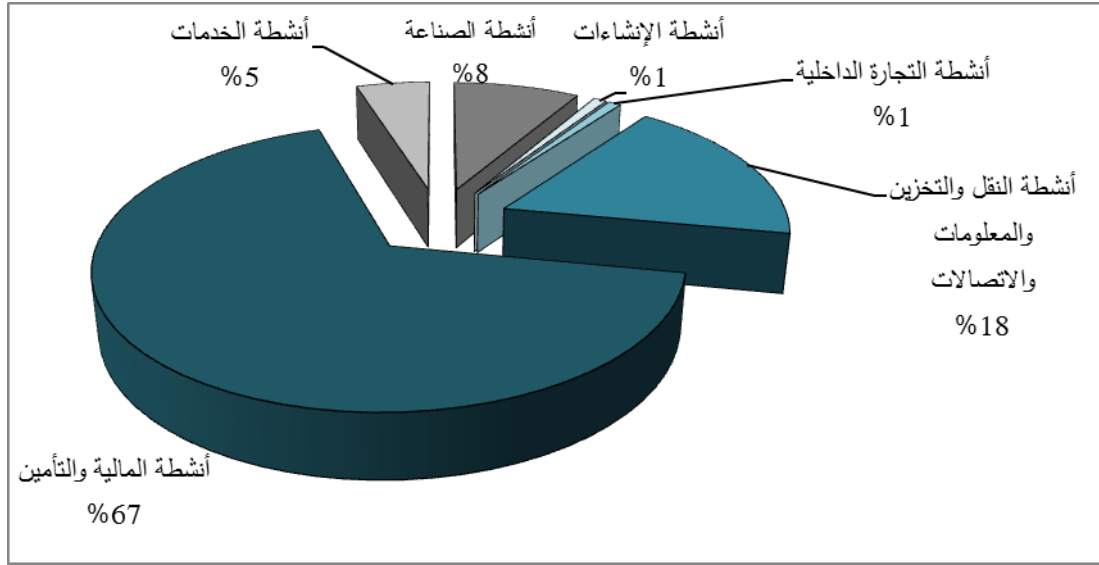
يتضح مما سبق، أن الاستثمار، رأس المال المدفوع، لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يتركز في أنشطة المالية والتأمين، والنقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، فيما اعتبر رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة التجارة الداخلية رأسمال محلي بشكل رئيسي، ويتشابه في ذلك أيضاً مع أنشطة الخدمات.

وعند مقارنة رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ورصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص على مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد ساهمت أنشطة المالية والتأمين بنحو 83% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و33% من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. تلتها أنشطة التجارة الداخلية التي ساهمت بنسبة 70% من

إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و0.3% فقط من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. ويأتي بعد ذلك أنشطة الصناعة والتي ساهمت بنسبة 59% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و4% فقط من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. أما أنشطة الخدمات، فقد ساهمت بنسبة 39% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وحوالي 2% فقط من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. وساهمت أنشطة النقل والتخزين والاتصالات بنسبة 23% من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وشكلت 16% من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص. وأخيراً، ساهمت أنشطة الإنشاءات بنسبة 15% فقط من إجمالي رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر و2% فقط من رصيد رأس المال المدفوع لذلك النشاط في مؤسسات القطاع الخاص.

بلغ إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المدفوع في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية الوافد من الخارج نحو 877 مليون دولار أمريكي. وقد وجد المستثمرون في نشاط المالية والتأمين المكان الأنسب لاستثمار أموالهم، حيث حظي نشاط المالية والتأمين بما يزيد عن ثلثي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد لعام 2012. وحظي نشاط النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بنسبة تقارب الخمس، تلتها أنشطة الصناعة بنسبة 8% ثم أنشطة الخدمات بنسبة 5%، فيما كانت حظوظ الأنشطة الأخرى ضئيلة من قيمة رأس المال الأجنبي المباشر الوافد بنسب متفاوتة لا تتجاوز 2%. ويمكن أن يعود السبب في ذلك لانخفاض المخاطرة إضافة إلى ارتفاع الأرباح التي تحققها أنشطة المالية والتأمين، وأنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات.

شكل 3-5: التوزيع النسبي لرصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



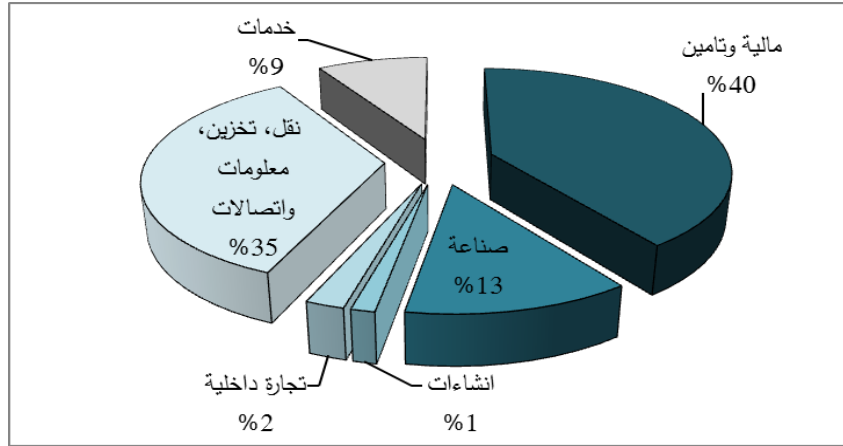
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ثالثاً: عدد العاملين

بلغ عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص في مختلف الأنشطة الاقتصادية العاملة في الأراضي الفلسطينية باستثناء نشاط الزراعة خلال عام 2012 حوالي 387 ألفاً. وساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل ما يزيد على تسعة آلاف عامل يعمل غالبيتهم في مؤسسات المالية والتأمين، أي ما نسبته 2.4% فقط وهي مساهمة بسيطة من إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص. ويعود ذلك إلى قلة عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بإجمالي عدد مؤسسات القطاع الخاص.

في الأراضي الفلسطينية، تبدو الحاجة ملحة إلى خلق مزيد من فرص العمل لاستيعاب العاطلين عن العمل، إذ تشير الإحصائيات إلى ارتفاع نسبة المشاركة في القوى العاملة من 44% عام 2012 لتصل إلى 46% عام 2014، ورافق ذلك ارتفاع في نسبة البطالة بثلاث نقاط مئوية حيث بلغت عام 2012 حوالي 23% لتصل إلى 26.9% في عام 2014.

شكل 3-6: التوزيع النسبي لعدد العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



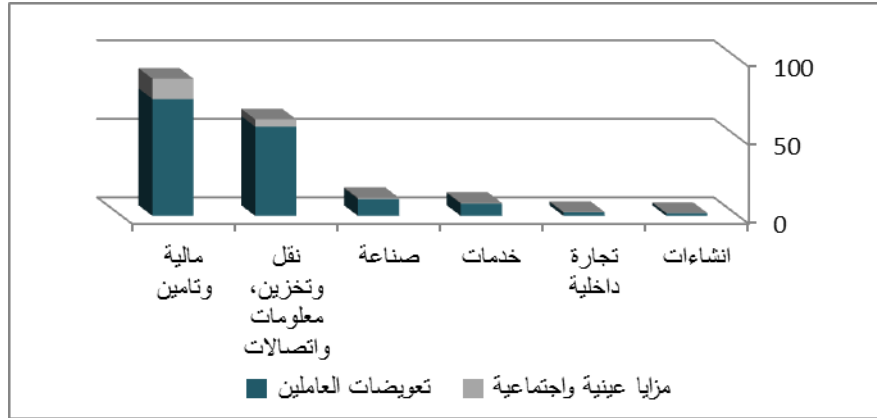
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

رابعاً: تعويضات العاملين بأجر

بلغت قيمة تعويضات العاملين بأجر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 173 مليون دولار أمريكي. ويأتي نصف هذه التعويضات من أنشطة المالية والتأمين، علماً أن الأنشطة الاقتصادية الأخرى ساهمت بالنصف الآخر من تعويضات العاملين بأجر. وتجدر الإشارة إلى أن العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر يتلقون معظم أجورهم على شكل مبالغ نقدية، إذ بلغ حجم المزايا العينية والاجتماعية حوالي 11% فقط من إجمالي تعويضات العاملين.

على مستوى الاقتصاد الكلي، تشكل تعويضات العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بأجر ما نسبته 10% من إجمالي تعويضات العاملين بأجر في كافة الأنشطة الاقتصادية للقطاع الخاص، بينما تشكل ما يقارب 2% من إجمالي الناتج المحلي وفقاً لإحصائيات عام 2012. ويمكن أن تعزى هذه النسبة المنخفضة إلى انخفاض عدد تلك المؤسسات مقارنة بعدد مؤسسات القطاع الخاص. وإذا ما قورنت بمساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث عدد العاملين إلى إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، نجد أن نسبة تعويضات العاملين بالمقارنة مع عدد العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي أعلى من نظيرتها في مؤسسات القطاع الخاص عموماً. وقد يرجع ذلك لارتفاع متوسط أجور العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر كونها مؤسسات كبرى لديها القدرة على دفع أجور أعلى مقارنة بمتوسط أجور العاملين في مؤسسات القطاع الخاص عموماً.

شكل 3-7: تعويضات العاملين بأجر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالمليون دولار أمريكي)



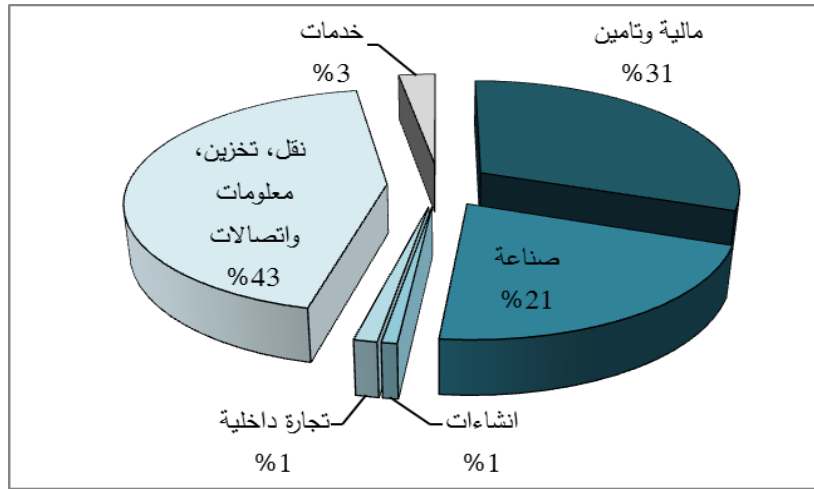
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

خامساً: الإنتاج

بلغ إجمالي إنتاج مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية حوالي 875 مليون دولار أمريكي. ساهمت أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وحدها بما يقارب 43% من إجمالي الإنتاج على الرغم من أن نسبة المؤسسات العاملة في هذه الأنشطة تشكل حوالي 12% من إجمالي مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تكون أسعار الاتصالات الخلوية المرتفعة في الأراضي الفلسطينية، إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج أحد أسباب هذا الارتفاع في إنتاج أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات.

وإذا ما قورن إجمالي إنتاج مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بإجمالي إنتاج المؤسسات العاملة في القطاع الخاص في الأراضي الفلسطينية، فإنه يعادل ما نسبته 8% فقط، وذلك لانخفاض عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي نسبة منخفضة لكنها تفوق بذلك أنشطة اقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي كنشاط النقل والتخزين والأنشطة العقارية والإيجارية.

شكل 3-8: التوزيع النسبي للإنتاج في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012

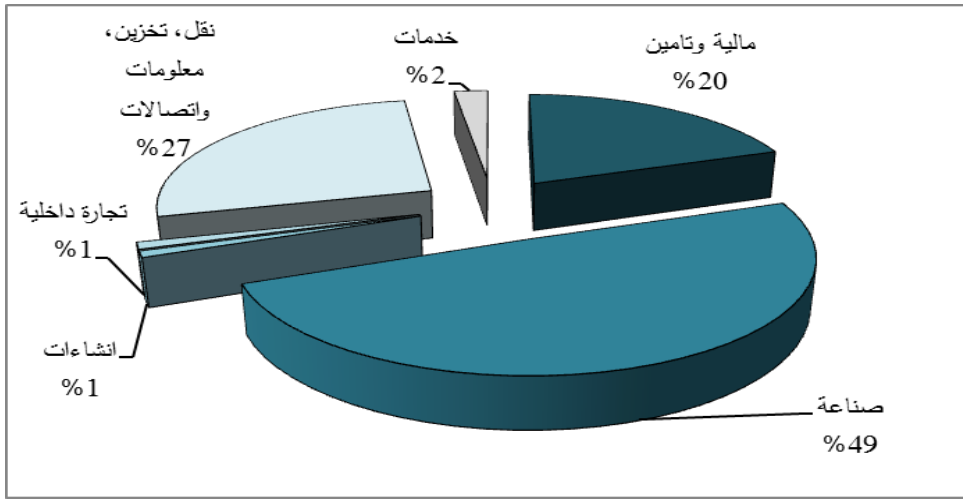


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

سادساً: الاستهلاك الوسيط

بلغ إجمالي الاستهلاك الوسيط لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حوالي 281 مليون دولار أمريكي. وقد بينت النتائج أن نصف الإستهلاك الوسيط يتم استخدامه كمداخل إنتاج لأنشطة الصناعة نظراً لطبيعة الإنتاج والمخرجات السلعية التي تحتاج قيمة عالية من المدخلات في هذه الأنشطة. وحلت ثانياً أنشطة النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات بما يقارب 27% من إجمالي الاستهلاك الوسيط لتلك المؤسسات. وعند دراسة نسبة الاستهلاك الوسيط إلى الإنتاج (Input Output Ratio)، نجد أن هذه النسبة كانت الأعلى لنشاط الصناعة (0.75) بمعنى؛ أننا نحتاج مدخلات إنتاج بقيمة 7.5 دولار لإنتاج ما قيمته 10 دولار. ولكن كانت هذه النسبة متدنية في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات وأنشطة المالية والتأمين بواقع (0.2) فقط، حيث طبيعة وتنوع الخامات المستخدمة في الصناعة عادةً ما تكون باهظة الثمن مقارنة مع تلك المستخدمة في الأنشطة الخدمية عموماً. وبما أن الإنتاج في نشاطي النقل والتخزين والاتصالات والمعلومات والمالية والتأمين هو الأعلى مقارنة بتدني استهلاكهما من مدخلات الإنتاج، فذلك يعني أن هذين النشاطين يحققان أرباحاً عالية قد تنتج عن ارتفاع أسعار منتجاتها بشكل رئيس إضافة إلى التقنيات الحديثة المستخدمة في الإنتاج في هذين النشاطين.

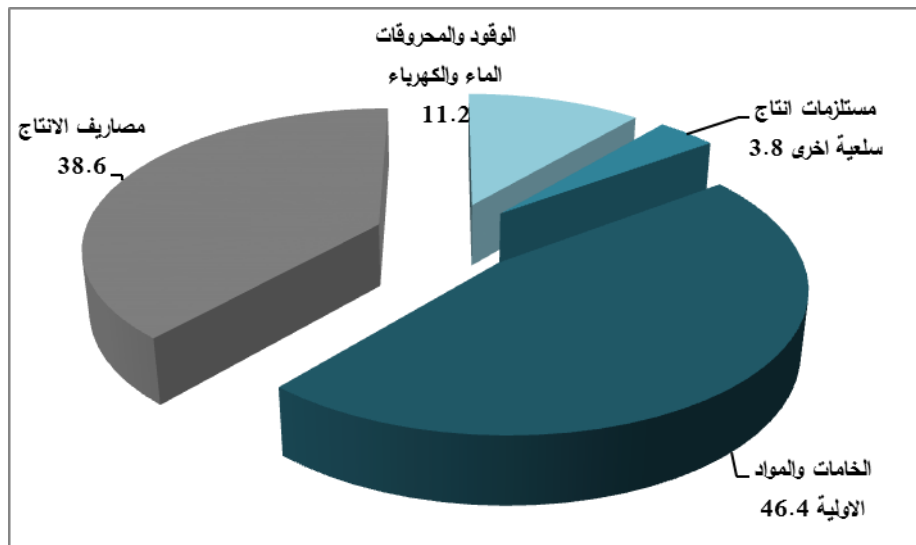
شكل 3-9: التوزيع النسبي للاستهلاك الوسيط في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

تتوّعت مدخلات الاستهلاك الوسيط المستخدمة في العملية الإنتاجية في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ شكلت الخامات والمواد الأولية ما يقارب نصف مدخلات الإنتاج وهي غالباً ما تستخدم في أنشطة الصناعة. وبلغ استهلاك المحروقات والماء والكهرباء ما نسبته 11.2% من إجمالي الاستهلاك الوسيط غالباً ما تستخدم في أنشطة المالية والتأمين وأنشطة الخدمات وأنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، وهي أنشطة ذات طابع خدماتي.

شكل 3-10: التوزيع النسبي للاستهلاك الوسيط في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب مكوناته للعام 2012



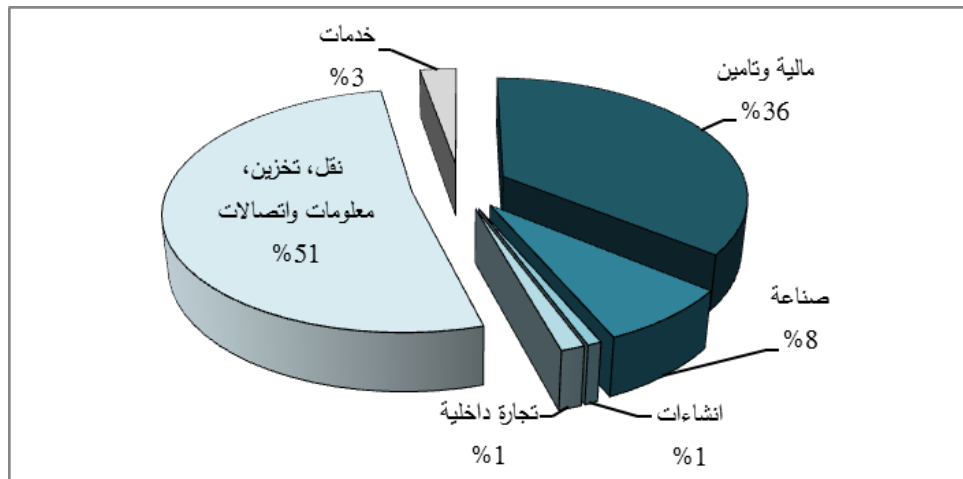
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

سابعاً: القيمة المضافة

بلغ إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية نحو 594 مليون دولار أمريكي لتشكل حوالي 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية، و9% من إجمالي القيمة المضافة لكافة الأنشطة الاقتصادية. وقد تجاوزت حصة أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات نصف إجمالي القيمة المضافة، لتشكل مع أنشطة المالية والتأمين حوالي 87% من إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وساهمت أنشطة الصناعة بنسبة 8% فقط لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وعند المقارنة مع مؤسسات القطاع الخاص، تظهر النتائج أن القيمة المضافة لأنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وأنشطة المالية والتأمين لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغت 519 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 1,153 مليون دولار أمريكي حصة مؤسسات القطاع الخاص لهذين النشاطين عموماً أي بما نسبته 45% وهي نسبة تقارب النصف. أما القيمة المضافة لأنشطة الصناعة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فقد بلغت 45 مليون دولار أمريكي مقارنة مع 1,710 مليون دولار أمريكي حصة مؤسسات القطاع الخاص لهذا النشاط عموماً أي بما نسبته 3% فقط. وهذا يدل أن الصفة الغالبة لأنشطة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي ذات طبيعة خدمية وليست صناعية.

شكل 3-11: التوزيع النسبي للقيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية

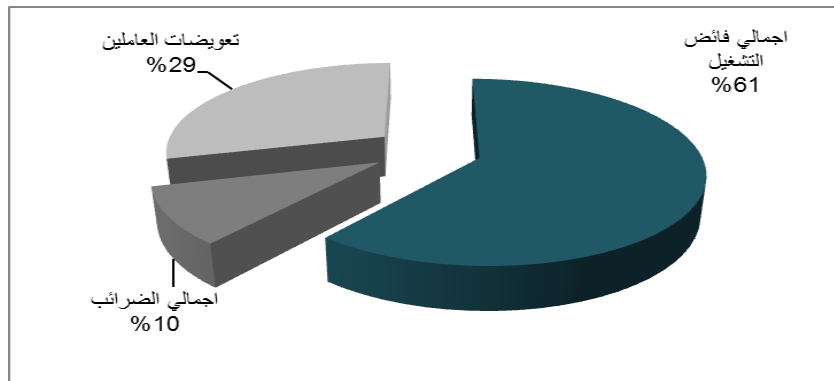
حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

عند تتبع توزيع الدخل من القيمة المضافة المتولدة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، تشير النتائج أن ما يزيد عن 60% هو فائض تشغيل، وبلغت تعويضات العاملين حوالي 29% من إجمالي القيمة المضافة، بينما ما تبقى من إجمالي القيمة المضافة كان من نصيب الحكومة على شكل ضرائب يدفعها المنتجون والمستثمرون باختلاف مسمياتها وتفصيلها.

شكل 3-12: التوزيع النسبي لإجمالي القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب توزيع الدخل للعام 2012

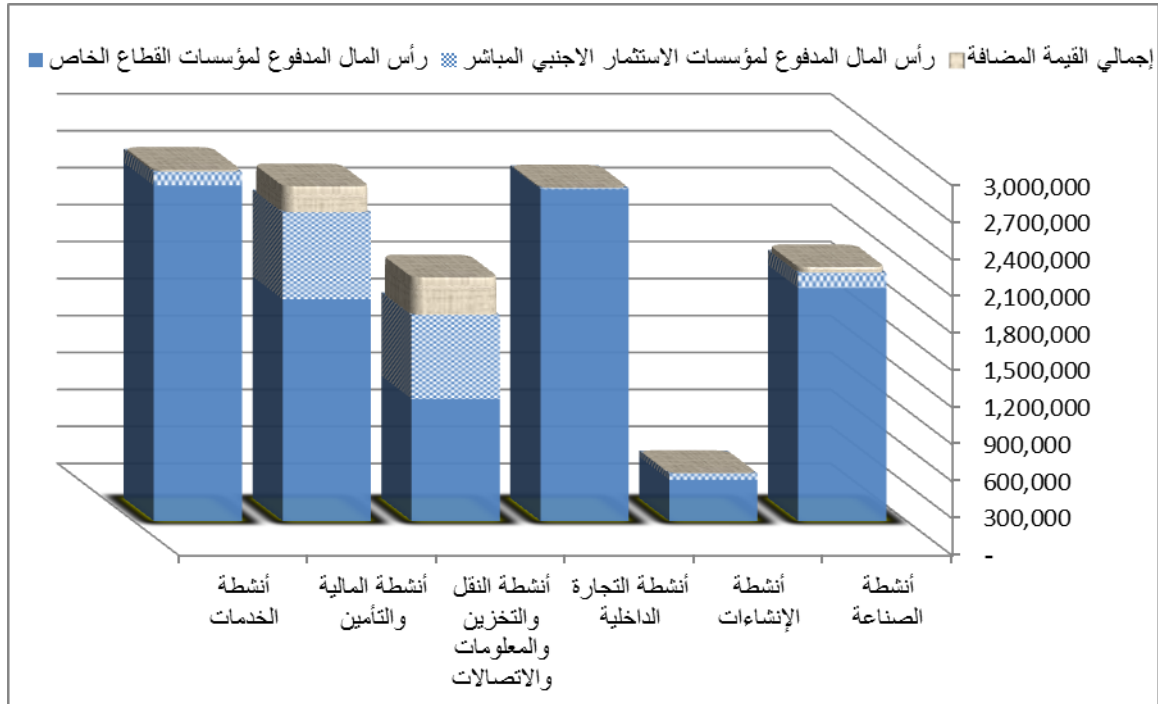


المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

وعند النظر إلى الأنشطة الاقتصادية من حيث نسبة القيمة المضافة إلى رصيد رأس المال المدفوع في كل نشاط لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع نسبة القيمة المضافة إلى رصيد رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص في كل نشاط كما في الشكل 3-12، يتضح أن أنشطة التجارة الداخلية قد حازت على أعلى نسبة من رصيد رأس المال المدفوع بما يساوي 76% فيما بلغت هذه النسبة في مؤسسات القطاع الخاص 87%. وحازت أنشطة الإنشاءات على النسبة الأقل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بما يساوي 9% فقط فيما بلغت هذه النسبة في مؤسسات القطاع الخاص 90%. وعلى المستوى الإجمالي لكافة الأنشطة الاقتصادية، فقد بلغت النسبة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر 35% قبلها 65% لمؤسسات القطاع الخاص. يتضح من ذلك أن رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص يولد ما يقارب ضعف القيمة المضافة مقارنة مع رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وحيث أن متوسط قيمة رأس المال المدفوع لمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر يفوق متوسط قيمة رأس المال المدفوع لمؤسسة القطاع الخاص بأكثر من 300 ضعف، فإن ذلك يعني أن ارتفاع قيمة رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع القطاع الخاص يعتبر سبباً رئيسياً لهذا التفوق، إضافة لضعف تغطية بيانات رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار المحلي مقارنة مع التغطية الجيدة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر لنفس المؤشر.

كما كان ارتفاع تكاليف الاستهلاك الوسيط نسبةً إلى الإنتاج لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة مع نسبة تلك التكاليف إلى الإنتاج في مؤسسات القطاع الخاص وتحديداً أنشطة الصناعة والتجارة الداخلية والخدمات سبباً في ذلك التفوق.

شكل 3-13: القيمة المضافة ورصيد رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالآلاف دولار أمريكي)



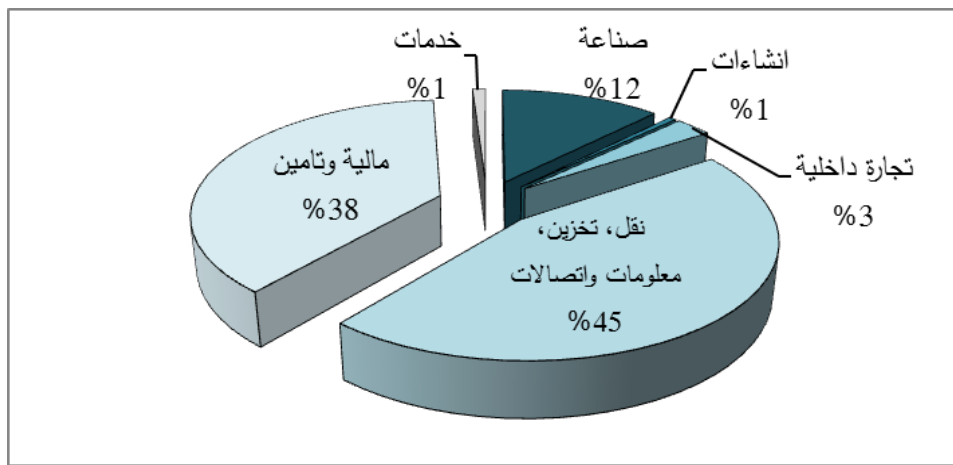
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ثامناً: الضرائب

بلغت قيمة الضرائب التي يتم تحصيلها من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 57 مليون دولار أمريكي، وهي بذلك تمثل ما نسبته 3% من إجمالي الإيرادات الضريبية المحلية للحكومة عام 2012. وهذه نسبة لا تسهم بشكل فاعل في حل مشكلة عجز الموازنة العامة. يتم دفع معظم هذه الضرائب عن طريق أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وأنشطة المالية والتأمين بما نسبته 82% من الضرائب التي يتم تحصيلها من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. تشكل ضريبة القيمة المضافة الحصة الكبرى من مجمل الضرائب بما يقارب 59%، تليها ضرائب أخرى تدفع على الإنتاج كالضرائب المتكررة على الأراضي والمباني، وتراخيص الأعمال التجارية، والتراخيص المهنية والضرائب على التلوث والمعاملات الدولية التي شكلت ما يقارب 40% من مجمل الضرائب المدفوعة من قبل مؤسسات الاستثمار الأجنبي

المباشر. ويدفع ما تبقى على شكل رسوم جمركية على السلع المستوردة من الخارج في العام 2012. أي أن أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات والمالية والتأمين تدفع النسبة الكبرى من إجمالي الضرائب، وقد يعزى ذلك لارتفاع إنتاج هذه الأنشطة إضافة إلى ضخامة رأس المال المستثمر فيها مقارنة مع الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يعزز من قدرتها على دفع مبالغ أعلى، كذلك فإن ارتفاع أرباحها تضعها في شرائح الفئات ذات الدخل الأعلى مما يفرض عليها مزيد من الضرائب.

شكل 3-14: التوزيع النسبي لإجمالي الضرائب التي تدفعها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

2.4.3 نظرة مقارنة لأهم المؤشرات الاقتصادية عن الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي:

تم في الجزء السابق عرض أبرز المؤشرات الاقتصادية التي تتعلق بالاستثمار الأجنبي في الأراضي الفلسطينية للعام 2012، وكما تمت دراسة بعض المؤشرات من حيث مساهمتها في الاقتصاد الوطني. ولرسم صورة أوضح للآثار الاقتصادية للاستثمار المباشر، لا بدّ من مقارنته بالاستثمار المحلي، ودراسة أثر كل منهما على الاقتصاد المحلي.

جدول 3-1: أبرز المؤشرات الاقتصادية للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار للعام 2012

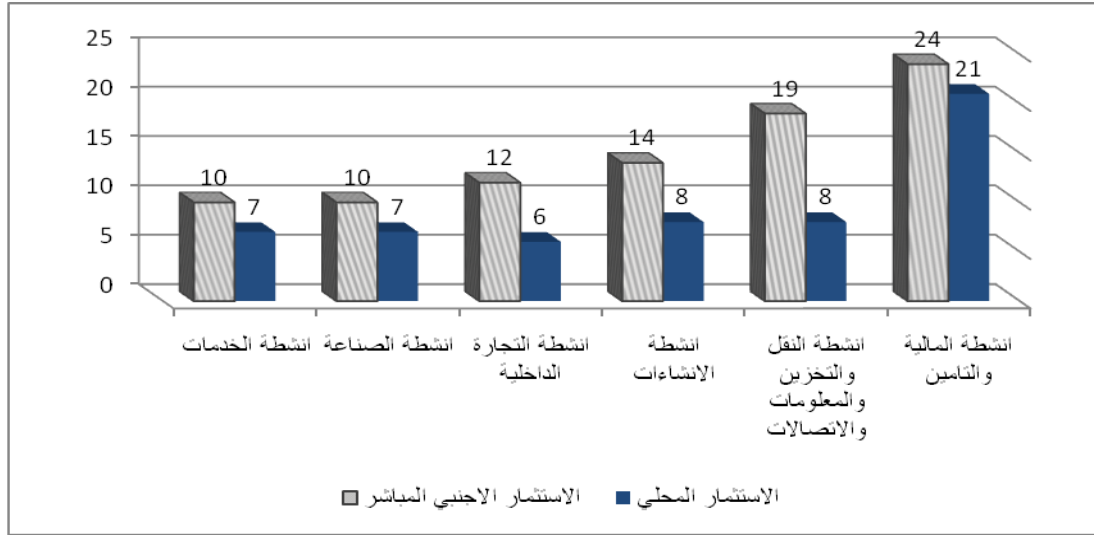
مؤشرات الاستثمار المحلي	مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر	المؤشر
17	65	متوسط إنتاجية العامل (مساهمة العامل من القيمة المضافة) (ألف دولار)
1.1	0.5	متوسط إنتاجية رأس المال المدفوع (دولار)
73.2	25880.5	متوسط رأس المال المدفوع للمؤسسة (ألف دولار)
23.5	183.1	معدل رأس المال إلى العمل (نصيب العامل من رأس المال المدفوع) (ألف دولار)
460	57	الضرائب المدفوعة (ألف دولار)
4	871	نصيب المؤسسة من الضرائب المدفوعة (ألف دولار)
52	9140	نصيب المؤسسة من القيمة المضافة (ألف دولار)
7	19	نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين (ألف دولار)

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

أولاً: نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين

أظهرت نتائج التحليل أن نصيب العامل بأجر من إجمالي تعويضات العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر قد بلغ 19 ألف دولار أمريكي، وقد فاق نصيب العامل بأجر في مؤسسات الاستثمار المحلي بنحو ثلاث مرات. وعند مقارنة نصيب العامل بأجر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية بالأسعار الجارية لعام 2012، نجد أن الفارق يصل إلى ما يقارب سبعة أضعاف. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، سجل أعلى فارق لنصيب العمل بأجر من تعويضات العاملين في أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، حيث زاد في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بضعفي مثيله في مؤسسات الاستثمار المحلي. وسجل أقل فارق في أنشطة المالية والتأمين، حيث تفوقت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن مؤسسات الاستثمار المحلي بـ 13% فقط، فيما حققت كل من أنشطة الصناعة وأنشطة الإنشاءات وأنشطة الخدمات ما يقارب ضعف ما تدفعه مؤسسات الاستثمار المحلي في المتوسط. إذ قدر متوسط نصيب العامل بأجر في الأنشطة الثلاثة المذكورة بنحو 15 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 7 آلاف دولار في مؤسسات الاستثمار المحلي. وقد يعود السبب في ذلك إلى ارتفاع الأجر النقدي والعينية مقابل انخفاض عدد العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي.

شكل 3-15: نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالآلاف دولار أمريكي)



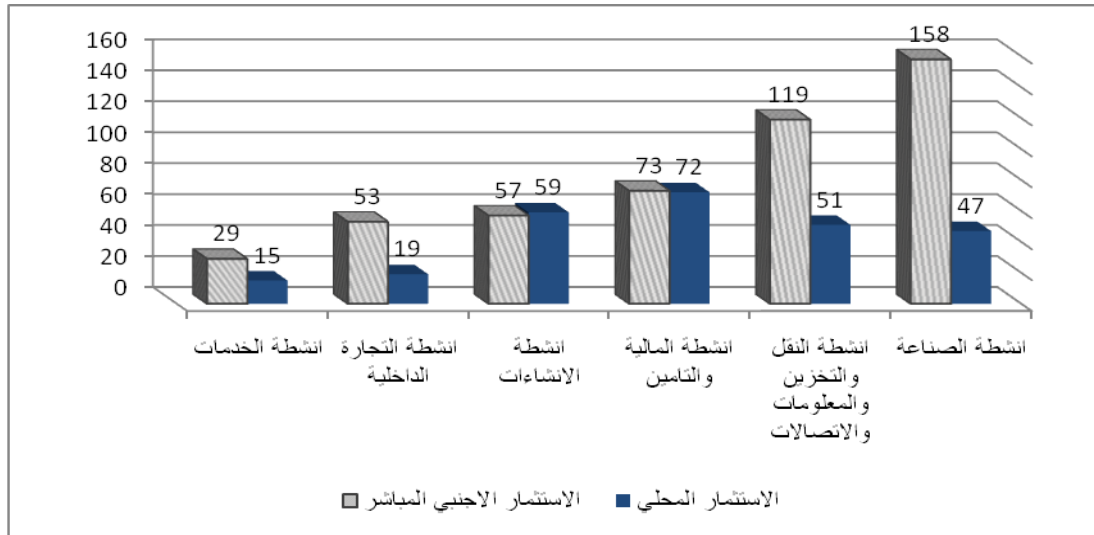
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ثانياً: مساهمة العامل في الإنتاج

أظهرت النتائج مرة أخرى تفوق مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤسسات الاستثمار المحلي فيما يتعلق بمساهمة العامل في الإنتاج، حيث بلغت نحو 95 ألف دولار أمريكي مسجلاً ثلاثة أضعاف ونصف قيمتها في مؤسسات الاستثمار المحلي. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، حققت أنشطة الصناعة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الفارق الأعلى مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي في نفس النشاط، حيث بلغت مساهمة العامل في الإنتاج فيها نحو 158 ألف دولار أمريكي مقابل 47 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار المحلي. وبخلاف ذلك، تفوقت أنشطة الإنشاءات في مؤسسات الاستثمار المحلي على مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 4% لنفس النشاط، حيث سجل مساهمة العامل في الإنتاج في مؤسسات الاستثمار المحلي 59 ألف دولار أمريكي متفوقاً بألفي دولار فقط على مثيله في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد تشابهت أنشطة المالية والتأمين لهذا المؤشر حيث بلغت لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر 73 ألف دولار أمريكي متفوقة على مؤسسات الاستثمار المحلي لنفس النشاط بنسبة 0.1% فقط، وقد يعود السبب في ذلك أن المؤسسات العاملة في أنشطة المالية والتأمين تعتبر شركات كبرى وعددها قليل. لذلك، من المتوقع أن تتشابه خصائصها سواء كانت مؤسسات استثمار أجنبي مباشر أو استثمار محلي. وقد يعزى السبب في تفوق أنشطة الصناعة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي إلى التقنيات المتقدمة، إضافة إلى العمالة الماهرة المستخدمة في أنشطة الصناعة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بتلك المستخدمة في نفس النشاط لمؤسسات الاستثمار المحلي. أما أنشطة الإنشاءات

التي تتسم مؤسسات الاستثمار المحلي فيها بالطابع العائلي وخاصة ممتنهي البناء غير المرخصين، مما يقلل عدد العاملين فيها مقارنة مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عالية المأسسة والتي تشغل عدد أكبر من العاملين للمؤسسة الواحدة، مما يخفض مساهمة العامل في الإنتاج فيها مقارنة مع مؤسسات الاستثمار المحلي لنفس النشاط. أما القيمة الأقل لهذا المؤشر فقد سجلته أنشطة الخدمات حيث سجل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر 29 ألف دولار أمريكي محققاً ضعف مساهمته في مؤسسات الاستثمار المحلي. ويمكن أن يعزى انخفاض هذا المؤشر في هذه الأنشطة إلى التقنيات المتواضعة ورأس المال المنخفض المستخدمة في الإنتاج مقارنة بعدد العاملين الكبير في أنشطة الخدمات.

شكل 3-16: مساهمة العامل في الإنتاج لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالآلاف دولار أمريكي)



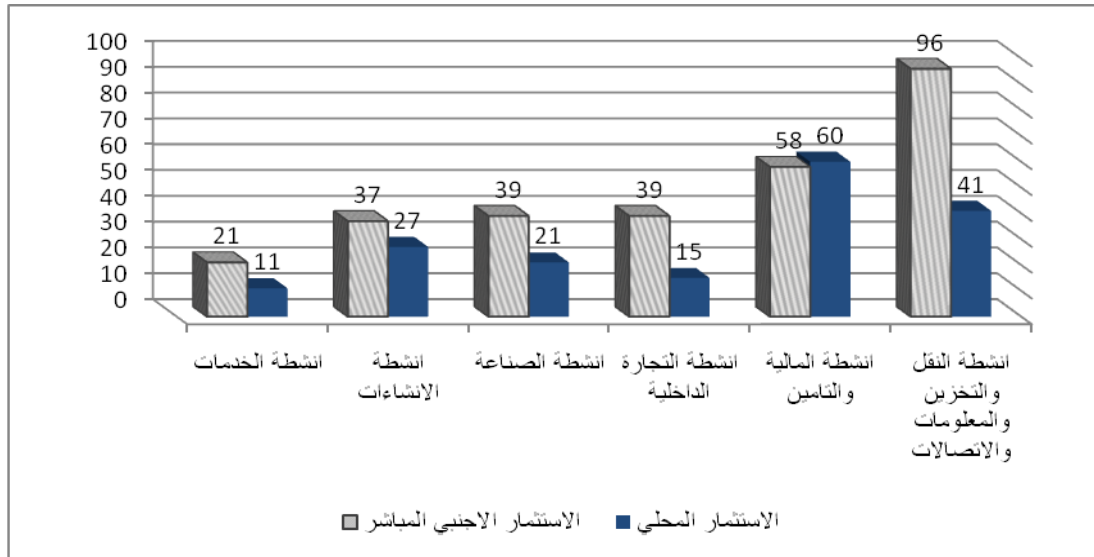
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ثالثاً مساهمة العامل في القيمة المضافة

أظهرت نتائج التحليل أن مساهمة العامل في القيمة المضافة بلغت نحو 65 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين بلغت قيمتها في مؤسسات الاستثمار المحلي نحو 17 ألف دولار أمريكي، أي ما يقارب أربع أضعاف. وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، هناك تفوق في جميع الأنشطة لصالح مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر باستثناء أنشطة المالية والتأمين، حيث كان الفارق بسيطاً، بنسبة 0.3% فقط، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع قيمة الاستهلاك الوسيط وعدد العاملين بشكل أكبر من ارتفاع قيمة الإنتاج في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في أنشطة المالية

والتأمين. وسجلت أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات أعلى فارق، فقد بلغت مساهمة العامل في القيمة المضافة في هذه الأنشطة نحو 96 ألف دولار أمريكي مقابل 41 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار المحلي. وقد يعود ذلك إلى استخدام مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في هذه الأنشطة تقنيات متقدمة تخفض التكاليف إضافة إلى ارتفاع أسعار النقل والاتصالات في الأراضي الفلسطينية. وفي أنشطة الخدمات بلغت مساهمة العامل في القيمة المضافة فيها نحو 21 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مسجلاً ضعف مثيله في مؤسسات الاستثمار المحلي. وقد يعزى السبب لانخفاض هذا المؤشر في هذه الأنشطة إلى التقنيات المتواضعة ورأس المال المنخفض المستخدمة في الإنتاج مقارنة بعدد العاملين الكبير في أنشطة الخدمات.

شكل 3-17: مساهمة العامل في القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالألف دولار أمريكي)



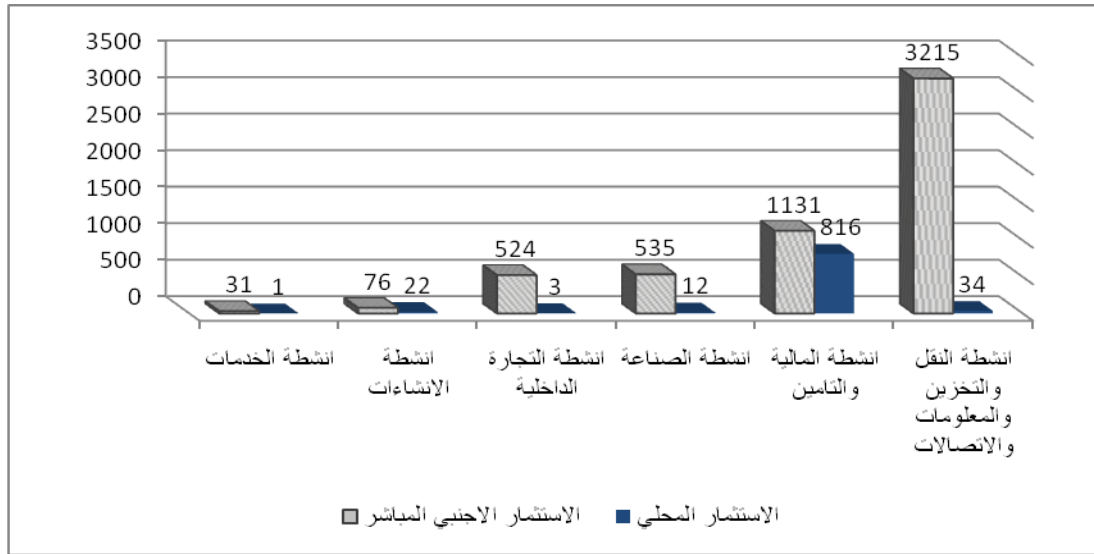
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

رابعاً: نصيب المؤسسة من الضرائب المدفوعة

بلغت قيمة الضرائب التي دفعتها مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 2012 حوالي 57 ألف دولار أمريكي، مقابل 519 ألف دولار أمريكي دفعتها مؤسسات الاستثمار المحلي. وقد سجل متوسط نصيب مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر من الضرائب المدفوعة حوالي 871 دولار أمريكي، حيث دفعت المؤسسة العاملة في أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات القيمة الأعلى منها. وفي المقابل، سجل متوسط نصيب مؤسسة الاستثمار المحلي من الضرائب المدفوعة حوالي 4 دولار أمريكي، حيث دفعت المؤسسة العاملة في أنشطة المالية والتأمين القيمة الأعلى منها. وبدل ذلك على أن

مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر دفعت، في المتوسط، خلال عام 2012 ما يعادل 95 ضعف ما دفعته مؤسسة الاستثمار المحلي خلال العام المذكور. تعتبر مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مؤسسات كبرى وتحقق أرباحاً أعلى من مؤسسات الاستثمار المحلي، فمن المنطق إذن أن تدفع مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر هذا المبلغ المرتفع مقابل مؤسسة الاستثمار المحلي.

شكل 3-18: نصيب المؤسسة من الضرائب المدفوعة من قبل المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار والنشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالآلاف دولار أمريكي)



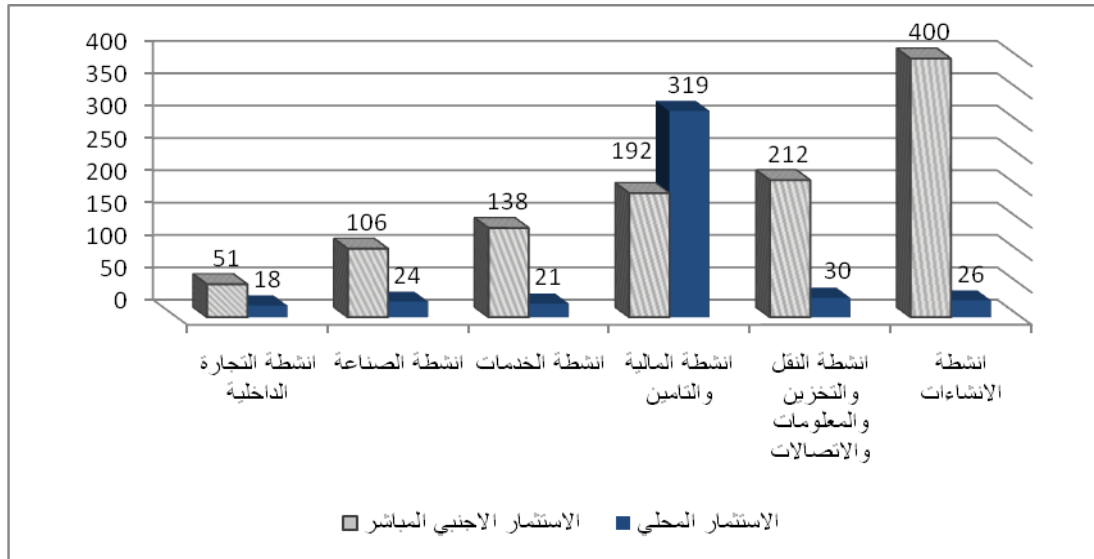
المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

خامساً: نصيب العامل من رأس المال المدفوع

يوضح مؤشر نصيب العامل من رأس المال المدفوع ما إذا كانت المؤسسة كثيفة رأس المال أم كثيفة العمل. وتظهر نتائج التحليل أن المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية تعتبر ذات كثافة عمالية بشكل عام. إلا أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد كثافة رأس المال أعلى مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي. بمعنى آخر، يمكن القول أن كثافة رأس المال تزيد من المدخلات التكنولوجية، مما يقلل الحاجة لعدد إضافي من العمال. وذلك على عكس مؤسسات الاستثمار المحلي التي تعتمد توظيف أكبر عدد من العمال بدلاً من استخدام التكنولوجيا المكلفة. فقد بلغ نصيب العامل من رأس المال المدفوع نحو 183 ألف دولار أمريكي في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، في حين بلغت قيمته في مؤسسات الاستثمار المحلي نحو 24 ألف دولار أمريكي، أي أن الفرق يصل إلى ثمانية أضعاف.

شكل 3-19: نصيب العامل من رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي

العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012 (القيم بالألف دولار أمريكي)



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

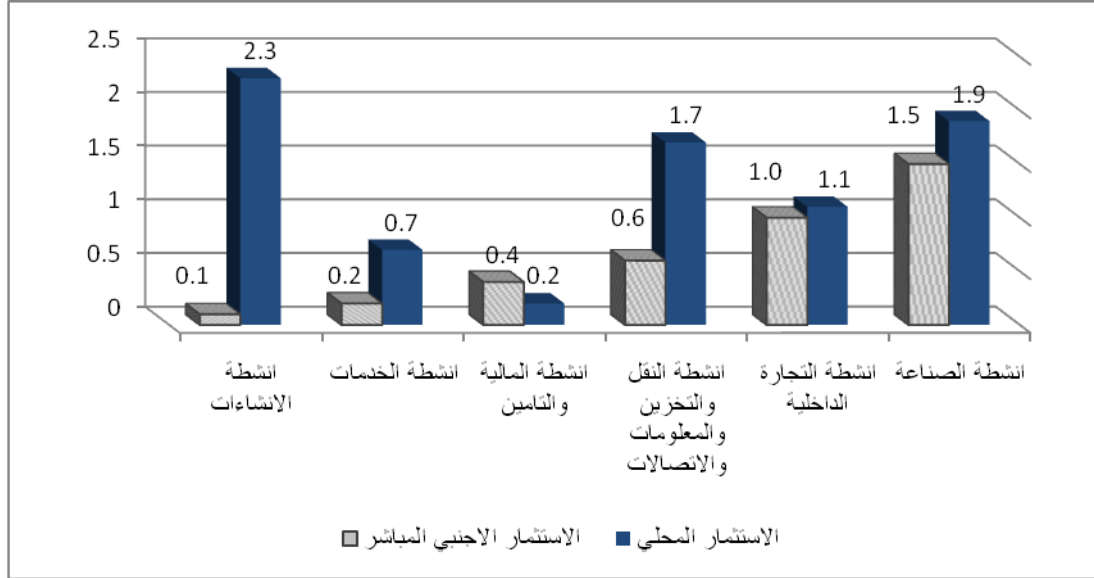
وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد أظهرت النتائج ارتفاع هذا المؤشر في أنشطة الإنشاءات لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، إذ وصل نصيب العامل إلى ما يزيد عن 15 ضعف نصيب العامل في مؤسسات الاستثمار المحلي. وفي أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات، وصل نصيب العامل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يعادل 7 أضعاف نصيب العامل في مؤسسات الاستثمار المحلي. وفي أنشطة الخدمات، وصل نصيب العامل إلى ما يعادل 6.5 ضعف نصيب العامل في مؤسسات الاستثمار المحلي. ويمكن أن نعزي ذلك إلى ضخامة رأس المال المستثمر والتكنولوجيا المستخدمة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر عن تلك المستخدمة في مؤسسات الاستثمار المحلي، إضافة إلى انخفاض جودة بيانات رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار المحلي.

سادساً: إنتاجية رأس المال المدفوع

أظهرت نتائج التحليل أن إنتاجية رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل منها في مؤسسات الاستثمار المحلي، حيث أن كل دولار أمريكي من رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ينتج 0.5 دولار أمريكي أي النصف، مقابل 1.1 في مؤسسات الاستثمار المحلي. ويمكن أن نعزي السبب في ذلك إلى ضخامة حجم رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر الذي هو أعلى منه في مؤسسات الاستثمار المحلي في

المتوسط، إضافة إلى ضعف جودة البيانات لرأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار المحلي، حيث تعتبر أقل من القيم الحقيقية مقارنة بجودة عالية لنفس المؤشر في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

شكل 3-20: إنتاجية رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012



المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

وعلى مستوى الأنشطة الاقتصادية، فقد ظهر أعلى فارق في أنشطة الإنشاءات، حيث وصل في مؤسسات الاستثمار المحلي إلى 23 ضعف مقارنة مع مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وفي أنشطة الخدمات، بلغت لمؤسسات الاستثمار المحلي 3.3 ضعف إنتاجية رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. وقد سجل أقل فارق لإنتاجية رأس المال المدفوع في أنشطة التجارة الداخلية، حيث بلغ نحو 1 دولار أمريكي لكل دولار أمريكي من رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 1.1 في مؤسسات الاستثمار المحلي. وبشكل عام، يظهر الفرق أقل وضوحاً في تلك الأنشطة التي تعتمد على العمال بشكل أساسي وخاصة الخدماتية منها، إذ أظهرت النتائج تقارباً في قيمة هذا المؤشر في نشاطي المالية والتأمين والخدمات.

الفصل الرابع

تحليل نتائج الدراسة

يتكون هذا الفصل من سبعة أجزاء، حيث يتناول الجزء الأول مقدمة تمهيدية عن الفصل، ويتناول الجزء الثاني مقياس النزعة المركزية ومقاييس التشتت. أما الجزء الثالث، فيوضح نموذج الدراسة ومتغيراته، ويتناول الجزء الرابع قياس تأثير إجمالي رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية، ويقيس الجزء الخامس تأثير إجمالي رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية. وفي الجزء السادس، يتم مقارنة أبرز المؤشرات الاقتصادية بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية. ويتناول الجزء السابع والأخير العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المدفوع وأهم المؤشرات الاقتصادية.

1.4 المقدمة

يهدف هذا الفصل إلى قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج على القيمة المضافة للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، وبالتالي أثر الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج على مجموع القيم المضافة في الأراضي الفلسطينية ممثلاً بالناتج المحلي الإجمالي (GDP). فقد قامت العديد من الدراسات بقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج والقيمة المضافة سواء في اقتصاديات الدول النامية أو اقتصاديات الدول المتقدمة باستخدام أساليب قياسية متعددة. وبناء على ذلك، تعددت النتائج المستخلصة، حيث بينت نتائج بعض الدراسات أن هنالك أثراً إيجابياً للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة كما حدث في اقتصاد الصين حيث ساهم انفتاح الصين للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تطور ملحوظ في النمو (Tseng, 2002). في حين بينت نتائج دراسات أخرى أن هنالك أثراً سلبياً للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة كما حدث في دولتي الهند والبرازيل (Guariglia, 2008).

وأوضحت دراسات أخرى أنه لا يوجد أية علاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والقيمة المضافة كما في دولة فنزويلا (Aitken, 1999). ولذلك، تعمل هذه الدراسة على قياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة للمؤسسات

العاملة في الأراضي الفلسطينية باستخدام البيانات المتوفرة عن عام 2012.

وكما تم ذكره في الجزء الأخير من الفصل الثاني، فإنه ولعدم وجود سلاسل زمنية كافية في الحالة الفلسطينية، فإن الدراسة تقتصر على إجراء مقارنة تفصيلية بين خصائص المؤسسات الفلسطينية التي فيها استثمار أجنبي مباشر، وخصائص تلك المؤسسات التي اقتصر الاستثمار فيها على رأس المال المحلي فقط.

تم الاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توفير بيانات متغيرات الدراسة المتمثلة في القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد العاملين، ورصيد رأس المال المدفوع في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية للعام 2012، باستخدام بيانات مقطعية لـ 56 مؤسسة من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية. وقد تم استثناء المؤسسات ذات القيمة المضافة السالبة من التحليل لاعتبارها قيم شاذة سواء في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أو في مؤسسات الاستثمار المحلي. كما تم استثناء المؤسسات غير الهادفة للربح. والجدير بالذكر أنه تم استخدام بيانات غير موزونة في التحليل. كما تم الاعتماد على الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في توفير بيانات متغيرات المؤسسات المحلية المتمثلة بالقيمة المضافة، وعدد العاملين، ورأس المال المدفوع للعام 2012 في الأراضي الفلسطينية.

2.4 البيانات ومقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات الدراسة

تشير نتائج التحليل فيما يخص مقاييس النزعة المركزية والتشتت لمتغيرات مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى أن متوسط رصيد رأس المال المدفوع بلغ نحو 24,159 ألف دولار أمريكي وانحراف معياري قدره 46,232. وبلغ متوسط القيمة المضافة 9,064 وانحراف معياري قدره 26,108. وبلغ متوسط عنصر العمل نحو 141 عاملاً وانحراف معياري قدره 230 عاملاً.

أما بالنسبة لمتغيرات مؤسسات الاستثمار المحلي، فقد بلغ متوسط رأس المال نحو 585.2 ألف دولار أمريكي وانحراف معياري قدره 8,658.6. وبلغ متوسط القيمة المضافة نحو 395.7 ألف دولار أمريكي وانحراف معياري قدره 4,693.0. أما متوسط عنصر العمل فقد بلغ نحو 11.3 عامل وانحراف معياري قدره 38.4 عاملاً.

من خلال الإحصائيات المحسوبة أعلاه، يمكن الحديث عن نقطتين رئيسيتين؛ أولاً، إن قيمة المتوسطات في حالة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى منها في حالة متوسطات مؤسسات الاستثمار المحلي، ويمكن تفسير ذلك بكون حجم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي. ثانياً، تنسم مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر

بيانات أكثر قرباً من وسطها الحسابي وأقل تشتتاً، وبالتالي هي أكثر تجانساً مقارنة مع بيانات مؤسسات الاستثمار المحلي.

3.4 نموذج الدراسة والتعريف بمتغيراته

يستعرض هذا الجزء من الدراسة النموذج الذي تم الاعتماد عليه لقياس أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة، وذلك بعدما تمت مراجعة الإطار النظري والأدبيات السابقة حول موضوع الدراسة. كما يعطي هذا الجزء وصفاً للمتغيرات التي يحتويها النموذج.

1.3.4 نموذج الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة لعام 2012، وذلك باستخدام نموذج

كوب دوغلاس لاختبار فرضية الدراسة والتي تعتمد على دالة الإنتاج، $Y = f(K, L)$

ومنه الصيغة المعيارية لنموذج كوب دوغلاس كمايلي: $Y = A (K^\alpha L^\beta)$

حيث أن (Y) تمثل القيمة المضافة للمؤسسة، و (K) تمثل رأس المال، و (L) تمثل عدد العاملين في المؤسسة و (A) تمثل الأثر التكنولوجي. فزيادة أي من رأس المال أو عدد العاملين سيؤدي إلى زيادة في القيمة المضافة للمؤسسة.

يعتمد هذا النموذج على فرضية النمو لروبرت سولو (Solow (1956)، الذي تم توظيفه في العديد من الدراسات التي تناولت موضوع الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالإنتاج كدراسة (Ayanwale, 2007)، و (Goss et al, 2007)، و (Al-khathlan, 2013) بالإضافة إلى (Shihetal, 2009). وبأخذ اللوغاريتم الطبيعي للمعادلة السابقة يكون شكل النموذج على النحو التالي (محمد بو ليلي، 2011):

$$\ln Y = a_0 + \alpha \ln K + \beta \ln L + \varepsilon$$

حيث يتكون النموذج من المتغيرات التالية:

- القيمة المضافة (Y): ويشكل القيمة المضافة المتولدة من المؤسسة كمتغير تابع، وتم قياس المتغير بالألف دولار أمريكي.
- عنصر رأس المال المدفوع (K): ويمثل إجمالي رأس المال المدفوع للمؤسسة كمتغير مستقل، مقاساً بالألف دولار أمريكي.

- عنصر العمل (L): ويمثل عدد العاملين في مؤسسة الاستثمار كمتغير مستقل، مقاساً بعامل واحد، وتم استخدام عدد العاملين بدلاً من ساعات العمل وذلك لعدم توفر بيانات لعدد ساعات العمل.

- حد الخطأ (ε): يمثل حد الخطأ العشوائي في النموذج.

حيث تمثل العوامل: (α) مرونة القيمة المضافة لرصيد رأس المال المدفوع، و (β) تمثل مرونة القيمة المضافة للعمال.

4.4 قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012

كما تم تقدير دالة الإنتاج باعتبار رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، وعدد العاملين عوامل مستقلة والقيمة المضافة كعامل تابع، وذلك لاحتساب كثافة العملية الإنتاجية، والإنتاجية الحدية لكل من عنصر العمل وعنصر رأس المال بالإضافة إلى العائد على الحجم. وكانت نتائج التقدير على النحو التالي:

$$\ln Y = 1.3 + 0.4 \ln K + 0.7 \ln L \quad (4.4)$$

$$\bar{R}^2 = 0.74, F = 72.7$$

تشير نتائج التقدير في المعادلة إلى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، حيث أن كلا من عنصر رصيد رأس المال المدفوع وعنصر العمل يؤثر إيجابياً في القيمة المضافة للمؤسسة كما أن قيمة (t) لمعامل رصيد رأس المال المدفوع ولمعامل عدد العاملين تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وتبين قيمة معامل التحديد (R^2) أن 74% من التغيرات الحاصلة في حجم القيمة المضافة يمكن تفسيرها بالتغيرات في المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها في النموذج (رصيد رأس المال وعدد العاملين)، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى منها حد الخطأ. كما تبين النتائج أن النموذج ككل يتمتع أيضاً بمعنوية ذات دلالة إحصائية، ويمكن استخدامه في تفسير العلاقات بين المتغير التابع (القيمة المضافة) والمتغيرات المستقلة في النموذج، حيث أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمة (F) الجدولية، كما أن قيمة الاحتمال $p_value = 0$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

يتبين من النتائج أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر هي مؤسسات ذات كثافة عمالية (Labor intensive) حيث بلغت قيمة (β / α) حوالي 1.7 وهي أكبر من واحد صحيح، وفي ذلك مؤشر واضح أن هناك تحيز لصالح عنصر العمل في العملية الإنتاجية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

بلغت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل نحو 45، وذلك يعني أن زيادة عدد العمال بمقدار عامل واحد يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بما يقارب 45 ألف دولار أمريكي مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى. أما الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال المدفوع فبلغت نحو 0.14، ويدل ذلك على أن زيادة رأس المال بقيمة ألف دولار، سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بقيمة 140 دولار أمريكي مع ثبات المتغيرات المستقلة الأخرى.

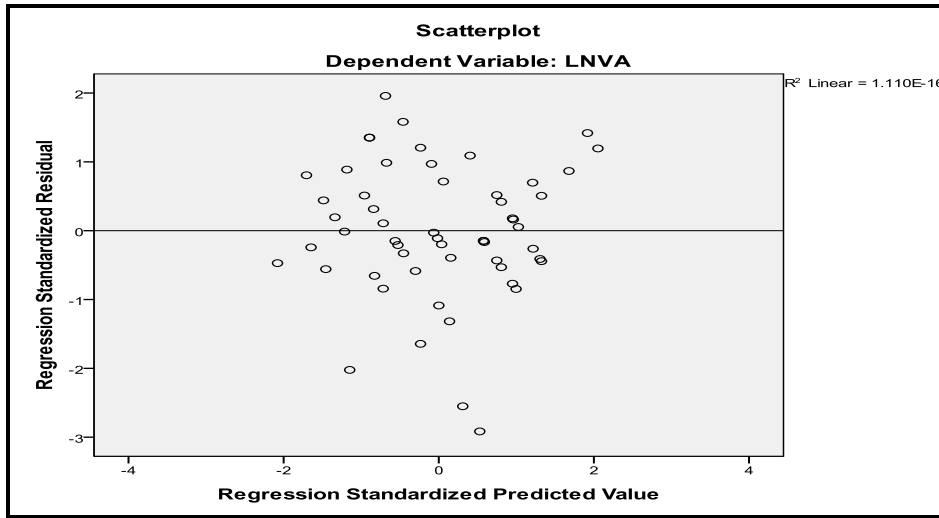
كما تشير النتائج إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تخضع لقانون تزايد الغلة حيث بلغ مجموع مروونات الإنتاج $(\alpha + \beta)$ نحو 1.04 أكبر من واحد صحيح، وذلك يعني أن زيادة عوامل الإنتاج بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بنسبة 104%، وهذا دافع لمزيد من الاستثمار في تلك المؤسسات.

اختبار تجانس التباين (Heteroskedasticity)

أشارت نتائج اختبار Glesjer لاختبار تجانس حدود الخطأ (البواقي) الذي يتضمن تقدير معادلة انحدار القيم المطلقة للبواقي كمتغير تابع ورصيد رأس المال المدفوع، وعدد العاملين كعوامل مستقلة إلى عدم معنوية الاختبار، حيث بلغت قيمة الاختبار (Sig=0.6)، وهي قيمة غير معنوية، بالإضافة إلى عدم معنوية قيم (t) لجميع العوامل المستقلة. وبذلك، يمكن الاستنتاج هناك تجانس في التباين.

يوضح الشكل 1-4 انتشار وتوزيع البواقي حيث أن البواقي تتوزع بطريقة عشوائية وليست متزايدة أو متناقصة أو تقع في أحد الجانبين. وبذلك، يتضح أيضاً أن هناك عدم تجانس في التباين.

الشكل 4-1: انتشار وتوزيع البواقي للنموذج المقدر



5.4 قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012

يحاول هذا الجزء من الدراسة تقدير واختبار النموذج وتحليل النتائج، وذلك للتعرف على مدى صحة فرضية البحث أو نفيها. وكانت نتائج التقدير الخاصة بقياس هذا الأثر على النحو التالي:

$$\ln Y = 1.3 + 0.3 \ln K + 0.6 \ln L$$

(35.2) (66.8)

$$\bar{R}^2 = 0.69, F = 8169.4$$

تشير نتائج التقدير في المعادلة إلى تطابقها مع النظرية الاقتصادية، حيث أن كلا من عنصر رأس المال المدفوع وعنصر العمل يؤثر إيجابياً في القيمة المضافة للمؤسسة. كما أن قيمة (t) لمعامل رأس المال المدفوع ولمعامل عدد العاملين يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. كما بلغت مرونة الإنتاج لعنصر العمل 0.6 أي أن زيادة الإنفاق على عنصر العمل بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بنسبة 60% مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى. وبلغت مرونة الإنتاج لعنصر رأس المال المدفوع 0.3، أي أن زيادة الإنفاق على عنصر رأس المال المدفوع بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة بنسبة 30% مع ثبات عناصر الإنتاج الأخرى.

وتظهر قيمة معامل التحديد (R^2) أن 69% من التغيرات الحاصلة في حجم القيمة المضافة يمكن تفسيرها بالتغيرات في المتغيرات المستقلة التي تم استخدامها في النموذج، والنسبة المتبقية تعود إلى عوامل أخرى منها حد الخطأ. كما بينت النتائج أن النموذج ككل يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية، حيث أن قيمة الاحتمال $P_Value = 0$ وهي أقل من مستوى الدلالة المعنوية 5%.

كما يتبين من النتائج من أن مؤسسات الاستثمار المحلي هي مؤسسات ذات كثافة عمالية (Labor intensive) حيث بلغت قيمة (α / β) حوالي 1.9 وهي أكبر من واحد صحيح، ويدلل هذا المؤشر على أن مؤسسات الاستثمار المحلي هي مؤسسات تعتمد على الأيدي العاملة ولا تعتمد على التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في مجال الإنتاج بشكل فاعل.

بلغت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل نحو 10 آلاف دولار لكل عامل، وذلك يعني أن توظيف عامل جديد سيؤدي لزيادة في القيمة المضافة بقيمة 10 آلاف دولار أمريكي. أما الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال المدفوع فقد بلغت نحو 0.21، وذلك يعني أن زيادة رأس المال المدفوع بقيمة ألف دولار أمريكي سيؤدي إلى زيادة القيمة المضافة بقيمة 210 دولار أمريكي.

كما تدل النتائج أن مؤسسات الاستثمار المحلي تخضع لقانون تناقص الغلة حيث بلغ مجموع مرونة الإنتاج ($\alpha + \beta$) نحو 0.90 أقل من واحد صحيح وذلك يعني أن زيادة عوامل الإنتاج بنسبة 100% يؤدي إلى زيادة حجم القيمة المضافة بنسبة 90%.

6.4 مقارنة لأبرز المؤشرات الاقتصادية بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ومؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012

يوضح الجدول 4-1 بعض المؤشرات الإحصائية التي تم الحصول عليها من خلال نتائج التقدير للنموذجين السابقين. ويمكن تلخيص هذه المؤشرات ومقارنتها على النحو التالي؛ أولاً، يتضح أن مرونة عنصر رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بفارق نقطة واحدة عن مؤسسات الاستثمار المحلي، وهذا يدل على أن رأس المال المدفوع الأجنبي المباشر ذو فعالية أكبر في توليد القيمة المضافة للمؤسسة. ثانياً، تبين النتائج أن مرونة عنصر العمل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر بفارق نقطة واحدة من مؤسسات الاستثمار المحلي، وهذا يدل على أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تعتمد نسبياً على الأيدي العاملة الماهرة في توليد القيمة المضافة أكثر من مؤسسات الاستثمار المحلي. ثالثاً، تبين النتائج أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تتسم بتزايد عوائد الإنتاج نسبياً، حيث بلغ

مجموع معاملات رأس المال المدفوع والعمل $(\alpha+\beta)$ 1.04، مقابل تناقص عوائد الإنتاج لمؤسسات الاستثمار المحلي نسبياً، حيث بلغ مجموع معاملات رأس المال لمدفوع والعمل $(\alpha+\beta)$ 0.9. رابعاً، بلغت الكثافة العمالية في مؤسسات الاستثمار المحلي 1.9 وهي أكبر من مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي بلغت 1.7، ويبين ذلك اعتماد المؤسسات المحلية بشكل أكبر على الأيدي العاملة وبشكل أقل على التكنولوجيا والتطور التقني في الإنتاج مقارنة مع تقنيات أكثر تطور في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر. خامساً، فاقت الإنتاجية الحدية لعنصر العمل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مثلتها في مؤسسات الاستثمار المحلي، حيث بلغت 45 لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقابل 10 لمؤسسات الاستثمار المحلي. وأخيراً، فاقت الإنتاجية الحدية لعنصر رأسمال المدفوع في مؤسسات الاستثمار المحلي مثلتها في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث بلغت 0.21 لمؤسسات الاستثمار المحلي مقابل 0.14 لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

جدول 4-1: مؤشرات إحصائية للمؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الاستثمار للعام 2012

المؤشر	مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر	مؤسسات الاستثمار المحلي
مرونة عنصر رأس المال المدفوع	0.4	0.3
مرونة عنصر العمل	0.7	0.6
الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال المدفوع*	0.14	0.21
الإنتاجية الحدية لعنصر العمل**	45	10
عوائد الحجم $(\alpha+\beta)$ ***	1.04	0.90
الكثافة الإنتاجية (β/α) ****	1.7	1.9

* الإنتاجية الحدية لعنصر رأس المال المدفوع تساوي: مرونة عنصر رأس المال المدفوع X (متوسط القيمة المضافة / متوسط رأس المال المدفوع)، علماً أنه تم حساب الإنتاجية من البيانات النهائية الموزونة الموجودة في ملحق الدراسة 1

** الإنتاجية الحدية لعنصر العمل تساوي: مرونة عنصر العمل X (متوسط القيمة المضافة / متوسط عدد العاملين)

*** عوائد الحجم تساوي: مجموع مرونة عنصر رأس المال ومرونة عنصر العمل

**** الكثافة الإنتاجية تساوي (مرونة عنصر العمل / مرونة رأس المال المدفوع)

7.4 العلاقة بين نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المدفوع، وأهم المؤشرات الاقتصادية

تم استخدام اختبار "ANOVA" لاختبار فرضيات الدراسة، وفحص فيما إذا كانت الفروقات ذات دلالة إحصائية للمؤشرات الاقتصادية ما بين مؤسسات الاستثمار الأجنبي اعتماداً على نسبة الاستثمار في كل منها. وتم اعتبار المؤسسات التي

تحتوي استثماراً أجنبياً بنسبة من (10% - 50%) على أنها مؤسسات (زميلة)، والمؤسسات التي تحوي استثماراً أجنبياً بنسبة من (50% - 99%) على أنها مؤسسات (تابعة)، والمؤسسات التي تحوي استثماراً أجنبياً بنسبة 100% على أنها (فروعاً).

توضح هذه المقارنة ما إذا كان هناك أهمية لنسبة الإستثمار الأجنبي المباشر من رأس المال المدفوع في المؤسسة باعتبارها مؤسسة زميلة أو تابعة أو فرعاً للمستثمر الأجنبي، وبيان أثر الفرق في نوع مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر على أبرز المؤشرات الاقتصادية كما في المقارنات أدناه.

أولاً: مقارنة إنتاجية العامل بين الشركات الزميلة، والشركات التابعة والفروع:

يوضح الجدول 2-4 نتائج اختبار "ANOVA" لفحص الفروقات عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بين متوسط إنتاجية العامل في كل من المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع.

جدول 2-4: نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في إنتاجية العامل بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع

الاحتمال "P_value"	قيمة "f"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.8	0.3	1,321	2	2,642	بين المجموعات
		4,903	56	274,543	داخل المجموعات
			58	277,185	المجموع

يلاحظ من الجدول أن قيمة الاحتمال (p_value) تساوي 0.8 وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. لذلك، فإننا نقبل الفرض الصفري بأنه لا يوجد فروقات تتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع فيما يتعلق بإنتاجية العامل وذلك عند مستوى الثقة 95%.

ثانياً: مقارنة إنتاجية رأس المال المدفوع بين الشركات الزميلة، والشركات التابعة والفروع:

يوضح الجدول 3-4 نتائج اختبار "ANOVA" لفحص الفروقات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بين متوسط إنتاجية رأس المال المدفوع في كل من المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع.

جدول 3-4: نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في إنتاجية رأس المال المدفوع بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع

الاحتمال "P_ Value"	قيمة "f"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.4	1.0	33	2	66	بين المجموعات
		35	56	1,937	داخل المجموعات
			58	2,004	المجموع

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال (P_value) تساوي 0.4 وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. لذلك، فإننا نقبل الفرضية الصفرية بأنه لا يوجد فرق معنوي بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع، فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال وذلك عند مستوى الثقة 95%.

ثالثاً: مقارنة معدل رأس المال المدفوع إلى العمل بين الشركات الزميلة والشركات التابعة والفروع:

يوضح الجدول 4-4 نتائج اختبار "ANOVA" لفحص الفروقات ذات الدلالة الإحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha = 5\%$) بين متوسط معدل رأس المال المدفوع إلى العمل في كل من المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع.

يلاحظ من الجدول السابق أن قيمة الاحتمال (P_value) تساوي 0.2 وهي أكبر من مستوى المعنوية $\alpha = 0.05$. لذلك، فإننا نقبل الفرض الصفرية بأنه لا يوجد فرق معنوي بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع، فيما يتعلق بمعدل رأس المال إلى العمل وذلك عند مستوى الثقة 95%.

جدول 4-4: نتائج اختبار (ANOVA) لفحص دلالة الفروق في معدل رأس المال المدفوع إلى العمل بين المؤسسات الزميلة، والمؤسسات التابعة والفروع

الاحتمال "P_ Value"	قيمة "f"	متوسط المربعات	درجات الحرية	مجموع المربعات	مصدر التباين
0.2	1.5	197,913	2	395,825	بين المجموعات
		281,881	56	7,178,530	داخل المجموعات
		979,131	58	7,574,354	المجموع

من خلال المقارنات أعلاه، يتبين أنه لا يوجد فروقات معنوية بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع، فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال المدفوع وإنتاجية العامل ومعدل رأس المال المدفوع إلى العمل، حيث تتشابه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في خصائصها بغض النظر عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، بينما هنالك اختلافات بين تلك المؤسسات ومؤسسات الاستثمار المحلي. وبالتالي، فإنه لا يتوقع من الاقتصاد الفلسطيني أن يركز على نوع معين من الاستثمار الأجنبي المباشر عند اتخاذ الإجراءات ذات العلاقة بتشجيع هذا النوع من الاستثمار.

الفصل الخامس

الاستنتاجات والتوصيات

يتكون هذا الفصل من جزئين. يتناول الجزء الأول أهم الاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة، فيما يعطي الجزء الثاني أهم التوصيات التي يمكن الخروج بها من خلال تلك الاستنتاجات.

1.5 الاستنتاجات

يمكن تلخيص أهم الاستنتاجات العامة وأبرز الاستنتاجات الإحصائية التي توصلت إليها الدراسة على النحو التالي:

- لم يتجاوز عدد مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012 ما نسبته الواحد لكل ألف ومئتي مؤسسة عاملة في الأراضي الفلسطينية. وتوزعت هذه المؤسسات على مختلف الأنشطة الاقتصادية، باستثناء نشاط الزراعة الذي لا تتوفر عنه بيانات ذات علاقة بالاستثمار الأجنبي.
- اتسمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012 بأنها مؤسسات كبرى من حيث رأس المال المدفوع، حيث بلغ متوسط رأس المال المدفوع في مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي 26 مليون دولار أمريكي، في حين بلغ مثيله في مؤسسة الاستثمار المحلي حوالي 73 ألف دولار أمريكي. وقد يعزى ذلك إلى محاولة المستثمرين الأجانب الاستفادة من وفورات الحجم.
- شكل رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد من الخارج في المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية ما يزيد عن نصف الاستثمارات الأجنبية الكلية المتدفقة من الخارج عام 2012. وتركزت هذه الاستثمارات جغرافياً في الضفة الغربية، حيث بلغ عددها خمسة أضعاف تلك العاملة في قطاع غزة، ومن السهل أن نعزى ذلك للأوضاع السياسية الصعبة التي يعاني منها القطاع.
- يتركز الاستثمار الأجنبي المباشر بشكل رئيس في أنشطة المالية والتأمين، حيث تجاوز ما نسبته النصف في هذا النشاط مقارنة مع باقي الأنشطة الاقتصادية. ويمكن تفسير ذلك بانخفاض المخاطرة في هذا النوع من الاستثمار وتوفر الضمانات اللازمة ومأسسة العمل في هذا القطاع بشكل جيد.

- يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق من الأردن مانسبته حوالي 80% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوافدة عام 2012. ويعود السبب في ذلك إلى أن معظم الاستثمار الأجنبي المباشر كان في المجال المصرفي، ومعظم تلك المصارف تقع مقراتها الرئيسية في الأردن، وهذا يعكس تواصل مستمر بين الأردن والأراضي الفلسطينية بما في ذلك المجال الاستثماري.
- تسهم القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة لا تتجاوز 5% فقط من الناتج المحلي الإجمالي في الأراضي الفلسطينية لعام 2012، كما تسهم بـ 9% فقط من إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات القطاع الخاص. وتجاوزت حصة أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات نصف إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، فيما تجاوزت حصة أنشطة المالية والتأمين ما يقارب ثلث إجمالي القيمة المضافة لتلك المؤسسات. ويمكن تفسير ذلك بارتفاع قيمة الإنتاج في هذه الأنشطة مقابل انخفاض استهلاكها للمواد الأولية مقارنة مع الأنشطة الأخرى.
- على الرغم من المساهمة المتواضعة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في القيمة المضافة لمؤسسات القطاع الخاص عموماً، إلا أنه يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير نوع الاستثمار من حيث توليد القيمة المضافة، فيما إذا كان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار محلي. وتجدر الإشارة إلى أن هذه النتيجة مع تتفق مع نتائج الدراسات السابقة التي أشارت إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة القيمة المضافة الناجمة عن الزيادة في الإنتاج.
- تستهلك أنشطة الصناعة من مدخلات إنتاج الأنشطة الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ما يقرب من النصف، وذلك لطبيعة الإنتاج الذي يستهلك مدخلات أولية بكميات كبيرة في هذا النشاط.
- تبين مرونة عنصر رأس المال المدفوع من خلال النموذج المقدر أنها في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أكبر مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي، وهذا يدل أن رأس المال الأجنبي المباشر ذات فعالية أكبر في توليد القيمة المضافة للمؤسسة بغض النظر عن حجمه مقارنة بمؤسسات الاستثمار المحلي.
- ساهمت مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في تشغيل ما يزيد على تسعة آلاف عامل عام 2012، أي بنسبة 2.5% فقط من إجمالي عدد العاملين في مؤسسات القطاع الخاص، وذلك بسبب عددها القليل حيث يعمل

غالبيتهم في مؤسسات المالية والتأمين. وبالتالي، فإن هذه المؤسسات لا تسهم بشكل فاعل في خفض نسبة البطالة في الأراضي الفلسطينية، على الرغم من أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير نوع الاستثمار من حيث التشغيل، فيما إذا كان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار محلي. وقد يعزى ذلك إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تستخدم تقنيات أكثر حداثة في الإنتاج مقارنة مع مؤسسات الاستثمار المحلي إضافة إلى أنها مؤسسات كبرى من حيث رأس المال مما يمكن مؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر على استيعاب عمالة أكثر من مؤسسة الاستثمار المحلي.

- فاق الاستثمار الأجنبي المباشر نصف رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية عام 2012، في حين ساهم رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 17% من رأس المال المدفوع في مؤسسات القطاع الخاص العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة. وقد ساهمت أنشطة المالية والتأمين وأنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات بحوالي 82% من إجمالي رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

- دفعت أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات وأنشطة المالية والتأمين ما نسبته 82% من الضرائب التي دفعتها تلك المؤسسات في العام 2012. وقد شكلت ضريبة القيمة المضافة الحصة الكبرى من مجمل الضرائب. وتجدر الإشارة إلى أن تلك المساهمة ضئيلة، حيث أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تسهم بـ 3% فقط من إجمالي الإيرادات المحلية الحكومية لعام 2012.

- فاق نصيب العامل من إجمالي تعويضات العاملين في جميع الأنشطة الاقتصادية في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر نصيب العامل في مؤسسات محلية بنحو مرتين ونصف. ويدل هذا على ارتفاع الأجور في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر مقارنة بالأجور لدى مثيلاتها في مؤسسات الاستثمار المحلي، حيث أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير نوع الاستثمار من حيث تعويضات العاملين، فيما إذا كان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار محلي. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج الدراسات السابقة التي تشير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة أجور العاملين. وذلك بسبب أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في معظمها مؤسسات كبرى وذات بنية مؤسساتية سليمة ولديها القدرة على دفع أجور أعلى مقارنة بغيرها من المؤسسات.

- بلغت نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر حوالي الثلث، وتوقفت بمقدار 7 نقاط على مؤسسات الاستثمار المحلي على مستوى الأنشطة الاقتصادية. حقق هذا المؤشر أعلى قيمة له في أنشطة الخدمات لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما كانت أدنى قيمة لهذا المؤشر في أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات. ويعود السبب في ذلك إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تدفع أجوراً أعلى من تلك التي تدفعها مؤسسات الاستثمار المحلي.
- فاقت إنتاجية العامل في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر إنتاجيته في مؤسسات الاستثمار المحلي بحوالي 87%، وكذلك هو الحال بالنسبة لمساهمة العامل في القيمة المضافة. ويمكن أن يعزى ذلك إلى أن مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر تستخدم تقنيات حديثة في الإنتاج مما يزيد من إنتاجية العامل فيها إضافة إلى أنها مؤسسات كبرى من حيث رأس المال المدفوع وتستفيد من وفورات الحجم.
- كانت إنتاجية رأس المال المدفوع في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من إنتاجيتها في مؤسسات الاستثمار المحلي بحوالي النصف. ويعود ذلك إلى أن رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار المحلي هو أقل من الواقع كما في بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.
- على الرغم من أن كافة المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية تعتبر ذات كثافة عمالية وهذا واضح من خلال قيم المرونات في النموذج المقدر، إلا أن نصيب العامل من رأس المال في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر فاق بسبعة أضعاف مثيله في مؤسسات الاستثمار المحلي. وقد قدر رأس المال المدفوع لمؤسسة الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 26 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 73 ألف دولار أمريكي لمؤسسة الاستثمار المحلي عام 2012.
- هناك فروق ذات دلالة إحصائية تعزى إلى متغير نوع الاستثمار من حيث معدل رأس المال إلى العمل، فيما إذا كان استثمار أجنبي مباشر أو استثمار محلي، حيث تشير النتائج إلى أن معدل رأس المال إلى العمل في الاستثمار الأجنبي المباشر أعلى قيمة من مثيله في الاستثمار المحلي.

- أظهرت نتائج أثراً إيجابياً لكل من رأس المال المدفوع وعنصر العمل كمتغيرات مستقلة تفسر القيمة المضافة كمتغير تابع، وكان أثرها يتمتع بمعنوية ذات دلالة إحصائية. وبدى ذلك واضحاً في قيمة معامل التحديد (R^2) وقيمة (P-Value) كما كانت قيمة (F) المحسوبة مرتفعة.
- لا يوجد فرق معنوي بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع، فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال المدفوع وإنتاجية العامل ومعدل رأس المال إلى العمل، حيث تتشابه مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في خصائصها بغض النظر عن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر فيها، بينما تختلف عن مؤسسات الاستثمار المحلي. وبالتالي، فإنه لا يتوقع من الاقتصاد الفلسطيني أن يركز على نوع معين من الاستثمار الأجنبي المباشر عند اتخاذ الإجراءات ذات العلاقة بتشجيع هذا النوع من الاستثمار.

2.5 التوصيات

في ظل البيئة الاستثمارية عالية المخاطر التي قد تؤثر على توظيف التمويل المحلي في الاستثمار، وبناء على التأثير الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على القيمة المضافة التي تولدها المؤسسات، يبقى الاستثمار الأجنبي المباشر أحد مصادر التمويل الخارجي الذي يمكن أن يفعل عمل المؤسسات العاملة في الأراضي الفلسطينية، شريطة أن تؤخذ مخاطر هذا الاستثمار بعين الاعتبار. وعلى ضوء ما تقدم، تقترح هذه الدراسة مجموعة من التوصيات موجهة إلى العديد من الجهات ذات العلاقة، وعلى النحو التالي:

أولاً، الحكومة الفلسطينية:

- على ضوء تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المالية والتأمين بشكل رئيس والحاجة لتوزيع الاستثمارات في قطاعات إنتاجية أخرى، من الضروري تحفيز المستثمرين على توجيه الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى القطاعات الإنتاجية التي بحاجة لتطوير في الاقتصاد الفلسطيني كقطاع الزراعة والسياحة والصناعة لتجنب خلق تشوهات في هيكل الاقتصاد، (وزارة الاقتصاد، وهيئة تشجيع الاستثمار).
- على ضوء تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في الضفة الغربية بشكل رئيس والحاجة إلى توزيع الاستثمارات الأجنبية جغرافياً بشكل متوازن، من الضروري تحفيز المستثمرين للاستثمار في قطاع غزة وإيجاد الضمانات الضرورية لذلك، (وزارة الاقتصاد وهيئة تشجيع الاستثمار).

- على ضوء تمركز الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع المالية والتأمين بشكل رئيس وقيام الفروع لهذه الاستثمارات بتحويل أرباحها إلى مقراتها الرئيسية خارج الأراضي الفلسطينية، من الضروري سن القوانين التي من شأنها أن تحد من استنزاف الموارد المحلية وخروجها من الاقتصاد الفلسطيني على شكل عملات صعبة، والتعاون مع الجهات ذات العلاقة (وزارة الاقتصاد، وهيئة تشجيع الاستثمار، وسلطة النقد الفلسطينية، وهيئة سوق رأس المال).
- بالرغم من البيئة السياسية والاقتصادية غير المستقرة في الأراضي الفلسطينية والناجمة بشكل رئيس عن الاحتلال الإسرائيلي، وفي ظل عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر وعدم توفر منافذ اتصال جغرافي مع دول العالم، فمن الضروري إنشاء ميناء بحري ومطارات تساعد في حرية تنقل الافراد والبضائع من وإلى الأراضي الفلسطينية (وزارة المواصلات، ووزارة الاشغال العامة).
- في ظل عدم وجود قانون خاص بتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، من الضروري استكمال التشريعات الخاصة بتشجيع الاستثمار في الأراضي الفلسطينية وسن قوانين خاصة بتحفيز الاستثمار الأجنبي المباشر تحديداً، (وزارة الاقتصاد، وهيئة تشجيع الاستثمار).
- في ظل المعوقات التي يفرضها الاحتلال على دخول المستثمرين الأجانب من جنسيات عديدة للأراضي الفلسطينية، من الضروري تعزيز التشبيك بين المستثمرين المحليين والأجانب وتعزيز وتطوير النوافذ الاستثمارية وتحديداً الإلكترونية منها، وذلك من خلال سن قوانين لإنشاء وحدات تشبيك الاستثمار في مؤسسات القطاع الخاص، وتطوير نافذه استثمارية متخصصة على الموقع الإلكتروني لهيئة تشجيع الاستثمار، (وزارة الاقتصاد وهيئة تشجيع الاستثمار).
- باعتبار مساهمة مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في الضرائب ضئيلة (3% فقط من الإيرادات المحلية الحكومية لعام 2012) وتمركزها في ضريبة القيمة المضافة وتحديداً من نشاط النقل والتخزين المعلومات والاتصالات ونشاط المالية والتأمين، من الضروري تعزيز السياسات المالية والإصلاحات الضريبية المحفزة للاستثمار الأجنبي بشكل فاعل وبحث بدائل الاستفادة من تلك المؤسسات في مجالات غير ضريبية كاستخدام المواد الخام محلية الإنتاج إضافة إلى زيادة حصتها في تمويل أنشطة تتعلق المسؤولية المجتمعية، (وزارة المالية).

- في ظل تفوق مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر على مؤسسات الاستثمار المحلي من حيث الأجر، مما يؤدي إلى إنتقال العمالة المؤهلة والكفاءات للعمل لدى مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر، الأمر الذي قد يؤدي إلى تشوهات في هيكل الأجر وسوق العمل. ولتجنب ذلك، لا بد من الاستفادة من خبرات المؤسسات المذكورة من خلال عمل برامج تدريب وتأهيل للخريجين في تلك المؤسسات وضمان نقل الخبرة اليهم، (وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ومركز تطوير القطاع الخاص).
- حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر نموذج الدراسة، وحيث أن مرونة القيمة المضافة إلى العمل هي أعلى في النموذج، من الضروري الاهتمام بتأهيل العمالة الفلسطينية ورفع كفاءتها لزيادة كفاءة الإنتاج وكذلك تحفيز الاستثمار الأجنبي في ظل وجود عمالة مدربة، وذلك من خلال اعتماد برامج تدريب وتأهيل للخريجين والعمال على حد سواء في مجالات العمل المطلوبة محلياً وعالمياً، (وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة العمل، ومركز تطوير القطاع الخاص).
- على ضوء عدم توفر سجل تجاري شامل في الأراضي الفلسطينية وفي ظل الضعف في التواصل وتبادل المعلومات بين المؤسسات الفلسطينية الرسمية، من الضروري تعزيز التكامل في عمل المؤسسات الفلسطينية الرسمية والتبادل الإلكتروني البيني للمعلومات، وتسهيل عملية تسجيل الأعمال، (وزارة الاقتصاد، ومجلس الوزراء).
- حيث أنه لا يوجد فرق معنوي بين المؤسسات الزميلة والمؤسسات التابعة والفروع، فيما يتعلق بإنتاجية رأس المال وإنتاجية العامل ومعدل رأس المال إلى العمل، فإنه ليس من الضرورة التركيز على نوع معين من الاستثمار الأجنبي المباشر من حيث الحوافز الاستثمارية، بل التركيز حسب الحاجة للتمويل عن طريق ذلك الاستثمار.
- من خلال النتائج التفصيلية التي خلصت لها الدراسة، يمكن للمؤسسات الرسمية ومتخذي القرار الاستفادة من نتائج هذه الدراسة في رسم السياسات ذات العلاقة بقضايا الاستثمار الأجنبي المباشر في الأراضي الفلسطينية، (وزارة الاقتصاد، وهيئة تشجيع الاستثمار).
- بناء على ما توصلت إليه الدراسة من وصف تفصيلي لخصائص مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر وتحليل أثر ذلك الاستثمار على أبرز مؤشرات الاقتصاد الكلي الفلسطيني، تدعو الدراسة إلى قيام الجهات المصدرة لهذا النوع من الإحصاءات بتطوير التقارير الإحصائية ذات العلاقة بالاستثمار الأجنبي المباشر بما يشمل التفاصيل

المذكورة في النتائج الوصفية للدراسة (وزارة الاقتصاد، وهيئة تشجيع الاستثمار، والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة النقد الفلسطينية).

ثانياً، سلطة النقد الفلسطينية:

- على ضوء استحواذ القطاع البنكي للنسبة الكبرى من الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوجه البنوك إلى القروض الاستهلاكية بشكل رئيس، من الضروري تعزيز التسهيلات الائتمانية المحفزة للاستثمار بشكل فاعل.

ثالثاً، اتحاد الغرف التجارية وجمعيات الأعمال:

- على ضوء تفوق مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاجية العامل عن مؤسسات الاستثمار المحلي، الأمر الذي يعود إلى استخدام تقنيات أكثر تقدماً في مؤسسات الاستثمار المباشر، من الضروري اتخاذ ما يلزم من إجراءات لنسخ التقنيات المستخدمة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر ليتم استخدامها في مؤسسات الاستثمار المحلي، واتخاذ الإجراءات القانونية والإدارية الضرورية لذلك.
- كذلك في ظل تفوق مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر في إنتاجية العامل عن مؤسسات الاستثمار المحلي والذي يعود إلى استخدام تقنيات أكثر تقدماً في مؤسسات الاستثمار المباشر، من الضروري التركيز على التدريب العملي لموظفي القطاع الخاص في مجال استخدام أحدث التقنيات في الإنتاج السلعي وتقديم الخدمات
- في ظل مساهمة رأس المال المدفوع لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر بحوالي 17% من رأس المال المدفوع الكلي للمؤسسات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة، من الضروري التركيز على توعية المستثمرين المحليين وتوجيههم للاستثمار في مشاريع ذات رأسمال كبير للاستفادة من وفورات الحجم وتخفيض التكاليف أسوة بمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المراجع العربية:

أبو قحف، عبد السلام. (2004). *اقتصاديات الأعمال والاستثمار الدولي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر.

أبو قحف، عبد السلام. (2001). *إدارة الأعمال الدولية: دراسات وبحوث ميدانية*. الإسكندرية: الدار الجامعية.

بعداش، عبد الكريم. (2008). *الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 1996-2005*. رسالة دكتوراة. جامعة الجزائر.

http://biblio.univ-alger.dz/jspui/bitstream/1645/8754/1/BADACHE_ABDELKRIM.pdf

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2014). *مسح الاستثمار الأجنبي للمؤسسات المقيمة في فلسطين لعام 2012: نتائج أولية*. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2014). *النتائج الأولية لوضع الاستثمار الدولي والدين الخارجي لفلسطين لعام 2012*. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية. (2014). *النتائج الأولية لميزان المدفوعات لعام 2012*. رام الله - فلسطين.

حسين، معاوية احمد. (2009). *الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره على النمو والتكامل الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية*. الملتقى السنوي السابع عشر لجمعية الاقتصاد السعودية. الرياض.

http://www.sea.org.sa/AR_indx88.aspx

الدودة، رائدة. (2010). *الاستثمار الأجنبي في الضفة الغربية وقطاع غزة: مجالاته ومحدداته خلال الفترة 1995-2007*. رسالة ماجستير. جامعة الخليل. فلسطين.

السامرائي، دريد محمود. (2006). *الاستثمار الأجنبي المعوقات والضمانات القانونية*. الطبعة الأولى. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

العيد، بيوض محمد. (2011). *تقييم أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في الاقتصاديات المغاربية، دراسة مقارنة: تونس، الجزائر، المغرب*. رسالة ماجستير. جامعة فرحات عباس سطيف.

<http://www.univ-ecosetif.com/bib/theses/154.pdf>. الجزائر.

الفارسي، عيسى محمد والشحومي، سليمان سالم. (2006). *البيئة الملائمة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاقتصاد الليبي*. المؤتمر الوطني حول الاستثمار الأجنبي في الجماهيرية العظمى. طرابلس.

<http://www.yemen-nic.info/contents/econmic/investement/experts/beaaleebyaa.pdf>

قويدري، كريمة. (2011). *الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر*. رسالة ماجستير. جامعة أبي بكر بلقايد. الجزائر. <http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/458/1/Kouidri-karima.mag.pdf>

الكفري، مصطفى. (2010). *الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية*. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل. جمعية العلوم الاقتصادية السورية.

http://www.mafhoum.com/syr/articles_10/kafri.pdf

مكحول، باسم. (2007). *محددات البيئة الاستثمارية المواتية في الاقتصاد الفلسطيني*. مداخلة مقدمة إلى الملتقى السنوي الأول لسوق رأس المال الفلسطيني.

<http://www.p-s-e.com/firstforum/workpapers/%D8%A8%D8%A7%D8%B4%D9%85%20%D9%85%D9%84%D8%AD%D9%88%D9%84.pdf>

ناصر، عبد القادر. (2014). *إشكالية الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: محاولة تحليل*. رسالة دكتوراه. جامعة أبو بكر بلقايد. الجزائر.

<http://dspace.univ-tlemcen.dz/bitstream/112/6511/1/problematique-investissement-direct-etranger-en-Algerie.doc.pdf>

نصر، لؤي. (2008). دور "هيئة تشجيع الاستثمار" في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي في فلسطين (دراسة حالة قطاع غزة). رسالة ماجستير. الجامعة الإسلامية. فلسطين.

<http://library.iugaza.edu.ps/thesis/80197.pdf>

هودة، عبو. (2008). أثر العولمة المالية على الاستثمار الأجنبي المباشر "دراسة حالة الجزائر دراسة قياسية" خلال الفترة 1970-2006. رسالة ماجستير. جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف. الجزائر.

<http://dspace.univ-chlef.dz:8080/jspui/bitstream/124456789/258/1/%D8%B9%D8%A8%D9%88%20%D9%87%D8%AF%D9%89.pdf>

- Agosin, M. R. And R. Mayer. (2000). *Foreign Investment in Developing Countries: Does It Crowd in Domestic Investment?*. UNCTAD Discussion Papers. No.146.
http://unctad.org/en/Docs/dp_146.en.pdf
- Aitken, Brian J. and Ann E. Harrison. (1999). *Do Domestic Firms Benefit from Direct Foreign Investment? Evidence from Venezuela*. American Economic Review, 89(3): 605-618
- Alasrag, H. (2005). *Foreign Direct Investment Development Policies in the Arab Countries*. Munich Personal RePEc Archive. Paper No. 2240.
http://mpra.ub.uni-muenchen.de/2240/1/MPRA_paper_2240.pdf
- Bayoumi, T. and G. Lipworth. (1997), *Japanese Foreign Direct Investment and Regional Trade*, IMF Working Paper, WP/97/104, IMF, August, p27.
<http://www.imf.org/external/pubs/ft/wp/wp97104.pdf>
- Das. B. K. (2014). *Theories of Foreign Direct Investment*. Research Scholar, Gauhati University.
https://www.academia.edu/5898256/Theories_of_foreign_Direct_investment
- Driffield, N. and Love, J. (2007). *Linking FDI Motivation and Host Economy Productivity Effect: Conceptual and Empirical Analysis*. Journal of International Business Studies, Vol. 38, No. 3, pp. 460–473.
- Duong, N. M. H. (2014). *Determinants of US FDI and economic growth in Sub-Saharan Africa*. PhD thesis, University of the West of England.
<http://eprints.uwe.ac.uk/24425/1/Thesis.pdf>
- Durnel, J. C. (2012). *The Effects of Foreign Direct Investment on Turkish Economy A Sectoral level Empirical Analysis*. master thesis. Lund university.
<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordId=4046744&fileId=4051251>
- Economic and social commission for Asia and the Pacific.(2014). *A selective review of foreign direct investment theories*. working paper.NO144.PP4. <http://artnet.unescap.org/pub/awp144.pdf>
- Guariglia, A . Santos-Paulino, A. (2008). *Export Productivity, Finance, and Economic Growth Are the Southern Engines of Growth Different?* (United Nations University – World Institute for Development Economics Research paper No. 2008 /27).

Hong, K. (1997), Foreign Capital and Economic Growth in Korea: 1970 – 1990, *Journal of Economic Development*, Vol. 22, No.1, June.

<http://www.jed.or.kr/full-text/22-1/Hong.PDF>

Huge, J. R. V. (1999), *Honduras's Growth Performance During 1970-1997*, IMF Policy Discussion Paper, PDP/99/1, IMF, January.

<https://www.imf.org/external/pubs/ft/pdp/1999/pdp01.pdf>

International monetary fund. (2010). *The Coordinated Direct Investment Survey Guide*. Washington D.C.

International Monetary Fund. (2009). *Balance of Payments and International Investment Position Manual-Sixth edition*. Washington, D.C.

Lipsey, R.E.(2002). *Home and host country effects of FDI*. National Bureau Of Economic Research Working Paper Series. PP 7-19. <http://www.nber.org/papers/w9294>

Prestenko, A. (2004). *Vertical and Horizontal Foreign Direct Investments in Transition Countries*. Inaugural-Dissertation. Munich: Ludwig- Maximilians-University.

http://edoc.ub.uni-muenchen.de/2105/1/Protsenko_Alexander.pdf

Ren, J. (2012). *Determinant and impact of foreign direct investment in china: a national and regional analysis*. PhD thesis. Loughborough university.

<https://dspace.lboro.ac.uk/dspace-jspui/bitstream/2144/12675/2/Thesis-2014-Ren.pdf>

Tintin ,C. (2010). *The Impacts of FDI on Productivity and Economic Growth: A Comparative Perspective*. Master thesis. Lund university.

<http://lup.lub.lu.se/luur/download?func=downloadFile&recordOId=1612761&fileOId=1612772>

Tseng, W. And Zebregs, H. (2002). *Foreign Direct Investment in China: Some Lessons for Other Countries*. IMF Policy Discussion Paper.

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). *International Investment Report: Methodological Note*. New York and Geneva, United Nations.

http://unctad.org/en/PublicationChapters/wir2014chMethodNote_en.pdf

United Nations Conference on Trade and Development. (2014). *world investment report 2014*. New York and Geneva, United Nations.

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2014_en.pdf

United Nations Conference on Trade and Development. (2012). *world investment report 2012*. New York and Geneva, United Nations.

http://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2012_embargoed_en.pdf

Wang, Y. (2010). *FDI and Productivity Growth: the Role of Inter- Industry Linkages*. The Canadian Journal of Economics, Vol. 43, No.4,pp. 1243–1272

ملحقات الدراسة (الجداول)

ملحق رقم (1): جداول البيانات الخام المستخدمة في التحليل الإحصائي الوصفي

جدول م.1-1: أعداد المؤسسات والعاملين وأهم المؤشرات الاقتصادية لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012
(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين 3	إجمالي تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	إجمالي القيمة المضافة	رصيد رأس المال المدفوع	رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر
أنشطة الصناعة	13	1,168	11,482	184,573	139,145	45,428	124,349	73,798
أنشطة الإنشاءات	4	125	1,793	7,157	2,508	4,649	50,058	7,605
أنشطة التجارة الداخلية	3	202	2,481	10,747	2,843	7,904	10,393	7,316
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	8	3,209	61,501	381,812	74,976	306,836	680,202	156,763
أنشطة المالية والتأمين	19	3,676	87,360	267,744	55,238	212,506	706,270	588,521
أنشطة الخدمات	18	806	8,312	23,203	6,393	16,810	110,957	42,853
المجموع	65	9,186	172,929	875,236	281,103	594,133	1,682,229	876,857

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جميع العاملين في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر هم عاملين بأجر¹

جدول م.1-2: عدد العاملين وتعويضات العاملين لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد العاملين	تعويضات العاملين	المزايا العينية	المزايا الاجتماعية	إجمالي تعويضات العاملين
أنشطة الصناعة	1,168	10,752	231	499	11,482
أنشطة الإنشاءات	125	1,661	90	42	1,793
أنشطة التجارة الداخلية	202	2,196	129	156	2,481
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	3,209	56,804	1,041	3,656	61,501
أنشطة المالية والتأمين	3,676	74,438	1,173	11,749	87,360
أنشطة الخدمات	806	7,774	282	256	8,312
المجموع	9,186	153,625	2,946	16,358	172,929

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م.1-3: الاستهلاك الوسيط لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	الخامات والمواد الأولية	الوقود والمحروقات	الكهرباء	الماء	مستلزمات إنتاج سلعية أخرى	مصاريف الإنتاج
أنشطة الصناعة	127,604	2,333	1,824	247	3,722	3,415
أنشطة الإنشاءات	0	74	20	4	1,732	678
أنشطة التجارة الداخلية	0	299	447	215	366	1,516
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	0	3,131	5,992	139	128	65,586
أنشطة المالية والتأمين	2752	11,611	2,926	277	1,228	36,444
أنشطة الخدمات	0	732	950	181	3,572	958
المجموع	130,356	18,180	12,159	1,063	10,748	108,597

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م.1-4: توزيع إجمالي القيمة المضافة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الدخل والنشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	إجمالي تعويضات العاملين	الضرائب على الإنتاج	إجمالي فائض التشغيل	إجمالي القيمة المضافة
أنشطة الصناعة	11,482	6,956	26,990	45,428
أنشطة الإنشاءات	1,793	302	2,554	4,649
أنشطة التجارة الداخلية	2,481	1,573	3,850	7,904
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	61,501	25,723	219,612	306,836
أنشطة المالية والتأمين	87,360	21,481	103,665	212,506
أنشطة الخدمات	8,312	563	7,935	16,810
المجموع	172,929	56,598	364,606	594,133

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م.1-5: إجمالي الضرائب لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب الصنف والنشاط الاقتصادي للعام 2012
(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	رسوم جمركية	ضريبة القيمة المضافة	ضرائب أخرى على الإنتاج	إجمالي الضرائب
أنشطة الصناعة	26	6,845	85	6,956
أنشطة الإنشاءات	0	294	8	302
أنشطة التجارة الداخلية	194	1,193	186	1,573
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	0	4,457	21,266	25,723
أنشطة المالية والتأمين	0	19,969	1,512	21,481
أنشطة الخدمات	0	499	64	563
المجموع	220	33,257	23,121	56,598

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م.1-6: نصيب العامل من بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	نصيب العامل بأجر من تعويضات العاملين بالدولار	مساهمة العامل في الإنتاج بالدولار	مساهمة العامل في القيمة المضافة بالدولار	نصيب العامل من رأس المال المدفوع
أنشطة الصناعة	10	158	39	106
أنشطة الإنشاءات	14	57	37	400
أنشطة التجارة الداخلية	12	53	39	51
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	19	119	96	212
أنشطة المالية والتأمين	24	73	58	192
أنشطة الخدمات	10	29	21	138
المجموع	19	95	65	183

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م.1-7: بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	نسبة القيمة المضافة إلى الإنتاج	إنتاجية رأس المال المدفوع	نسبة تعويضات العاملين إلى القيمة المضافة	نسبة الضرائب إلى القيمة المضافة
أنشطة الصناعة	25	0.5	25	15
أنشطة الإنشاءات	65	0.1	39	7
أنشطة التجارة الداخلية	74	0.0	31	20
أنشطة النقل والتخزين والمعلومات والاتصالات	80	0.6	20	8
أنشطة المالية والتأمين	79	0.4	41	10
أنشطة الخدمات	72	0.2	49	3
المجموع	68	0.5	29	10

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م. 1-8: بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات استثمار القطاع الخاص العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012

(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	رصيد رأس المال المدفوع
أنشطة الصناعة	16,263	78,724	57,019	388,413	3,798,060	2,087,919	1,710,141	2,015,716
أنشطة الإنشاءات	560	11,290	10,782	89,337	670,052	367,141	302,911	336,539
أنشطة التجارة الداخلية	69,305	152,034	58,517	345,192	2,864,004	527,660	2,336,343	2,692,775
أنشطة النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات	1,474	13,641	11,983	130,250	916,810	180,571	736,239	992,073
أنشطة الوساطة المالية	46	7,101	7,101	159,161	514,383	97,526	416,857	1,799,340
أنشطة الخدمات	33,662	124,014	85,183	5,86,180	1,814,866	437,652	1,377,214	2,724,017
المجموع	121,310	386,804	230,585	1,698,534	10,578,174	3,698,469	6,879,705	10,560,460

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

جدول م. 1-9: بعض المؤشرات المستخلصة لمؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية حسب النشاط الاقتصادي للعام 2012
(القيمة بالآلاف دولار أمريكي)

النشاط الاقتصادي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	عدد العاملين بأجر	تعويضات العاملين	الإنتاج	الاستهلاك الوسيط	القيمة المضافة	رصيد رأس المال المدفوع
أنشطة الصناعة	16,250	77,556	55,851	376,931	3,613,487	1,948,774	1,664,713	1,891,367
أنشطة الإنشاءات	556	11,165	10,657	87,544	662,895	364,633	298,262	286,481
أنشطة التجارة الداخلية	69,302	151,832	58,315	342,711	2,853,257	524,817	2,328,439	2,682,382
أنشطة النقل والتخزين، المعلومات والاتصالات	1,466	10,432	8,774	68,749	534,998	105,595	429,403	311,871
أنشطة الوساطة المالية	27	3,425	3,425	71,801	246,639	42,288	204,351	1,093,070
أنشطة الخدمات	33,644	123,208	84,377	577,868	1,791,663	431,259	1,360,404	2,613,060
المجموع	121,245	377,618	221,399	1,525,605	9,702,938	3,417,366	6,285,572	8,878,231

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2016، (بيانات غير منشورة).

ملحق (2): جدول التحليل الإحصائي للنماذج المستخدمة في الدراسة

نموذج (2)			نموذج (1)			المتغير/ المعاملات
قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع وعدد العاملين على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار المحلي العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012: $\ln Y = 1.3 + 0.3 \ln K + 0.6 \ln L$			قياس تأثير رصيد رأس المال المدفوع وعدد العاملين على القيمة المضافة في مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر العاملة في الأراضي الفلسطينية لعام 2012: $\ln Y = 1.3 + 0.4 \ln K + 0.7 \ln L$			
p-value	t-statistics	B- Coefficient	p-value	t-statistics	B-Coefficient	
						القيمة المضافة (العامل التابع)
0.00	35.2	0.3	0.00	4.7	0.4	إجمالي رصيد رأس المال المدفوع (عامل مستقل)
0.00	66.8	0.6	0.00	4.4	0.7	عدد العاملين (عامل مستقل)
0.69			0.74			قيمة R ² المعدلة
8169.4			72.7			قيمة (F) المحسوبة

المصدر: نتائج دراسة الباحث 2016.